

٧٨٥٥

كشف في روى القبول

جامعة الملك سعود

جامعة الملك سعود



1957

Copyright © King Saud University

٢١٦

ك. ل

الكاشف لذوى العقول عن وجوه مغانى الكافل بنيل

السؤل، تأليف ابن لقمان، أحمد بن محمد - ١٠٣٩هـ.
بخط محمد بن على بن أحسن بن أحسن السهيلي سنة
١٣٦٠هـ.

١٨x٢٥سم

١٦س

١٥٦ق

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد.

٧٨٠٥

عب

الأعلام ٢٢٦:١ الجامع الكبير بمصر ٦/الشرقية ٢:٨٤٣

١- أصول الفقه الإسلامى أ- المؤلف ب- الناسخ

ج- تاريخ النسخ د- شرح الكافل بنيل السؤل

Copyright © King Saud University

الاعظم

حجج الآراء

قال على كرم الله وجهه من كتب هذه على كتابه كافي

كتاب الكاشف لنور العقول عن وجوه معاني الكافل

بين السؤل والفيل السيد العلامة

الحجة الفاضلة شمس الدين خلاصه

العلماء العالمين أعلام العقول

والمنقول أحمل ابن محمد

ابن محمد ابن محمد

شمس الدين

ابن محمد

المعالي

لدين الله أحمل على المرتضى رحمه الله عنهم آمين

بأب العالمين

آمين

وهو كتاب أحسن العباد الرحمن عونه

عبد الله ابن محمد ابن علي ابن الحسن

ابن أحمد الشيرازي

نور وفقه الله

الرفيع أعانه عليه بفضل الله ورحمته بآدم الرحمن آمين

الرفيع

23

مكتبة
محمد بن عبد الرحمن البيكان
رقم التصنيف: 517
رقم التسلسل: 45
تاريخ الورود:

في شرح
الفرج الجليل
الموافق غرة شهر
الحج سنة 1000
الله تعالى ان
يعتقنا على ما
يحسن ويرضاه
وان يعتقنا على
الناسخه وقراءه
رامن الله

الحق في الدين
بما لا يخفى على
العاقل من ذلك
فقد اشتهر في
الدين الحق
بما لا يخفى على
العاقل من ذلك
فقد اشتهر في
الدين الحق
بما لا يخفى على
العاقل من ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدرنا بمعرفة اصول الاحكام الفارقة
ما بين الحلال والحرام المبرزة من الحساب العربي
وسنة سيد الانام والصلوة والسلام على سيدنا
محمد المبعوث بشرايح الاسلام وعجل الله لظاهرين الامة
الاعلام القامدين بما اتي به على مر الليالي والايام صلاة دائمة
مفعلة ما طلع صباح وحجم ظلام واشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له شهادة انجو منها من الشرك وادخرها
ليوم الزحام وان محمد عبده ورسوله حتام الانبياء واني
حتام اما بعد فلما كان علم اصول الفقه الذي هو
راس علوم الاجتهاد التي يهتدى بها الى حجة الرشد واساسها
الذي عليها تبني وتشاد من اجل العلوم الدينية قد كادوا اعظمها خطراً
واذ قد ساء اذا موضوعه اشرف الموضوعات وغايته اجل الغايات
وكان العلماء جميعهم الله تعالى قد وضعوا فيه المصنفا البسيطة والمختصرة
ولم يألوا في التحقيق ولا تركوا مجهوداً في التدقيق وكان من
جملتها

ومن ذلك ما لا يخفى على
العاقل من ذلك
فقد اشتهر في
الدين الحق
بما لا يخفى على
العاقل من ذلك
فقد اشتهر في
الدين الحق
بما لا يخفى على
العاقل من ذلك
فقد اشتهر في
الدين الحق
بما لا يخفى على
العاقل من ذلك

الحق في الدين
بما لا يخفى على
العاقل من ذلك
فقد اشتهر في
الدين الحق
بما لا يخفى على
العاقل من ذلك
فقد اشتهر في
الدين الحق
بما لا يخفى على
العاقل من ذلك

جملتها مختصر الشيخ المحقق الخويزي المدقق شيخ الاسلام
وعمد الانام المعروف في جميع الاركان محمد ابن محسن
بهران الموسوم بالكافل نبيل السؤال في علم الأصول مختصر
من اجل المختصرات واكل المؤلفات قدس ثبه احسن
تتليق وقربه اوجز تقريب وسلك فيه محجة الانصاف
وتفكك عن كاهل الاعتساف توالله مكافاته واحسن
في الدين مجازاته خطرياً ان اجمع عليه ما يجزى مجزى
الشرح لتبيين معانيه وتوضيح مطالبه وابدل المجهود
في توضيحه واستغفر في توسيعه وتحقيقه طالبان
الله الودود الخفوس ان يجعله تجارة لن تبور وان ينفع
به الطالبين ويغفر لي يوم الدين انه اكرم مسؤول واعظم
مأمول **وسميته** بالكاشف لذوي العقول
عن وجوه معاني الكافل نبيل السؤال ومعه في النقل منهاج
الاصول الى معيار العقول وكذلك القياس المقبول
وكذلك النهاية شرح منهاج البصائر وغيرها من
كتب هذا الفن وانما عتد بقله الجماعة وقصور الباع

تتليق

في اللغة جعل كل شئ
منه في علم المختص
فقد اشتهر في
الدين الحق
بما لا يخفى على
العاقل من ذلك
فقد اشتهر في
الدين الحق
بما لا يخفى على
العاقل من ذلك

الصواب

في الآخرة مجازاته
فلا يخفى على
العاقل من ذلك
فقد اشتهر في
الدين الحق
بما لا يخفى على
العاقل من ذلك
فقد اشتهر في
الدين الحق
بما لا يخفى على
العاقل من ذلك

الحق في الدين
بما لا يخفى على
العاقل من ذلك
فقد اشتهر في
الدين الحق
بما لا يخفى على
العاقل من ذلك
فقد اشتهر في
الدين الحق
بما لا يخفى على
العاقل من ذلك

دعوت

قال العبد المذنب
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

على انقضاء

[illegible]

المبايعة على الرضا
والرضا على المبايعة
والتراضى على الرضا والمبايعة
على الرضا والمبايعة على الرضا

عن ادلتها التفضيلية وهو الا يحصل الا بعرفه هذه
 العشرة الابواب هذا واما الحصر العقل في
 عدد الابواب فامر متعسر بل متعذر كيف وهو امر
 الاصطلاح والمواضع فيه مدخل **الباب**
الاول من ابواب الكتاب في بيان الاحكام
الشرعية وفي بيان **توابعها** من الصحة والبطالان
 والفساد والجوانب والادلة والقضاء والاعادة والرخصة
 والقرينة فالاحكام الشرعية هي الوجوب والحرمه والكرهه
 والاباحه وتعرف هذه الاحكام **بمتعلقاتها** وهي الافعال الاختيارية
 الحقيقية الشرعية **فالواجب** في اللغة الثبوت والسقوط قال
 تعالى فاذا وجبت جنوبها اي سقطت ويقال وجب الامر
 اذا ثبت وفي الاصطلاح **هو** اي الذي
 يستحق المكلف **الثواب بفعله** يخرج الحرام والمكروه
والعقاب بتركه يخرج المندوب والمباح ولو كان ذلك
 في بعض الوقا فيدخل فيه كل واجب معيناً كان كوضيعة
 فان تاركه يستحق العقاب اذا تركه مع الآخر وكذا

[illegible][illegible]

فرض الكفاية فان تاركه يتحقق العقاب اذا لم يعلم
 به غيره في طئه **والحرام** ويراقه القبح في عرف اللغة
 واصطلاح العلماء **بالعكس** اللعوى اي ما يتحقق الثواب
 بتركه يخرج الواجب للمندوب والعقاب بفعله يخرج
 المكروه والمباح ويقال لما عرف منه شرعا المحذور وعقلا
 القبيح فيدخل كل قبيح ولو وقع في حال دوت حال كمال اليقظة
والمندوب في اللغة المدعوي اليه يقال نهته لكذا فان تدب
 اي دعوته فاجاب وسعتي النقل بذلك دعاء التلويح
 اليه وفي الاصطلاح ما يستحق الثواب بفعله
 يخرج الحرام والمكروه والمباح ولا يتحقق عقاب في تركه
 يخرج الواجب **والمكروه بالعكس** اللعوى وهو ما يتحقق
 الثواب بتركه يخرج الواجب والمندوب والمباح ولا يتحقق
 عقاب في فعله يخرج الحرام وقد يطلق على الحرام وعلى تركه القول
 كالمندوب والمباح في اللغة الموسع فيه وفي الاصطلاح
 ما لا ثواب ولا عقاب في فعله ولا تركه يخرج الاربعة المتقدمة
 لان الواجب في فعلها ثواب والمكروه والحرام في

تركها

تركها ثواب وقد يسمى حلالا او قهرا **والواجب مترادفان**
 على الاختصار بمعنى ان كل واحد منهما يطلق على ما يطلق عليه
 الآخر **حلالا** للناسر عليهم **والحقيقة** وليس مترادفان
 عندهم بل الفرق ما دليل وجوبه قطعي مثل الكثرة والسنة
 المتواترة وذلك كالاصول الخمس فما كان كذلك فانه
 يسمى فرضا ويقع تاركه ويكفر مستحله ويقضى والواجب
 ما دليله في كونه الواجب والقياس الظني وذلك
 كالوتر عندهم وما كان كذلك فلا يثبت فيه ما تقدم
 قلنا ان ادعوات التعزية لغوية او شرعية فليس
 في اللغة ولا في شرع ما يقتضيها وان كانت اصطلاحية فلا شبهة
 في الاصطلاح **قيل** والخلاف لفه **ويقال**
الواجب الى انفسا من حيث يحسب فاعلاه **الفرض** من
 وهو ما لا يفتقر الى دليل او شرع ولا يستطاع فعل البعض
 وهو ما وجوبه على جميع المكلفين ولا يستطاع فعل البعض
 كالاصول الخمس **وفرض كتابه** وهو ما وجب على
 الجميع ويستطاع فعل البعض كصلاة الجنازة والجهاد ومنها
 بحسب نفسه **الى** وهو ما لا يقوم غيره مثابه كالاصول
 الخمس

هذا هو الحق في كل حال
 والواجب هو الذي لا يفتقر الى دليل او شرع ولا يستطاع فعل البعض
 وهو ما وجوبه على جميع المكلفين ولا يستطاع فعل البعض
 كالاصول الخمس
 وفرض كتابه وهو ما وجب على الجميع ويستطاع فعل البعض
 كصلاة الجنازة والجهاد ومنها بحسب نفسه الى وهو ما لا يقوم غيره
 مثابه كالاصول الخمس

هذا هو الحق في كل حال
 والواجب هو الذي لا يفتقر الى دليل او شرع ولا يستطاع فعل البعض
 وهو ما وجوبه على جميع المكلفين ولا يستطاع فعل البعض
 كالاصول الخمس

ارضا ومجاير وهو ما يقوم غيره من امانه كخصال الكفارسه
 ومنها بحسب نفسه ارضا الى **مطلق** وهو ما لا وقت
 له معين وانما وقته حال حصوله كالزكاة والخضراوات
 مثلا فانه لا وقت لها معين وانما تجب حال الحصاد
 والله اعلم **وموقت** وهو ما له وقت معين كالصوم
 والصلاة والحج ونحوه **والوقت** ينقسم بحسب وقته ^{كالاذاه والاقايت} الى **مضي** اي الى ما وقته مضى وهو الذي لا يتسع
 الا للنعى فقط كوقت الصوم ويسمى هذا الواجب
 المضي **وموسع** اي الى ما وقته موسع وهو ما يتسع
 لفعل الوجوب وزياده كآوقات الصلاة وهذا هو
 الواجب والموسع وقد يكون وقته العزم كالحج مثلا
 والمندوب **والمستحب مترادفان** ويرادفها ايضا
 التطوع والمرغب فيه والحسن **والمسنون اخبر**
منها لان المسنون ما امر به الرسول صلى الله عليه واله وسلم
 نداء او ضرب عليه كالرواتب للفرائض والمندوب
 ونحوه بخلافه وهو ما امر به الرسول صلى الله عليه واله وسلم

ندبا

نداء او لم يؤضرب عليه وكل مسنون مندوب ولا
 علس فالمندوب اعم لو حوده بدون المسنون هذا
واعلم ان المسنون والمندوب ونحوه لا ياتم معتاد
 تركها لغير استهانه ولا يفيق على الاصح ويندب
 قضاؤها فلهذا الأحكام الخمسة واما تأويلها فقد
 اوضحها بقوله **والصحيح** هو ما وافق امر الشارع
اعلم ان لفظ الصحة والبطال تستعمل تارة في العبادات
 وتارة في المعاملات اما في العبادات فالصحة موافقة امر
 الشارع والصحيح هو ما وافق امر الشارع اي ما
 كملت فيه الشروط التي اعتبرها الشارع كالصلاة
 بالطهارة واما في المعاملات فهي ترتب الاثر المطلوب
 منها عليها الحصول المالك وحل الانتفاع في البيع ومنفعة
 البضع في النكاح **والباطل نقيض** اي نقيض الصحيح
 في العبادات والمعاملات فالبطال في العبادات عدم

موافقه امر الشارح والباطل ما لم يوافق امر الشارح
كالصلوات من دون طهاره ^{صوابه عليه ان الباطل تحت} وفي المعامله ترتب الاثر المطلق
منها عليها كبيع الملاقح وهي ما في بطون الامهات فانه باطل
لعدم ذكر البيع وتفسير الباطل في العباده يصلح تفسير المعامله
والعكس والله اعلم **والفاسد** من العبادات والمعاملات
المشروع باصله **المنفع** بوصفه اما في العبادات فاصول الايام
المنهي عن صومها فان الأصل وهو الصوم مشروع ولكن الوصف
وهو كونه في تلك الايام منعه **واما في المعاملات** فبيع الدوم
بالدرهمين فان اصله وهو البيع مشروع بدليل واحل الله البيع
ولكن الوصف وهو اشتغال احد الحائنين على الزياده فيما
لا بد فيه من علم التساوي منعه **وقيل** والقاتل الشافعي
^{انما الناصر الاطروشت} وما لك وغيرهما بل الفاسد **مراد في الباطل** فيفسر بما يفسر
به الباطل **فان قلت** ما اثر الفرق بين المفاسد
والباطل عندهم لم يجعلها مترادفين **قلت** اما
اما المعاملات كالببيع والتكاح فاشترط ان الفاسد يجوز الدخول
فيه وحله حكم الصحيح الا في امور مذكوره في موضعها بخلاف

الباطل وأما في العبادات ففلا صلاه والصوم لا يفهم
له أثر وأما الحج فيظهر للناس ما فسد بالدعاء قيل التعليل
بالرعي وقيل مضي وقته فيلزم الأثم والقضاء بخلاف
الباطل **قيل** ومن قال بالتزاحف انما يقول به في
الصلاة والبيع دون سائر العبادات والمعاملات **والجائر**
يطلق على أربعة معان أحدها **المباح** وقد مر حده وذلك
كما يقال التزيت بالثيب الدينه جائز أي مباح وثانيها أنه
يطلق على المملوك أي ما لا مانع عنه عقلاً نحو ان يقال كون جبه
بل في الارص جائز أي لا مانع منه في العقل وشرعاً نحو ان
يقال الأكل بالشمال جائز أي لا يمنع شرعاً وثالثها أنه يطلق
على ما استوى فعله وشرده عقلاً كفعل الصبي وهو لا يشرعاً
كالمباح وهذه القسم اعم من المباح فلا يقال انه هو وسر بعينه
ان يطلق **على المستلوك فيه** وهو الذي تعارضت فيه اماره
الثبوت والانتفاء اماره يقتضي ثبوتها واخرى يقتضي نفيها
في العقل والشرع مثالها في العقل ما يقول المنوقفون
في اسل الأشياء حل على الضرام على الاباحه فان التوقف

[illegible]

في ذلك يصفه بأنه جائز الأمرين ان المحض وعدمه لا يستويان
 عند تعارض دليلهما **ومثاله** في الشرع ما يقوله المتوفيق
 في حكم لحم الأرنب ووجوب صلاة العيد لتعارض امارتي
 الأمرين جميعا فذلك كله صحيحا بالاعتبارين اعتبار
 الامتناع والجواز لتعارض دليل الصحة والامتناع واعتبار
 الواقع وعدمه لتعارض امارتيهما فيوصف بأنه جائز
 لهدين الاعتبارين فهذه هي **المعاني** التي تعتبر بلفظ الحائز عنها
 في لسان العلماء **والأدواء** ما فعل **اولا** في وقته المقدرة **قوله**
 ما فعل جنس الحد يدخل الأداء وغيره كالقضاء والأعاده **وقوله**
 اولاً تخرج الأعاده لانه فعل ثانياً لا اولاً يخرج القضاء لانه فعل بعد
 الوقت ويخرج أيضاً ما لم يقدر له وقت كالنوافل المطلقة وقوله شرعاً
 يخرج ما فعل **اولا** في وقته المقدرة **وقوله** في وقته المقدرة
 لكن عقلاً لا شرعاً كقضاء الدين عند المطالبة فانه فعل في وقته
 المقدرة له وهو ما يتبع له بعد المطالبة لكن ذلك التقدير ليس بالشرع بل
 بالعقل فان قلت اذا فعل ركعة من النقص في الوقت وانما بعد
 خروجه هل ذلك اداء ام قضاء قلت بل اداء لأن

الوقت

الوقت المقدرة للفرق من هو الى بقيه تنوع كونه كاملاً
 ما فعله في ذلك الوقت فهو اداء فقط وكل ذلك في
 قوله **قوله** في المقدرة فتمامه **والقضاء** ما فعل بعد وقت الاداء
 وهو المقدرة **اولا** شرعاً يخرج الاداء والأعاده استدلوا
 لما سبق له **واجوب مطلقاً** قوله استدلوا بخبره ما ليس
كأن كالصلاة مثلاً اذا اداها في وقتها ثم اعادها بعد
 الوقت لاقامة الجماعة او اذا ما خارج الوقت قضاها
 اعادها الجماعة فانه لا يلزم من فعله الثاني قضاء لا ليس
 واستدلوا بما لا يكون اداء ولا اعاده لانه في الوقت وقوله لا يفتي
 انه وجوب تخرج النوافل اذا فعلت بعد وقتها فان فعلها
 لا يستلزم قضاء ولا يفتي في ذلك الميسر **واجوب** وقوله
مطلقاً فبذلك **الوجوب** اي على ما عدا القاضية لم يفتي
 فيه هل في ذلك قضاء الجماعة للصوم لانه وان لم يسبق
 له وجوب عليها فقد وجب على غيره وقيل بل على القاضية
 فقط فيخرج قضاها **الحائز** للصوم اذا لم يسبق له وجوب
 عليه ثم لا في قبيلتين تأخير عن وقت الاداء وهو

او عدم مع التام من فعله او لا مع عدم التام لما تنوع من المطلوب
شرعا كالحيض او عقلا كالنوم **فان قلت**
اذا ما كانت الميعة فحجب عنها **وصيه** كمال يكون
اداء ام قضا **قلت** ذكر بعضهم ان ذلكم قضا لا انه
فعل بعد الوقت المقدر له لأن وقته المقدر له هو
المكلف فوقوعه من الوصي هو بعد وقته الموسع فتأمل
والله اعلم **والإعادة** ما فعل **ثانيا** في وقت الأداء **خلل**
في الأول قوله **ثانيا** بخبر ما ليس كذلك كالمفتد ادا
ملى **ثانيا** مع الجماعة وقيل لعذر فيه فيدخل المفتد
اذا صلى **ثانيا** مع الجماعة لأن طلب الفضيلة عذر
والرخصة من الفعل والتركه **ما شرع** للمكلف **فعل**
او تركه **لعذر** وهو ما يطرأ على المكلف فيمنع حرمه الفعل
او الترك الذي حرمه الدليل مع بقاء مقتضى التحريم وهو
دليل الحرمة لولا ذلك العذر فالفعل نحو اكل الميتة للفطر
والترك كالفطر في النفر والقصر فيه عند بعضهم والعزيمة
بجلا وهو ما شرع من الأحكام لا لعذر مع قيامه

الحرم

المعزم لولا العذر واعلم انه ينحصر الحكم في العزم
والرخصة اذ لا يدخل المنع والباح والمكروه في
العزيمة اذ لا رخصة فيها ولا يوصف الفعل بالعزيمة
ما لم يقع في مقابلة الرخصة **الكتاب الثاني في أبواب**
الكتاب في الأدلة والامارات وشرطها وكيفية
الاحتياط **الدليل** له معنيان لغوي واصطلاحي
اللغوي فهو انه يطلق على المرشد والمرشد له معنيان
الأول الناصب لما يسترشد به **ثانيا** له قولاً او فعلاً
فالبارئ تعالى يوصف بانه دليل لانه مرشد اي ناصب
للاله العقلية والسمعية **ثانيا** الثاني الذالك له وله يطلق
ايضا الدليل في اللغة على ما به الأثر ساد كالأعلام التي نصب
في المفاوز لتعرف بها الطرق وله اصطلاحات البارئ تعالى
اد يحصل بها الأثر شاد الى وجوده تعالى واما الاصطلاح
فحقيقه الدليل في الاصطلاح ما يبين التوصل بصحة النظر
فيه الى العلم **بالغير** وهو انه لول وانما قال ما يمكن دون
ما يتوصل تقبيها على ان الدليل من حيث هو دليل بقدر

فيه التوصل بالفعل بل يكفي إمكانه والنظر هو الفكر وهو لا
ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول كما يقال
في الاستدلال على حدوث العالم بعد العلم بأن ^{متغير} ~~كل~~ متغير
وان كل متغير حادث العالم فيؤدي ^{متغير} ~~كل~~ هذا الترتيب
إلى مجهول وهو كون العالم حادثا وقوله صحيح
النظر لأنه لا يمكن التوصل إلى المطلوب بالنظر إلى الفاسد
أما صورته بان لا يكمل فيه شرائط المقدّمين وأما دقته
وقولنا العالم بسيط وكل بسيط له صانع فصورته هذا الدليل
صحيحة ولكن مادته فاسدة إذ ليست البساطة مما
ينتقل الذمي منه إلى ثبوت الصانع وإنما ينتقل إلى الثبوت
الحدوث وان كما قد يفيض إلى المطلوب لكن اتفاق
لأثباته وقوله إلى العلم لتخرج الأمازة لأن التوصل
إلى الظن فقط ولنا قال فاما ما يحصل ^{الظن} ~~الظن~~ عنه فاما لا دليل في
ما يلزم من حصوله حصول غيره لزوما عاديا لا ذاتيا كاضلاع
الجدار فإنه أماره لا نهاده وقد يقال في حقيقتها على أفرادها
ما يمكن التوصل بصحيح النظرية إلى الظن بالغير ^{وقد يسمى} ~~الظن~~

دليلا

دليلا توسعا وتجوز أو منهم من لم يفرق بينهما ويقول في حقيقتها
ما يمكن التوصل بصحيح النظرية إلى المطلوب ^{والعلم} ~~العلم~~ قد يطلق
في المشهور على معان أحدها مطلق الأدراك الذي يعبر عنه التصديق
وهو ما يحصل بالعرف والتصديق وهو ما يحصل بالبرهان
أما مطلقا أو مقيدا بكونه يقينا وثانيها مطلق التصديق
الذي يلازم اليقين من الأحكام وثالثها التصديق
اليقين الذي هو عبارة عن المعنى المقتضى لسكوت النفس
إلى متعلقه كما اعتقده وهذه المعنى الثالث هو المقصود بالعلم
في تعريف الدليل لأن المقصود منه هو البرهان اليقين يقينه
ذكر الأمازة معه وهو أي العلم نوعان ضرورة يحصل بلا طلب
والتمسك واستدلال لا يحصل إلا بهما وانقسامه إلى هاتين
ولا يحتاج إلى دليل بدليل ان العاقل يجد من نفسه إلى نظر
كالعلم بحدوث العالم ولا يحتاج في بعضه إلى نظر كالعلم
بأن النفس والأشياء لا يجتمعان ولا يرتفعان وبأن الكل
اعظم من الجزء ^{والظن} ~~والظن~~ هو العلم ما لا يتحقق بشك ولا شبهة
كالعلم بأن النفس والأشياء لا يجتمعان ولا يرتفعان ^{والتدليل}

مقابله وهو ما يتفق بشك او شبهة فيحتاج الى دليل كالعلم
 بان العالم حادث ولعلنا لف فيه كثير من العقلا
 واحتاج الى دليل قاطع والظن **تجوز** راجح وقوله تجوز يخرج العلم
 وقوله راجح يخرج الوهم والشك والوهم تجوز مرجوح قوله
 تجوز يخرج العلم وقوله راجح يخرج الظن والشك واستواء
 التحيين اي لا ترجح احدهما على الآخر شك واعتقاد هو
 الجرم بالشئ خرج الظن والوهم والشك من دون سائر
 النفس **فان** العلم فان طابق الواقع **فصح** كاعتقاده ان
 الله تعالى لا يفعل القبيح وان لا يطابق الواقع ففاسد كاعتقاده
 ان الله تعالى يفعل القبيح تعالى عن ذلك والاعتقاد الفاسد
هو الجهل المركب لانه اعتقاد الشئ على خلاف ما هو عليه
 وقد يطلق الجهل على عدم العلم وهو المسمى بالبيط واما التو
 والسيان فهما يخالفان الجهل لان السهو عدم ملكة العلم بعد
 حصوله فمعتاده انه لا يصير العلم ملكة النفس والسيان مثله
 وقد يفرق بينهما بان الشهور والصوره ثمن القوة
 المدركة مع تحققه في الحافظ والسيان من النكاح المدركة والحافظه

جميعاً

جميعاً والله اعلم ولما فرغ من تعريف الدليل والامارة
 شرع في بيان الأدلة الشرعية فقال **فصل**
والادلة الشرعية اربعة **وهي** الكتاب **العن** **السنن**
والسنة النبوية **والاجماع** من الأمة او من اهل البيت عليهم السلام
والقياس ووجه الأخصاص ان يقال الدليل اما وحيد او غيره
 والوحيد ما تلو وهو القرآن او الا وهو الشئ وغيره والوحد
 كان قولاً لا غير الاسم **وهو الاجماع** وان كان مشاركة فزع
 الاصل في علم الحكم فهو القياس وسياق بيان الجميع ان شاء الله
 تعالى **فالكتاب هو القرآن** غلب عليه من بين سائر الكتب المنزلة
 في عرف الشرع كما غلب على كتاب سيرة في عرف اهل العربية
 وسنن في انالونه مجمع ويقرن بعضها ببعض وهو السلام
 المنزل على قلب **رسول الله صلى الله عليه وسلم** **والاجماع** **سنة**
 فالكلام جئت للجد وقوله المنزل يخرج كلام البشر فانه لم
 ينزل وقوله للاعجاز يخرج ما نزل له للاعجاز كسائر الكتب
 السماوية كالقرآن والوحد **والسنة النبوية** والمراد بها
 بالاعجاز وقد اطلنا على ما عليه وعلى الدرر وسلام في دعوى

الرسالة بفعل خارق للعاد وقوله **سورة** منه
 بيان لقد مر عليه الأعجاز اذ لا يحصل بالآية والآيتين والمراد
 بالسورة الطائفة المقجحة توقيفا للمساه باسم خاص وأقربها
 آيات كالكون مثلا وهذا على القول بأن البسملة ليست بآية قال
 ومن في قوله منه التبعيض والضمير راجع إلى القرآن وأما
 قلنا في تعريف السورة الطائفة الأخيرة ولم يقل البعض
 المترجم أوله وآخره لأن الآية ابتداء لا معنى
 للمترجم أوله وآخره إلا المنهية والانبية أول الآية ولها
 الآية التوفيق **فان قلت** ما وجه الإعجاز في القرآن
قلت اختلف فيه على أنه أقوال **الأول** امر
 من حسن البلاغة والفصاحة كما يجدد إرباب الذوق
 الثاني أنه الصفة وهو أن الله سبحانه وتعالى صرف
 داوحي العرب عن معانيه مع قدرتهم عليها الثالث
 أن وجه الإعجاز مرده على أسلوب مبائر لأساليب
 كلامهم في خطبهم وأشعارهم لا سيما في مطالع السور ومقاطع
 الآي مثل يؤمنون يتفقون يا معلمون ومثل حم طس وما أشبه

ذلك

ذلك الرابع أنه لا منه مع طوله جدا عن التناقص
 الخامس أنه اشتقاله على الغيوب السادس أنه كوت
 خاتمة لا بطل وسامعه لا يمل فيه وهو وجه الإعجاز في القرآن
 على الخلاف والأول هو الذي اعتمد به الجمهور وجهه
 أنه جعل وجه الإعجاز أنه إذا أتى بما عرف العاده فيها يتعاطاه
 المخاطبون به ويدعون الصانعان فيه علموا غيرهم عنه
 ولم يكن لاحد أن يقول لو كنت من أهل هذه الصناعة لأنتيت
 بمنزلة ما أتته **ور** الثاني أنه مخرج عن كونه معجزا أو الإجماع
 عليه لأنه وإن كان يكون غير البليغ إذا دخل في الإعجاز **ور**
 الثالث بأن كثرة أسلوبه يشابه أساليب الكلام لا سيما في
 المنثور والمخطب والرسائل وأيضا لو كانت خاصة بأسلوب
 لصان الخبر بذلك لا يقع لعدم اعتيادهم له **ور**
 الرابع بأن الله تعالى أنما تخلاهم بأن ياتوا بما يشاؤونه
 في النصيحة والبلاغة فقط **ور** الخامس بأن ذلك
 لا يشمل القرآن والتخامس واقع بكلامه لا يمل من مثل ما
 كثر من الكتب المتقدمة فيه ذلك وليس من غير **ور**

السادس بأن الحكم يقول انما له كمال الاعتقاد في صحته
والأيمان به وحصول الثواب عليه فثبت ان وجه العجز
هو ان صاحبه لا يستقلها بل لا يخلو في وجه العجز في العجز
لأنه قد اتفق على الحكم وهو العجز فلا يخلو الاختلاف في علمه
ولا يخلو هذه الاختلاف في علمه بل لا يخلو العلم بها والله
اعلم واعلم ان التعريف المتقدم للقرآن والسورة لفضل
بالنسبة الى من يعرف العجز والسورة فهو تعريف لهما
بأنهما عجز من تصور مبدئية كالوجه للوجه فانما لا يتكلم عنهما
بأنهما عجز من تصور مبدئية كالوجه للوجه فانما لا يتكلم عنهما
اذ لا يخلو كون القرآن للعجز فما لا يعرف مفهومه ولو
الأفراد من العلم فلا يكون لاسر ما يثبت اذ كره بعض المحققين
والله اعلم **ومرطبه** اي شروط ما كونه قرآن **التواتر** اللغوي ياتي
بيانه ان ساء الله تعالى ولا خلاف في ذلك في جملة **القرآن**
واما **القرآن** المروي في نسيان الخلاف فيها فيما نقل
من القرآن حال كونه **احاديا** فليس **بقرآن** وانما اشترط ذلك
للقطع بان العادة تقتضي بالتواتر في تفاصيل **مثله** اي هو وما كان
مثله مما يتوهمه الراعي الى ثقله وذلك لما تضمنته من العجز

الآل على صديق المبلغ ولا يخلو اصل سائر الأحكام والعادة
تقتضي بوجوب التواتر في تفاصيل ما كان كذلك حتى يحصل
العلم اليقين بثبوته فما نقل غير متواتر علم انه ليس بقرآن قطع
وبهذا الطريق يعلم ان القرآن لم يجاز عن واذ تقر وعلم ان
القرآن شرطه التواتر علم ان **القرآن** للقراءة بالقرآن
الشواذ انما ليست بقراءة كما تقر **والشواذ** **ما عدا السبع**
القرآن التي هي قراءته نافع وابي عمرو بن العلاء
النفوي والكسائي وابن كثير وابن عامر وعاصم وحسن
واما هذه فمتواتره قطعاً على الصحيح ومن فاش
وجه عدم الرواه لها بالعادة التواتر وقال البغوي بل
الشاذ ما عدا العشر القرآت وهو السبع المتقدمه
وقد اتت ابي يعقوب الحصري وابي معشر الطبري
وابي خلف المجهم البزار وقيل بل القرآت كلها احادية والصحيح
هو الأول لما تقر من ان شرط القرآن التواتر وهو الطريق
اليه الشاذ مثل قراءة ابن مسعود في ثلاث ايام متتابعات
هي **كأخبار العباد** في وجوب العمل بها فوجب التتابع

لذلك لأن عدالة الراوي توجب قبول ما رواه فيعين
كونها قرآنا أو خبرا أحاديا وقد بطل اشتراط التواتر فيها
قرائنا قنعين كونها خبرا أحاديا فتقبل كما يقبل الخبر الأحادي
إذا كانت شرطه فيجب العمل بها ولا يجب العلم بكونها قرآنا
والسنة بعضها في سورة المل باتفاق وإياه كماله من أوائل السور
من القرآن من الفاتحة وغيره **على السبع** لأن منهم من ذهب إلى أنها
انتهاية من سور الفاتحة وأنت في غيرها للتبرك ومنهم من قال بل
هي للتبرك في جميع القرآن وليست منه واليهي هو الأول
لما ثبت من أنها مكتوبة بخط المصنف مع المباعدة منهم بتعريف
القرآن من غيره حتى لم يشقوا المين ومنع قوم العجم وهذا
دليل قطعي لأن العادة تقضي في مثله بعدم الاتفاق فكان لا
يلقبها بعض أو ينكر على كاتبها أيضا وإيضا قال ابن عباس رضي
الله عنهما من تركها فقد ترك ما مائة وثلاث عشرة آية من كتاب
الله وقوله أيضا **أشرف** الشيطان من الناس حياية لما ترك
بعضهم **السنة** **والعلم** أن في القرآن محكما ومتشابها قال
الله تعالى آيات محكمات **من أم الكتاب**

وأخر متشابهات

وأخر متشابهات **قوله** من أم الكتاب أي المحكمات أصل
الكتاب بمعنى أن المتشابهات **إليه** **والحكم** في اللغة
المتقن لأن الأحكام الاتقان فالقرأت بهذه المعنى كله
فحكم لاتقانه في حسن نظمه وترتيبه وفي البلاغة والنصاحة
وفي الاصطلاح **ما النسخ** **معناه** قام بخف **والمتشابه**
في اللغة ما يشابه بعضه بعضا وبه المعنى يكون القرآن
كله متشابه لأن له يشبه بعضه بعضا في اللغة والبلاغة
والإتقان في تصديق بعضه بعضا ويال عليه قوله تعالى **الله**
نزل أحسن الحديث كتابا متشابها أي يشبه بعضه بعضا
وفي الاصطلاح **مقابله** أي مقابل المحكم وهو ما خفي معناه
فلم يصرح بل اضطررنا لظاهره من أن القرآن مخفي في
التوحيين وأن الجمل اخل في المتشابهة وفريقيل أن
الجمل غير اخل فيها إذ لا يعرف ما المراد به حتى يعلم
مطابقته لمقتضى العقل والافتكاوت حقيقة المحكم حينئذ
ما لم يدركه خلاف ظاهره والمتشابهة مقابله فيكون الجمل
قسما من الكافي والظاهر **الأنحاء** في التبيين والاعلام

وسمى المتشابهة متشابهة لان ظاهره يشبه الحق لصدقه
من عدل حكيم والباطل لمخالفة مقتضى العمل مثال الخلال
تدبر له الأبصار وهو يدرك الأبصار وليس كمثل شي
فهذا معناه متصفح ومثال المتشابهة الى ربها نظرة الرحمن
على المحرقة استوتون فهذا معناه غير متصفح فيحتاج الى ان
يرجع الى غيره والحكم ليعرف معناه قال ابي الحجاب
ويعلم الراسخون في اوليله والراسخ هو المحقق والعدل
الثابت العقيدة وليس في القرآن ما لا معنى له بل
معانيه واضحة مستقيمة بينه لا تخفى اما حقيقة
او مجازية لغوية او شرعية او عرفية ويصح معرفة
جميعها لكل واحد من المكلفين والانتقاص العرض بالحق
اعني فهم المعنى وصار الخطاب العربي بالعجمية والظاهر
وذلك لا يليق بالحكيم تعالى **خلاف المحشوية** فانهم قالوا في
اوائل التي من الحروف المقطوعة مثل حم طس الم لا معنى لها
بل هي مثل كادش ونحوه من **الحروف المقطوعة** وعندهم ان القرآن
انما انزل ليظهر فقط من غير دلالة على معنى وبطلانه ظاهر

لا يخفى

لا يخفى اذ القرآن خطاب للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
المكلفين قطعاً والخطاب بما لا معنى له لا يصح اذ لا يفيد
واما اوائل العنونة ففي معانيها خلاف بين المفسرين مذكور
في موضعه **ولاما المراتبة** معناها باطنا **خلاف ظاهره** من دون
دليل فاما مع الدليل فذلك لشيء كالمتشابه نحو الى ربنا نظرة
فان المراد به خلاف ظاهره دليل لا تدركه الأبصار ونحو
ذلك **خلاف المرحبة** فانهم يقولون في اي الوعد والوعيد
ان المراد بها خلاف ظاهرهما من دون دليل وخلافاً
للباطنية ايضاً فانهم يقولون ان له معنى باطناً غير
المعنى الظاهر من دون دليل كما يقولون ان المراد بالبقره
في قوله تعالى ان الله يامركم ان تذكروا بقرة عائشه ويقولون
المراد بالحبس والطاغوت ابو بكر وعمر الى غير ذلك من
الاباطيل الظاهرة وبطلان ذلك ظاهر اذ يخرج بذلك
عن كونه عربياً وقد قال تعالى قرأنا عربياً غير ذي عوج
وذلك لان الكلام العربي هو ما يستعمل في
الامضاء العربية حقيقة او مجازاً مع قبحه مرشده

وما هو خلاف الظاهر ليس بحقيقته ولا مجاز والله اعلم
فانه في الصراخ الشريك محفوظ من الزيادة والنقصان
والتحريف اعني تبديل لفظ بافظ اخير ولا يجوز فيه بشئ
من ذلك اذ في تجويزه هدم الدين اذ يلزم ان لا نشق بشئ
منه لجواز التبديل والزيادة ونقصان الناصح وقال الكوفي
وايضاً قال تعالى انا نحن نزلنا الذكر واناله لنا فطون فتولى
تعالى حفظه وما تولى تعالى حفظه حق بانه لا يغير
وجه الاستدلال بالآية ان المراد ما حفظه عن
النبي ان احفظه عن الزيادة والنقص والتبديل
والاول باطل اذ المعلوم انه قد ينساه بعض من حفظه
فيستعين الثاني اذ لو جوزنا مشيئة من تلك الأمور كان
غير محفوظ وهو خلاف صريح الآية فتأمل فصل
والدليل الثاني **السنة** وهي في اللغة العادة والطريقة
قال تعالى قد خلت من قبلك سغاى طريق وحي
الأصطلاح تطابق على ما يقابل الفرض من العبادات
وعلى ما صدر من النبي صلى الله عليه وسلم من الأفعال والتقرير

والأقوال

جامعة الكويت
مكتبة المخطوطات

والأقوال التي ليست للأعجاز وهذا هو المراد هنا ولهذا
قال المصنف **السنة** قول صلى الله عليه وسلم **فعله وتقريره**
والقول ظاهر وهو اللفظ المفيد ومباحته الأمر والنهي والعما
والخاص وغيرها والكلام استثنائي في ابواب مفصلة ان شاء الله
تعالى وهو اي القول اقوالها اي اقوى اقام
السنة فيرجع اليه عند التقارض بينهما وانما كان
اقوالها لأنه وضع لفظة الخطاب بخلافها وان
الفعل يخص بالمحسوس فقط والقول يفيد في المحسوس
والمحسوس ولأنه متفق على الاستدلال به بخلافها الى
غير ذلك والله اعلم ثم بعده الفعل ثم بعده التقرير **واما**
الفعل فالمراد به فعل النبي صلى الله عليه وسلم وحكم اتباعه
فيه والتأسي به وذلك مبني على مقدمه وهي الكلام في عصية الأنبياء
عليهم السلام فنقول ان أكثر من اهل العدل على الأنبياء عليهم
السلام تمتنع على الكبار من وقت التكليف لانه في ذلك حضراً
واحتقاراً لهم فتنفذ الطائع عن التباع ففعل بالحكمة من
بعثهم وذلك فليح عقلاً وقيل لا تمتنع منهم قبل الرسالة لآلهم ولا غير

طام بعد الرسالة فالاجماع على عصمتهم فيما كان طريقهم
 البلاغ فلا يجوز عليهم الكذب لاسهوا ولا عمدوا ما غير
 الكذب من التوب فان كانت من الكبار او من الصغار
 الحية كسرقة لقه والتطفيف بحبه من تمر فالاجماع
 على عصمتهم منها وان كانت من غير هذا الاكثر على حوزة
 فرده جملة ما يحتاج اليه هنا وهو صنوعه
 علم الكلام فاذا تقرر ذلك **فالمختار وجوب التاسي**
به صلى الله عليه وعلى آله وسلم لقوله تعالى لقد كان لكم في
 رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر
 ووجه الاستدلال بان معناها من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فله في رسول الله اسوة حسنة
 فدلت الآية على لزوم التاسي به للايمان ويلزم
 بحكم عكس النقيض عدم الايمان لعدم التاسي وعدم
 الايمان حرام فكذلك ما لم يؤمن به الذي هو عدم التاسي
 والايمان واجب فكذلك الامر به الذي هو التاسي
 والامر برفع اللزوم وقيل لا يجب التاسي به الا

فيما دل

فيما دل دليل خاص على ان حكمنا حكمه في الفعل و
 التزك كقوله صلوا كما رايتوني اصلي فيمتاسي به
 في الصلاة لذلك لا يمتاسي به الذي لعدم الدليل
 قلنا قوله تعالى لكم في رسول الله الاية دليل وضع على وجوب
 التاسي كما بينا في جميع افعاله وتركه ولكن حيث علمنا
 الدية التي تمت عليه الاما وضع فيه اسما كالافعال
 التي فرضت في التاسي كالقيام والقعود والاكل والشرب
 فانه لا يجب التاسي فيها الا خلافا في ان ذلك مباح
 له ولا يشترط العلم انه من خصائصه فانه لا يجب التاسي به
 فيه ايضا وذلك كالتجدي والاضحية والضحية والوتر
 والمشاورة وتخيير شمسائه فيه لان تعريفه لنا بانته
 فخص به ذلك استقناعا وجوب التاسي والاختلاف
 في هذا حقيقة التاسي هو اتباع الفعل بصورة فعل
 التاسي به في جميع افعاله التي لا يمتاسي به في تركها
 لاجل اتباع الغير كالكلام في صورة ترك الخمر
 بمره والمراد بالوجه في قوله ووجه كونه في تركه او تعلقه

التاسي به في تركه او تعلقه

في قوله تعالى ان الله يحب المتقين

او مباحا ونحو ذلك ويعرف الوجه اشارة
للمعية في السطاس هذه النظم اي قوله تعالى
والمسلمون لا يقاتلون في قتال الله ولا في قتال
بالتهذيب نحو ان يقول هذا الفعل واجب
او مندوب او مباح واما بالتسوية نحو ان يفعل
يقول هذا الفعل مثل الفلاني وذلك الفعل قد علمت حسنه
بامارة الله على كونه ذلك الفعل واجبا كالاداء والاقامة
في الصلاة او متدوبا بالنساء المندوب ونحو ذلك كثير وقوله اقبلا
له يخرج ما كان على السبيل الاتقان نحو ان يتقوا على اداء الصلوة تعظيما
لله تعالى وامثال الامور ونحو ذلك يخرج ما اذا التقوا
على ترك محظور خوفا من الله تعالى وامثال النهية مما فعله
الشارع وعلنا وجوبه من افعاله وتركه فظاهر في انه
يجب علينا مثله وما علنا احسنه من افعاله وتركه دون وجوبه
فانه اي يعمل على التدب اذا قلنا امرنا بالتاسي فاذا لم يكن
واجبا فعين التدب لمن ان ظهر فيه قصد التقرب الى الله تعالى
النافله والا فلا يا ابا حنيفة اذ لم يظهر فيه قصد التقرب اذ لم
يكن مباحا لما كان ظاهرا وذلك القصاص وتركه صلى الله

عليه واله وسلم

عليه واله وسلم لما كان امره بالتقوى وجوب فلو امرنا بامر
في وقت معين لم يفعل في ذلك الوقت لا سيما ولا لكونه
تقلا علينا ان الوجوب قد امر تفعل وفعل صلى الله عليه واله وسلم
لما كان من عنده يقتضى الاباحة فلو نهانا مثلا عن قتل القمل في الصلاة
او عن الرمي بالنجاسة في المسجد ثم فعل ذلك اقتضى من الاباحة
لذلك لا امر الا نحو عليه التعصية فيما طريق التبليغ فيحكم
بانه مباح لانه قد استوى فيما الفعل والترك وهذه حقيقة
المباح واما القسم الثالث وهو التقدير منه صلى الله
عليه واله وسلم لاحد على فعل او ترك فاذا علم صلى الله عليه
بفعل من غيره وتنبه له حيث لو كان مخالفا للشرع لكان
الا لا يصح منه السكوت على منكر ولم ينكره وهو قادر على انكاره
وليس محض كافر الى كونه اذ لو كان كذلك لم يكن كونه النبي صلى الله
عليه واله وسلم من لانه غير راض ب كفره ولا انكره غيره لجواز
الاتكال على نكار الغير بل ذلك تقرير للانكار من الغير فكأنه قد
انكر بالمقال فلا يكون ذلك الفعل حينئذ جائزا فاذا كان
ذلك من ذلك التقدير على باحثة اي باحثة العمل المستكوت

عنه اذ لو كانت متكررا لما كانت عنه لان سكونه عن المتكرر مع كمال التكرار
 المذكورة لا يجوز **واعلم انه لا تعارض في فعل الله عليه وسلم**
 التعارض بين الامرين هو تقابلها على وجه يمنع كل واحد منهما من
 مقتضا صاحبه ولا يتصور التعارض بين الفعلين بحيث
 يكون احدهما ناسخا للآخر او مخصصا له لانهما ان لم يتناقضا
 احكامهما فلا تعارض وان تناقضا فذلك انهما نحو صوم واظهاره
 لان الفعلين انما يقعان وقتين متباينين ويجوز ان
 يكون الفعل في وقت واجب وفي مثل ذلك الوقت خلافه
 بحيث يقطع يتأخر احدهما فيمكن التأسيس به **صلى الله عليه وسلم**
 فيما يتكون متعديين بالفعل في وقت وبالترتيب في آخر
 الا ان يكون مع الفعل الاول فعل مخصص لتكرره فان الفعل
 الثاني قد يكون ناسخا لذلك القول لا للفعل متاخر
 بخلاف القولين او القول والفعل والدال **وقد تعارض قولان**
او قول وفعل فالتأخير ناسخ ان تراخا وقتا يمكن العمل بالاول فيه
 او تخصيص ان لم يترأخ فان **عمل التاخير** فلم يعلم ايها متأخر
 فالترجيح حينئذ يرجع اليه وسببان وجوه في

بابه ان

بابه ان شاء الله تعالى وطريق الى العلم بالسنة باقامها
 الاخبار وهي جمع خبر وسياق حقيقة الخبر ان شاء الله تعالى
 وهي اي الاخبار قسمان **مقواتر واحاد** لان الخبر ما يفيد
 بنفسه العلم بصدقه او لا فالاول المتواتر والثاني الاحاد وهو
 الذي لا يفيد بنفسه العلم بصدقه فالمستيقض وهو ما راى
 نقلته على ثلاثة نوع من الاحاد فلا واسطة بين
 المتواتر والاحاد **فالمتواتر** التواتر في اللغة تتابع امور
 واحد بعد واحد بفترة من الوتر ومنه ثم امر سلسا
 برسالتاترا اي سينا بعد شئ مع فتره وفي الاصطلاح
خبر جماعه يفيد بنفسه العلم بصدقه قوله خبر جماعه
 احتراز من خبر الواحد وان افاد العلم كالمخوف بالقرين
 فانه لا يسمى متواترا وقوله يفيد بنفسه ليخرج خبر جماعه
 عرف صدقهم لا بنفس الخبر بالقرائن الزائدة على ما لا
 يفك الخبر عنه **والاحصر لعدده** في معيار معين على
 الصحيح بل هو ما افاد العلم **الضروري** فلا يتعين له
 عدد بل يختلف ذلك باختلاف الوقائع والمخبرين

والمتبعين وذلك لاننا فقطع بحصول العلم بالمتواترات
 من البلدان ^{بضم الحاء} ملكه ومصر والأهم الماضية كالانبياء والصالحين
 والماوراء المتقدمين من غير علم بعدد مخصوص
 لا متقدما ولا متأخرا وما ذهب اليه بعضهم
 من اثبات اطياف الحجة او الاثني عشر او العشرين او الاربين
 او السبعين فما لا دليل عليه والعلم الحاصل من التواتر
 لا يكون حجة على الغير بخلاف ان لا يكون ذلك حاصلا
 واعلم ان شروط التواتر اى ما يوصف الخبر بانه متواتر
 معها بحيث لو اختلف احدها لم يكن متواترا امور منها ما
 يرجع الى المخبرين ومنها ما يرجع الى السامعين اما ما يرجع
 الى المخبرين فمنها ان يبلغ عددهم مبلغا يمنع بحسب
 العادة تواطئهم على الكذب وذلك يختلف باختلاف المخبرين
 والوقائع والقرائن ومنها ان يكونوا مستفيدين
 الى احد الحواس كالاجبار عن البلدان والاصوات
 والمطعمات والمشهورات فاما ما لم يشهدوا فيه الى
 ذلك فهو الاجبار عن حدوث العالم وان الله تعالى

قادر

قادر او ليس بحسب وجود ذلك من العقول فانه لا يفيد
 العلم قطعا ومنها اذا نقل جماعة عن جماعة استقر فيه
 استواء الطرفين ^{بضم الطاء} والى بعض بلوغ جميع طباقه المحبرين
 في الأول والاخر والوسط بالغاما يبلغ عدد التواتر
واما الرجوع الى السامعين فامان احدهما ان
 لا يكون السامع للخبر عالما بحدوثه بالضرورة فانه اذا كان
 كذلك لم يفيد التواتر علما لا متناع تحصل الحاصل الثاني
 ذكره بعضهم وهو ان لا يكون السامع للتواتر معتقدا
 لدلوه خلافا اما الشهرة دليل حيث يكون عن العلماء
 او تقليد حيث يكون من العوام فانه امر متساو ذلك في
 ذهنه واعتقاده له يمنع من قبول غيره ومن هذا ما
 ورد في الأثر جيلك للشيء يعنى ويقسم وقيل ان هذا
 ليس بشرط ودليل حصول هذه الشروط هو حصول
 العلم فحق افاد الخبر بحجده العلم بتحققنا ان متواتر
 وان جميع شرائطه موجودة وان لم يفده
 علما عدم تواتره وفقدان شرط من شرائطه

كذلك ذكره بعضهم فافهم ذلك فهذه هي الشروط المعتبرة عند
الأكثر وقد اشترطوا غير هذه الشروط ومنها العدل والصحة
انها لا يشترط ولهذا قال المصنف **وحصل العلم بحسب الفاسق**
والكافر فلا يشترط الاسلام والا العدل بل انما نجد العلم
الضروري باخبار المملوك والبلدان والنقله غير ثقاه
وسواء جوارنا مؤمنين ام كفار اقنساها ومنها اختلاف
الدين والبلد والوطن والنسب ومنها وجود الامم المعصوم
ومنها دخول اهل الذلة فيهم ومنها كونهم بحيث لا يحرم
عدد وتجويم بلاد والصحة ان هذه كلها ليست بشروط
لما تقدم **وعلم ان التواتر قد يكون لفظيا وهو ما تقدم**
وقد يكون معنويا وقد يبينه بقوله وقد يتناول المعنى دون
اللفظ والتواتر المعنى هو ان ينقل العدد الذي يستحيل
تواطئهم على الكذب وقائع مختلفة مستحله على قدر
مشاركه وذلك **كافي شجاعه على كرم الله وحرمه** حيث روي
انه قتل يوحنا الخندق كذا وخبر اخر انه هزم في حنين
كذا وخبر اخر انه فعل في احد كذا الى غير ذلك في كل واحد

من هذه الجزئيات لم تبلغ حد التواتر بل افادت بالالتزام
كونها شجاعة **كناجود حاتم** فيما يحلى انه اعطى
خيبارا وخبر اخر انه اعطى جملا وخبر اخر انه عطى شاة
وهلم جرا حتى يبلغ الخبر ونحو التواتر فيقطع بوجود القدر
المشارك اعني الشجاعة والجد في كل خبر من هذه الاخبار قليل
والقدر المشترك هنا هو مجرد الاعطالا الكرم والجدور
لعدم وجوده هما في كل واحد من الجزئيات قلت
بل الكرم والجدور ايضا يقطع بوجودهما لانها وان
لم يوجد لفظها فهذه الاخبار تتضمنها فامل ذلك وهذا هو المعنى
بالتواتر المعنوي لانه التواتر انما هو المعنى فقط كما تقدم **والقسم**
الثاني من الاخبار الاحادي وحقيقته ما
لا يفيد بنفسه العلم وسواء كان واحدا او جماعا
فيدخل المستفيض كما تقدم وكنا ما افاد العلم بقريش
واختلف في وجوب العمل به والمختار وجوبه عقلا
وسمعا اما العقل فلانا نعلم ضرورة ان من حضر اليه
طعا او اخبره عدل انه مسموم وغلب في ظنه صدقه ثم اقدم

عليه **مع** عليه الظن استحقاقه قطعاً وذلك هو معنى الوجوب
 وأما السمع فما سيأتى عن قريب إن شاء الله تعالى والآحاد
 قسماً **مسند رسول** وحقيقته المرسل في **الأصطلاح**
 قول العدل الذي لم يلحق النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كذا أو سواها كانت تابعياً وغيره
 وسمى رسالة لونه أرسل الحديث أي أطلقه ولم يدر كونه
 سمعه واختلف في قبوله والاحتياط في قبول لأجماع الأصوات
 على ذلك ولأرساله أيضاً دليل قول بعضهم ليس كلما حدثكم
 به سمعته من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم غيرنا لأنك لا
 تخرج بالرسالة ولم ينكر عليه وظلالته كثيرة بحاسيات
 في مسائل هذه الفن **لا يفيد الأحادي** بنفسه إلا الظن **ويجب**
العمل به في مسائل الفروع إذ كانت **صلى الله عليه وعلى آله وسلم** يثبت
 الأحاديث من العدل والسعادة التي النوعي لتبليغ الأحكام وقد
 علمنا أن المبعوث إليهم كانوا مكلفين بمقتضى ما أتوا به وهم لاجل
 وإيضاح العمل **الصحابه** من الله عنهم بأخبار الأحاد وأنه قد
 يتواتر أجمعهم علم وجوب العمل به وذلك الخبر عبد الرحمن

بن عوف

بن عوف في جزية الجوس فإنه لما روى قول **صلى الله عليه وعلى آله وسلم**
 وسلم سنوا لهم سنة أهل الكتاب الخبر على وجه الكتاب
 عمرو بن حريم في اليد والركاة فإن عمل بما فيه من كل أصبع
 عشر من الأيل وكانت يروى في الخصم ستاد في البقرة عا في
 الأيهام فـ **عشر** في كل من الآخر عشر أو عمل أيضاً
 بما فيه من تفاصيل ركاة المواشي ولا عمل الصبا به غير عمل بن
 مالك في أن الجنين يخرجه ميتاً وجب فيه الغرة وأطبقوا
 عليه بعد أن خالفوا وكان عمر يرى أن لا شيء فيه إلا خرج
 ميتاً وكانوا يعملون **بغير الضمان** ^{سفيان الطي} بن قيس قال وهو الأحنف
 بن قيس **تورث** المرأة من حريم زوجها ويرى أنه كتب
 إليه **صلى الله عليه وعلى آله وسلم** أنه تورث امرأة الفسار من حريم زوجها
 وأطبقوا عليه أيضاً بعد أن خالفوا في ذلك وعمل على كره الله
 وجمعه بنجر عمر والمقداد في حكم المدي وعلمت **أصحابه**
 بنجر ابن يكرات الأنبياء يدفنون في المنزلة الذي يموتون فيه
 حتى حضر **للرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم** من حريمه فرائسته
 فدفنت هذه الأختية ونحوها على وجوب العمل بغير الأحاديث ومن أحدهما أنها

تضمنت الأجماع لأن الصحابة كانوا يبين على مسائل تسكوت
 عن المسئلة قطعية فكان إجماعاً **والثاني** أنها وإن لم تواتر
 لفظاً فقد تواترت معنى لأنها قد تواتر القدر المشترك وهو
 العمل بخبر الواحد كما لا يخفى وهذا هو الدليل السعي على وجوب العمل
 بالخبر الأحادي **والله أعلم** ولا يخفى بأخبار الأحادي في مسائل
الأصول أي مسائل أصول الدين ومسائل أصول الفقه القطعية وأصول
 الشرعية وذلك لأن هذه الأشياء إنما يؤخذ منها باليقين وأخبار الأحادي
 لا تثمر إلا الظن وهو مضمحل في محل العلم لا ترى أن عا
 دة خبر تعذيب الميت بكاء أهله وتلت
 ولا ترى وأربعة وزراء أخرى وواقعة على ذلك ابن عثمان
 ونظائر ذلك كثيرة ولئن خبر الواحد في مثل هذه الأمور إذا
 وافق الأدلة القاطعة لا يكذب ناقلة لجواز أن يكون صلى الله عليه وسلم
 إنما قصره على هذا التقابلاً بالأدلة القاطعة وذلك كأخبار الأحادي
 في نفي الوضوء ولما أسببه ذلك **وكذا لا يقبل خبر الأحادي فيما تنعم به**
البلوي بل يجب أن يرد ويكذب بقله وذلك **لخبر الإمامية**
 الذي روي في النص على اثني عشر أمماً معينين بأسمائهم وأنسابهم

وكذا خبر

وكذا خبر **البكرية** الذي روي في النص على ملأ من كبار ومعتق
 محمود البلوي في العلم شهوة التكليف لجميع المكلفين لو ثبت ورواه
 عن الثقات فما كان كذلك فأتى الأحادي لا يقبل في إثباته ولو روي
 التكليف به بل يرد كما بينا لا قبول مثل ذلك يؤدي إلى عدم الشريعة
 وجوباً **والله أعلم** لا تستقصي مقدار صدق الخبرين قادمة في وجه
 وغير ذلك من الجهالات فيما أدى إلى ذلك وجب منعه والله أعلم
 وأما خبر الواحد فيما **يعبر به البلوي** فلا يقبل لأعماله وعملاته
 فيما يحسب هذه مسائل أصول الفقه القطعية وأصول الشريعة
 كما ذكرنا وذلك **لحديث مسند المذكر** وهو قوله
 صلى الله عليه وسلم لا يمسس أحدكم ذكره بيمينه وهو يقول
 وقوله صلى الله عليه وسلم لا يمسس أحدكم من مسخ كرهه فليمتوضأ وكذا في
 وجوب الغسل من غسل الميت وغسل اليدين عند التيمم من
 النوم إذا روي عنه صلى الله عليه وسلم في فقه قبوله **خلاف** بين
 الأصوليين والصحيح أنه يقبل إذا لم يفصل دليل العمل بخبر الواحد
 حد في الحديث بين ما نعيم به البلوي وما لا نعيم به أيضاً فأتى
 الأمة قد قبلته في تناسل الزكاة وجوب الغسل من

التقاء الثانيين وهما نعم بالبلوى لما نعت من قبوله ^{اي اذ كانت}
 قال في غير حديث الاستئذان لما رواه ابو موسى
 الاشعري لم يقبل حتى اتى بشاهدين وابوبكر حديث المغيرة
 في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض الحجاة ^{التي} ^{التي} ^{التي}
 حتى كثر الراوي فدل ذلك على رخص الواحد فيما نعم به البلوى
 عملاً قلنا انما ردها عدم التقاء المجبرين لا كونها ^{لا كونها}
 نعم به البلوى عملاً قلت ولذلك قبل غير حديث ابو موسى
 الاشعري حين رواه معه ابو سعيد وابوبكر حديث
 المغيرة حين رواه معه محمد بن مسلم وهو لم يخرج بذلك
 عن كونه اهادياً فهو دليل الباعث قبول خبر الواحد في ذلك فتل
 ونشر في قولها اي اخبر الامام ببعضها في الخبر بغير
 البأ وهو الراوي وبعضها في الخبر ما التي في الخبر فامرات
 الاول **العدالة** وهو اللغز عيلة عن التوسل في الامر من غير
 افراط الى طرف الزيادة والنقصان وفي الاصطلاح قال بن الحاحب
 هو ما لا يدينه ثمل ساجدها على ملازمة التقوى والمروة ليس
 معها باعده قوله دينية يخرج الماقر وقوله على ملازمة التقوى

مكتبة جامعة الزيتونة
 في مدينة تونس
 رقم 1000

احتراس

٥٥
 احترا من عماية م به شرعاً فيخرج الناس من قوله والمروة ^{وتعمل}
 على ملازمة المروة واحتراس به عماية م عرفاً قبل المروة هي ان
 يسير بسيرة امثاله في زمانه ومكانه فلو ليس الفقه الفبا ^{في قصص صديق الحكمة تحت ارجله ثوب معروف}
 او الجندي الجبه والطيلسان ردت رايته وشهادته ^{جاءه حديثه فامس}
 وقيل هي ان يهون نفسه من الادناس ولا يهينها ^{ولا يهينها}
 عند الناس وقيل هو ان يهون عاصم منده ويهون ^{فلا يهون}
 والتفسير الثاني او العموم والله اعلم ومن ادقوله ليس معها به لان
 التقوى تعلق بالعليات خاصة فمن ادخل ليعم ما يتعلق بالاعتقاد
 حينئذ يخرج المبتدع **قلت** وهذه الفرية يحتاج اليه من لم يقبل
 روايه كافر التاويل وفاسقه ولما قيل رايتهما فخذ به
 او يقول حقيقة العداكة هي ملكة اي هيئة راسخة في
 النفس تمنعها عن ارتكاب الكبائر والذرائل المباحة وسبيل
 اللام في ذلك ثم لما كانت حقيقة العداكة اعني قوله بملاحظة
 دينية الخ هيئة نفسية خفية جعل لها علاماً ^{والصغار الحسية تحت} ^{عن} ^{عن}
 اجتناب الباطل وقدرى عن ابن من انما الشرك بالله تعالى
 وقتل النفس بغير حق والقتل للمحصن والزنا

Copyrighted material

والفرار من الحرب والسهر واكل مال اليتيم وعقوق الوالدين
 والمسلمين والالحاح في الحرم ويراو ابو هريرة اكل الكراوى على
 عليه السلام السرقة وشرب الخمر فنهك كما نزل وما عداها
 فليس حلالا ومنها الامور على الصغار **قيل** ويرجع الامر
 الى العرف ويبلغه مبلغا ينفي الثقة ومنها ترك بعض الصغار وهو
 ما يدل على خسة النفس ودهاوة الهممة كسر قه لقمه والتطيف بحبة
 من ثمر او ثوبه ومنها ترك بعض المباح وهو ما يدل على الخساسة
 والدهاوة ايضا كاللعب بالجماع اعتيادا لا نادرا والاحتماع
 بالارذال والحرف المديته كالديانة والجماع مما لا يليق
 به من غير ضرورة وتعمل على ذلك لان مرئيهما لا يحب الحاد
 غالب الثاني **الضبط** من الراوى ما يرويه فان كان لا يقدر
 على الحفاظ بل غالب احواله السهو فلا يقبل روايته ولو كان عدلا لانه
 يقدم على الرواية ضلانا انه ضبط وما سهى والامر بخلافه
 واعلم انه لا يشترط في الضبط الات يكون هو الغالب
 من احواله وان عقله بعض الاحوال فلا يضر فانما
 استوى الحالات فقيل لا يقبل واقبل لا يقبل **قيل** ان موضع اخراجه

للمجتهد

للمجتهد وهذا هو الاولى وذلك كما قيل ان هريرة ورواه ابن
 معمر ومقل من سنك فيعمل في ذلك النافله بحسب القرائن
 الدالة على الضبط وعدمه والاوجب التفتت الى الخبر
 فامرات ايضا الاولى **عدم مصداقها** اي اخبار
 الاحاد **دليلا قاطعا** اي لا يتخصص ولا ينسخ ولا يمتثل الدليل
 بوجوده سواء كان نقليا او عقليا وذلك **كصريح الكتاب**
 والسنة المتواترة والجماع القطعي وما علم بضرورة العقل
 فان ما صادم هذه لا يقبل لان الظن لا يقوى على مقاومة
 القطعي وقد انعقد الجماع على تقديم المقطوع به على المظنون
 فلا يجوز التمسك بخبر الواحد حينئذ الا ان يقبل التأويل
 قيل وتقول جمع ما بين الاوله ولله اعلم **والثاني**
فقد استلزم **ام متعلقها الشرع** معنى انه لو ثبت متعلقها
 اي ما يتعلق به الاستلزام الشهيرة فاذا استلزمها وفقد
 لم يقبل مثال ذلك ان يروي خبر احادي فيما نعلم به الباطل
 علما كالمسائل الالهية او علما وعلا كخبر احادي
 بهالة سادسة او خرج بيت ثبات او موصوف شهور فان ذلك

لا يصلح لانه لو ثبت لا يشترط فاذا عرفت هذه الشروط
 ومن جعلها العدالة فليبين ما ثبت به العدالة فنقول **وتبين**
عدالة الشخص الشاهد الراوي اذا كان غير صحابي فهو لا
 باحد من **الاول** الاخبار بها وهو واضح كان يقول الخبر
 هو عدل او مقبول الشهادة او الرواية ويكفي فيه خبر واحد
 كما يأتى والثاني التزكية وهي تحصل باحد امور ثلاثة
 الاول وهو اعلاها بعد القول **ان يحكم بشهادة حاكم**
 وهو اتفاق الحكماء على بطلان خبره **يشترط العدالة** في الشهادة فان كان لا يشترطها بان
 كان من سري قبول الشهادة فالتكليف الفاسق الذي عرف
 منه انه لا يكذب لم يمكن حكمه **تعديله** **والثاني** وهو بعده **وعمل**
العالم بروايته اذا كانت يرى العدالة شرطاً في قبول
 الرواية وان كانت لا يراها شرطاً فلا قبل وكذا الا يكون
 العمل تعديله اذا امكن جملة على الاحتياط اي ان مع ثبوته
 فقد خرج عن العادة او على العمل بدليل اخر وافق الخبر
 قلت هذا صحيح لعدم الجرح حينئذ بان العمل
 كان لاجل ذلك الخبر فاقدم والله اعلم الثالث من طرق
 التزكية

قوله

قوله **قيل** **وبرواية العدل عنه** وهذا هو اضعفها واعلم
 انه قد اختلف في رواية العدل هل هي تعديل للمروءات
 لاعلم ثلاثة اقوال اطلاقين وتفصيل الاطلاق الاول انها تعديل
 مطلقا والاطلاق لثاني انها ليست بتعديل مطلقا واما التفصيل
 فهو ان يقال ان كانت عادته ان لا يبرى ولا يعن عدل كانت
 روايته عن ذلك المجهول **تعديله** **استناد** اعادته المعروفة ولا فلا
 وهذه اقوى جهات الامانة تقوى الفطن تلييه بشرط في المراكز
 ان يكون عدل لا يحتاج الى عدله قال بعضهم وان ادعى التسلسل
 وانما تركى هذه الوجوه والله اعلم واعلم انه قد اختلف في
 التزكية والجرح من ثلاث جهات الاول في العدد فقيل يشترط
 في الرواية والشهادة فلا بد من اثنين عدلين في الجرح والتعديل
 فيها وقيل بكون واحد في الرواية اي حيث يكون الجرح
 والتعديل لرواها في الشهادة اي حيث يكون الجرح والتعديل
 لشاهاه وذلك لان الرواية تثبت له وحده فذلك كذا في مذهبنا
 وفيها بخلاف الشهادة فلا بد من اثنين عدلين في الجرح والتعديل
 المختار **انه يفي** **واحد في التعديل** **والجرح** في الرواية والشهادة

القصد فيهما الظن وهما خبر الشهادة فيك عدل واحد كسائر
 الاصل قلنا والى عدله ايضا الجرح الثانيه اذا علم من الجرح
 والتعديل فقد اختلف فيه على ثلاثة اقوال ايضا فقل لا يخرج احدهما
 على الآخر الا مخرج وقيل يقدم التعديل اذا زاد المعدل على الجرحين
 والقول الثالث وهو المختار ان الجرح او ليات محل بقوله فتد
 روايه الجرح وشهادة **وان كثرت المعدل** او حصل فيه مخرج اخر وذلك
 لا تقديم الجرح مما بين التعديل والجرح فان غايه قول المعدل انه يعلم
 فسقا ولم يظنه فظن العدة اذا العلم بالعدم لا يتصور والخارج يقول
 انا علم فسقه فلو حكمنا بعدم فسقه كان الجرح كاديا ولو حكمنا
 بفسقه كانا صادقين فيما اخبر به والجمع اولى ما لم يكن ان تكذب يباعد
 خلاف الظاهر وهذه الاطلاق اما اذا عين الجرح سببا وتناه للمعدل
 يظهر معتبر كما اذا قال الجرح قتل فلانا ظلم او قتل كذا في مكان كذا فاما المعدل
 راينده حيا بعد ذلك الوقت او كان القاتل ذلك الوقت عندي او غير ذلك
 الممان الذي ادعى انه قتل فيه فانهما يتعارضان فيرجع الى الترجيع بين
 الخبرين فان حصل ترجيح على يده وان لا تسقط الخبرات ورجع الى البرائة
 الاصلية والله اعلم الجهد الثالثه في بيان ما به التزكية والجرح

قوله

هل يله الاطلاق فيها اولاده من ذكر السبب اختلف في ذلك فقبل لا يبلغ فيها الماني
 العدالة فلا يقدركا كثر التضع فيها فثبتت في الناس الى الابد فيهما على **الطلاق**
 وما في الجرح فلا يله فصل واحد فمسل ذكرها واربعا اختلف
 الناس فيما يخرج به بخلاف العدالة فانه يختلف في نسبه وقيل
 يقع الاطلاق فيهما ان المرحوم كان تسمى اقبل جرحه وقيل لا ولا
 وقيل يقيى في التعديل دون الجرح للاختلاف في سبب الجرح دون
 العدالة فسيرها واحد لا يختلف فيه وروى بان اسباب الجرح
 اسباب للتعديل والاشلاف فيها اختلاف في العدالة
 والمختار التفصيل وهو انه **يكفي الإعمال** بان يقول هو عدل او فاسق
فيهما اي في الجرح والتعديل ولا حاجة الى ذكر السبب ولكن ان
 ان صدر **معدل** او اذا كان المرحوم طرفا باسباب الجرح واليعد
 بل انفسا باحالة والا فلا لان الواجبنا احد هما يقول من ليس يعلم بهما
 لا يثبت مع الشك بخلاف العالم والله اعلم واعلم انه اذا تعارض
 القياس وخبر الواحد فان امكن تخصيص الخبر بالقياس
 معصية كما سياتي وان امكن العكس قبل كذا انك ايضا ابي
 يجوز تخصيص القياس بالخبر وان تعارض من كل وجه فاختلف

Copyrighted material

والمختار انه يقبل **القياس** **بما خالف** اي بطل القياس وهذا
 اذا كان القياس **فليسا** واما اذا كان قطعيا فان يكون مقدماته وهي
 الاصل والفرع والعلة والحكم ثابتة به ليل قطعي فانه **قديم** **حينئذ**
 على خبر الواحد وذلك واضح واما اختيار تقديم الخبر حيث هما ظنيان
 لوجبهن الاول ان الخبر اقوى من القياس لان الخبر انما يجتهد فيه
 في امر من فظا في العدالة وكيفية الدلالة والقياس انما يجتهد فيه في
 في ستة امور في حكم الاصل وتعليله ووصف التعليل وجوده في الفرع
 وتوفي العلة فيه في المذكورين او لا حيث حكم الاصل
 ثابت بخبر واحد اذا كانت كذلك كان تطرق الخبر الى الخبر اقل من تطرقه
 الى القياس فيقدم الثاني ان الصحابة رضي الله عنهم كانت تترك
 القياس وترجع الى الخبر كما روى عن عمر انه ترك القياس وعمل بالخبر في
 مسألة الخنثى حين رآه الله صلى الله عليه واله وسلم فوض فيه الخبر وقال
 لولا هذا النص ابرأنا وكأروى عنه ايصاله تركت رواية في ذرية **الاصول**
 صابغ ورجع الى كتاب عمر بن حنبل كما تقدم **وما خالف**
 القياس واما اذا خالف غيره فان كان احاديا مثله قيل

وتعلق ضا

وتعلق ضا ورجع الى التجميع وان كانت غير احادي فانها يرد هذا
 هو المراد هنا قوله المقتضى وهو كلما افاد العلم من الأدلة من
 العقلية والخصوص النظرية من الكتاب والسنة المتواترة من
 والأجماع القطعي وذلك لان الظن مضمحل في مقابل القاطع
 وقيل بقبوله واعلم انما لا يجوز **الرواية** الى بيت الرسول
 صلى الله عليه واله وسلم **بالمعنى** اي بلفظ اخر غير لفظه
 ولكن ذلك لا يجوز الا اذا كانت الرواية من **عدل عارف**
 بمعنى اللفاظ **ما** بحيث لا يربط على ما تقتضيه اللفظ
 ولا يقتصر الى الرواية بصورة اللفظ اولى مما يمكن هذا
 هو المختار عندنا كثر وقيل لا يجوز الرواية الا باللفظ
 الذي خلق به صلى الله عليه واله وسلم بقوله صلى الله عليه واله وسلم
 رحم الله امرؤ سمع مقالتي فوعاها واذا احكامها سمعها
 والناظر بالمعنى لم يؤده كما سمع قلنا ليس في هذا ما يدل على
 منع الرواية بالمعنى وانما يدل على الشهادة باللفظ اولى
 وذلك مما نقول به والدليل على ما اخترناه امران الاول
 ان المقصود بالمحظ هو رواية المعنى دون اللفظ فيما

لم يتعمد بتلاوته كالسنة مثلاً بخلاف القرآن وإذا كان كذلك جازت
 الرواية بالمعنى مع الضبط وهذه الاسكال فيه الثاني من الصحابة
 كانوا ينقلون الواقعة الواحدة بالفاظ مختلفة والذي يظن به
صلى الله عليه وآله بالنظر واحد والثاني نقل بالمعنى فظنوا وتكرروا ذلك
 وشاع وزاع ولم ينكره ولم ينكره واحد وكان جماعاً جواراً من قليل
 وايضا فان الصحابة رضوا لله عنهم ما كانوا يكتبون الأحاديث
 ولا يكررون الذين يروونها بعد ايامك طويلاً على حسب
 الحادث وذلك موجب لنسيان اللفظ قطعاً قلت وهذه
 الحجة تدل على ان اكثر الاحاديث المروية عنه صلى الله عليه وآله
 انما هي بالمعنى فتأمل ذلك موقفاً ان شاء الله تعالى **واختلف**
التأويل وهو الباغي على ما لم الحق وهو من يعتقده محذوراً لا ما يبطل
 وله منعة وجازية او غير من عليه بنية وكذلك كافر اي كافر
 التأويل وهذه الجبروت والمشيئة قليل يقبل اخبرهم لغاشهم
 عن الله سبحانه وتعالى له سمي الخوارج فانهم تعتقدونه كفر
 وقد تقبل فتاوىهم وقيل لا يقبلان كما في كافر التصريح فاستفاد وقيل
 يقبل اخبرهم ما تقدم هو من قولهم لان خطتهم في الأدلة العقلية

يرجح

يرجح الظن بجهلهم في الأمازق وهذا قوله صلى الله عليه وآله اعلموا
 ان قال الشافعي الحاشية ما في الف وسته وعشرون الف
 بقاء النسبة اسم لنوع خاص من بين من يطلق عليه اسم الصحابة
 وهو من طالت محالسته للنبي صلى الله عليه وآله **واختلف**
 فمن لم يطلق محالسته للنبي صلى الله عليه وآله او طالت
 من دون اتباع لشرعهم بشم بهذا الاسم ولا يحتاج الى
 ان يزاد في الحد ويقتضى على ذلك بعد موته لا يخرج به ذلك
 من مات قبل وفاد الرسول صلى الله عليه وآله ولا من فارق الفسق
 لا يخرج عن كونه صحابياً وعلمها لا تتعلق بعرفه الصحابة
 امور بينها العدالة كما سياتي ومنها اذا قال امرنا بك اهل محل
 الأمر للرسول صلى الله عليه وآله أم لا فقل محل وقيل لا محل وهذا
 الخلاف انما هو في الصحابة فقط ومنها اذا نقل خبراً عن النبي صلى الله عليه وآله
 هل محل على انه سمعه منه او ارسله ومن غيره لا محل الاعلى الأسماء ومنها
 اذا ذكر حكماً طريقاً التوفيق هل محل على الاجتهاد او على التوفيق
 الى غير ذلك فلن قلت وماذا يعرف الصحابي قلت
 اما بمشاهدة او بتواتر كما في العشرة او باجماع الأمة ان فلا ريب
 صحابك وهذه تفيه العلم او قول الثقة انه نفسه او غيره

منه وتيقن المراد فيكون حجة مثل ما تقدم وما ذكر
احتمال بعيد لا يدفع الظهور ومنها ان يقول امرنا بكذا
نفسا على البناء للمفعول وهذه دوت ما قبلها ولكنها حجة الأمر لتعمل
على الأمر الرسول صلى الله عليه وسلم الأمر من الأول ان المختص
ملك اذا قال ذلك فهم منه ان الأمر الملك لا غير الثاني ان غرض
الصالحه بايراد ذلك الاحتجاج على من حاله ولا يكون حجة الا
اذا كان من الرسول صلى الله عليه وسلم لا يقال بل قد يكون حجة
اذا كان الأمر الكتاب او اهل الإجماع لا نقول لا يصح حمله وعلى
ذلك اما الأول اعني كون الأمر الكتاب فلهذا ظاهر لكل احد
لا يتوقف على خيل الصحابة فيكون معلوما للجميع فلا يفيد الاختصاص
بدلك فانه حديثه واما الثاني اعني كون الأمر اهل الإجماع
فان الصحابة منهم هو الأمر نفسه ولأن الإجماع ارضاء ظهر
في كل احد على ظهور القرآن وانما كانت هذه دوت ما قبلها
لأن فيها الاحتمال للتقادم مع ما ذكرنا من احتمال ان يكون
الأمر الكتاب او الإجماع وما قل احتماله فهو اقوى ومنها
ان يقول من السنة كذا فيكون حجة لانه يحمل على سنة الرسول

صلى الله عليه وآله وسلم

صلى الله عليه وآله وسلم دوت غير حالانهم دوت ذلك احتجاج على من
خلفهم ولا يخفى الا لكلام النبي وهذه دوت ما قبلها اكثر
استعمال السنة في الطريق المراجحة ولكن الظاهر هو الأول والاحتمال
لا يدفع الظهور ومنها ان يقول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيجعل الله
سنة منه ويحمل الأمر على بل الظاهر الأمر سال لا
الغرض لا تستعمل الا فيه واستعمالها في غير قليل وهذه دوت
ما قبلها ذلك ومنها ان تقول كنا نتعمل او كانوا يفعلون كقول
عائشة كانوا لا يطهرون السارق على النافذة فيجعل على ان المراد
كنا نتعمل او كانوا يفعلون في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مع
علمه بذلك من غير انكار فيكون حجة ويأون من باب قوله من
السنة وقيل انما كانت حجة لانه ظاهر في قول كل الامه فيكون من
باب الإجماع فكل الأول لا يكون حجة الا من الصحابة لانه يتوقف
على تقييده بعهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعلى الثاني يكون حجة ولو
من تابعي واقول لا يبعد منها ويأون حجة فالصحيح لانه من باب قوله
من السنة والتابعي لانه من باب الإجماع وهذه اوضح والله اعلم
ومنها اذا قيل الصحابة قولنا او فعل فلان لا يضيفها الى النبي صلى

الله عليه واله وان كان يجهلها ولا اجتهاد فيه مخرج حمل على
الاجتهاد كان يقول بجدة الاطمانه جلية او يقول نصاب الحضرات
ما قيمته ما تشارعهم او يقول من لم يجد ما ولا اثر با فليتم صعد
وهو انه يسمع على حجة ووجه تحت ركن احد الاجتهاد وهو الاجتهاد اظهر فلا يكون
على الارض فلهذا قيل الاجتهاد وانه سمعه فلا يكون حجة وان
لم يكن للاجتهاد فيه مخرج او كان ولكن الراوي ليس من المجتهدين
فهو اليقيني هو اعتقاد الذي هو خطأ لا اماره تحت
فانه يحمل على التوفيق او انه سمعه منه صلى الله عليه واله في انه قال تحسنا
وتحسنا يقول الضعفاء انما سمعوا من غيرهم على ما يعبر عنه
تحسنا بالصحة مثال الاول ما روي عن علي عليه السلام ان الجيضم ينقطع
عن الجبل لانه جعل رذقا للجنين ومثال الثاني ما روي ان نسبا
قال اقل الجيضم سنه ايا او سعه ايا لان انسا لم يكن مجتهدا
فمنه جملة طرق الرواية من الصواب وقد استوفيناها اكثر من
النوازل التي فيها وان كان غير صحيح وطرف رواية **اربع**
كل واحد منها مستند وكل الظاهر روي به وهذه الاربع
متفاوتة في القوة الطريق الاول **قراءة الشيخ والتلميذ**
يسمع وهو اقوا من السند ظاهر واما اللفظ فان قصد اسماء
واحدة او مع غير ما قال عنه الرواية عنه حديثي او خبري او
سمعه يقول او يحكي او يخبر فان لم يقصد قال حديثي او خبري

ولا يفيته

ولا يفيته الى نفسه وان يقول سمعته ثم بعدها في القوة
الطريق الثانية **وانه التلمذ** علم الشيخ او قرانه **غيره**
اي غير التلميذ **مخض** فالسند فيها ايضا ظاهر واما اللفظ
فتقول عند الرواية كذا اني احدثني او خبرني او سمعته منه
ويشبه وانه عليه ان كان هو القاري وان كان غيره بمخض
زايد وان اسمع ويسترط في هذا ان تقول الشيخ قد سمعت ما
ت واللفظ القسطاس هل سمعت هذه الاحاديث على هذا القول فان يقول نعم تمت
قرايت على فلان او يقول التلميذ بعد القراءة او قبلها **الشيخ**
والمراد بقوله هل سمعت من شيخك فلا يقال عليه في بعض النسخ فلا وجه له تمت
هل سمعته فيقول نعم او كونه فاما الواشاش الشيخ براسه او
باصبعه الى انه سمعه **قيل** هو ايضا يقوم مقام
التصريح في الجواز في جوار الرواية ووجوب العمل لانه لا يقول
عند الرواية حديثي ولا اخبرني ولا سمعت وقيل بل يقول
ذلك وانما كانت الاولى اقوى من هذه لان المستمع اخذ
من لسان القاري وذلك اكثر حقيقا ثم بعدها في القوة
الثالثة وهي المناولة وصورتها ان يقول قد
سمعت ما في هذا الكتاب وهو من سما
عني او من روي عن فلان او يطلق

ذلك فنقول **الخبر هو الكلام الذي نسبته خارج** في حد
الأمر منه الثلاثة أي يكون بين الطرفين في الخارج

نسبه تبوتيه أو سلبيه والأنشأ عكس والخبر ينقسم
أيضا إلى قسمين صدق وكذب ليس إلا وذلك لأنه

أما أن يطابق تلك النسبة وذلك الخارج **فان تطابق** أي النسبة وذلك الخارج بأن يكونا شيئين كافي هو
قولنا السماء فوقنا فان النسبة ذلك على تبوت القوفيه للسماء

وهو كذلك **الخارج** أو سلبيتين كافي قولنا ليست السماء تحتنا

فان النسبة ذلك على انقضاء التحتيه للسماء وهو كذلك في الخارج **فصدق**

أي فالخبر صدق ولا يتطابق أي النسبة وذلك الخارج بأن
تكون النسبة المفروضة من الكلام شوته والتي في الخارج
سلبيه كافي قولنا السماء تحتنا أو بالعكس كافي قولنا ليست
السماء فوقنا **فكذب** أي فالخبر كذب **ويسمى الخبر خلافا**

عند الفخريين **العلم** انهم قد اختلف
في تعريف **الخبر** والكلام فمنهم
من قال **يأيد** فمرها وصفهم كما من قال بل **الجملة** اعم
من الكلام ومعنى ذلك ان كل كلاما جملة وليس كل جملة

كلاما

كلاما لان الكلام ما حصل فيه الاستناد مع الافاده والجملة
ما حصل فيها الاستناد وان لم تحصل فيها الافاده اذا انقسم

ذلك فالجملة اما اسميه وهي المصدرة باسم كقولنا من يد قاتم
أو قاتم ما فعليه وهي المصدرة بفعل كقولنا قاتم يد **ويسمى الخبر**
لانه يقضي فيها بنفي أو اثبات

أيضا **قضيه** عند اهل المنطق وحقيقتها قوله محتيل الصدق والكذب
فالقول وهو المركب يشتمل القضية وغيرهما من المركبات القيدية والاستثنائية

وبقوله محتيل الصدق والكذب يخرج جملة القضايا وهي ينقسم إلى قسمين
وجميع حيلها باعتبار طرفيها الأخير تمت مطالع
جمليه ان حكمها بقوت شيئين أو نفيه عنه واحد أو هاتين أو محكوما

عليه ويسمى موضوعا للرد وضع لحكم عليه بشي محكوما به **وحيث**
على الموضوع ونسبه بينهما ارتباط المحمول بالموضوع **وحيث**
له الوقيعه عند وتسمى رابطه وشرطيه وهي الذي ليست كذلك بل حكم

فيها تبوت نسبة أو نفيها على تقدير نسبة أخرى ان كانت
مضملة أو بينا في نسبتين أو لا بينا فمما ان كانت منفصلة **وحيث**
حقيقيه ان كان التناقض في الصدق أو الكذب **وحيث**
ومنفعة الجمع فقط ان كان التناقض في الصدق فقط ومنفعة الخلو فقط ان كان

التناقض في الكذب فقط ويسمى الخبر الأول من الشرطيه **فان**

والجزء الثاني في ثالثا تلوه اي تبعة للاول **واذا ركب الجمل**
والقضية مع مثلها في دليل وهو القياس المنطقي **بجيت** تلك القضية
مقدمة فيقال مقام القياس كما يقال جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث فمما ثان مقدمتان والتي يلزم عليهما تسمى نتيجة وهي كل جسم محدث
والتناقض في التناقض والعكس هنا لانها من احكام القضايا اللاحقة
لها وقد ذكر القضية اما التناقض فحقيقته **هو اختلاف الجملتين** والقضيتين
خارج لاختلاف المقربين والمفرد والقضية بالقياس **الاثبات** هذا
تحقيق لمفهوم التناقض لانه انما يطلق على هذا الاختلاف يعني ان
تكون احدهما مثبتة والاخرى منقضة لان نقض الشيء رفعه ورفع
الاشياء في **بجيت يستلزم** لانه صدق كل واحد من القضيتين
كذب الاخرى قوله بجيت يستلزم الخ احتراز عن مثل قولنا زيد
ساكن من زيد ليس بمحرك مما لا يحصل بسبب الاختلاف هو صدق
احدهما **كذب الاخرى** وقولنا في الشرح لانه احتراز عن
اختلاف القضيتين المقضي لصدق احدهما **كذب الاخرى** لكن
لا بالنظر الى ذاته بل لاجل بسطه لقولنا زيد انسان زيد ليس باق
فانه انما يقتضي صدق احدهما **كذب الاخرى** بواسطة ان كل انسان اقول

فانهم واعلم

فانهم واعلم انه لا بد في تحقيق تناقض بين القضيتين
من اتحاد واختلاف فلا خلاف يكون في العلم اي الكلية والجزئية
والكيفية والامكان **والامتناع** والسلب والحرية اي الضرورة والامكان
والدوام والاطلاق وغيرهما من الجبريات فان كانت القضية موجبة
كلية ضرورية مثلا فنقضها سلبية جزئية ممكنة عامة مثلا قولنا
كل انسان حيوان بالضرورة ونقضها بعض الانسان ليس بحيوان
بالامكان العا و يجوز ذلك واما الاتحاد فيماعد هذه الامور الثلاثة
الصحيح ان يعتبر في تحقيق التناقض هو وحدة
النسبة الحكمية حتى يرد الامتناع والسلب على شيء واحد على ما هو
في كتب المنطق والله اعلم **واما العكس** استعمل اعلم ان العكس
يطلق على المعنى المصدي اي تبديل طرف القضية وعلى القضية الجملية
بالتبديل كما يقال مثلا عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فقيس
الموجبة الجزئية عكسا والمراد هنا هو المعنى الاول فحينئذ حقيقته
تحويل جز ان الجمل اي طرفها بان يجعل الجزء الاول ثانيا والثاني
او **الاعلى وجه** اي لو كان الاصل صادقا كان العكس مثله لان
العكس لازم للقضية واذا صدق الملموم صدق اللان فحينئذ لا بد من

Copyrighted material

بقا الصدق وكذلك لابد ايضا من بقاء الكف اي اذا كان الأصل
موجباً كان العكس مثله وان كان سالماً كان مثله فلا يكون عكساً
للسالب والعكس لما تقدم في اشتراط بقاء الصدق فينعكس
قولنا كل انسان حيوان الى بعض الحيوان انسان كما هو مقرر في موضعه

فخذ حقيقه العكس المتقوي واما عكس النقص فحقيقته جعل

فقط كل منها أي من حوائج القصبه مكان أخرى ار جعل نقيص
الحوائج في كل ان جميعا ان حوائج تحت
والثاني مكان الأول ونقص الجسر الأول مكان الثاني
والثاني مكان الأول ونقص الجسر الأول مكان الثاني

يُشْتَرَفِيهِ اَيْضًا بَقَاءُ الْكَيْفِ اِى الْاَيْجَابِ وَالسَّلْبِ فَيَنْعَكِسُ قَوْلُنَا
لِأَنَّ اِنْسَانَ حَيَوَانًا مِثْلًا لِهَذَا الْعَكْسِ اِلَى كُلِّ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ لَيْسَ بِاِنْسَانٍ

ان قلت قد اشترط في عكس النقيض بقاء الكيف
فقلنا في عكس كل ان حيوان كلما ليس بحيوان ليس

نفسان لم یبق ذلک اذ هو سلب قلت هذه القضية
ست سالیه بل هي معدوله ای جعل حرف السلب جزء

من طرفيهما كما علم في موضعه فتأمل والله اعلم نعم وانما سمى هذا
النسب النقيض لان المحاكوس فيه نقيض الطرفين فتأمل ذلك فربما اصاب

من المختصره من بيان النقيض والعكس والاستيفاء الكلام فيه في شرطه في

اخراعه

آخر ائمه علم المنطق فمن اراد بحقيقته فليرجع وقد استوفيت ذلك
في شرح مختصر سيرة الدين التفتازاني المسمى بالترتيب وبما هذا
تم الكلام في شرط الدليل الثاني اعني النسبه **فصل** الدليل

الثالث من الأدلة الشرعية **الاجماع** وهو ممكن وكذلك العلم بشيئته وتقله ممكنان من حيث وطلب الامانع

منها عند الأكثر وسيتك بيان ما يعلم به وما ذكره المتأخرون
من ذلك تشكيك في مصادمه ما علم قطعا بيان اننا علمنا ان

المصاحبه والتابعين اجمعوا على تقديم الدليل القاطع على
المظنون وما ذاك الاثبوت عنهم ونقله اليه فتأمل ذكره وهو ايضا

وجه وسياحي محتجته في آخر الفصل انشا الله تعالى اذا تبين ذلك
فقول حقيقة الأجماع في اللغة العزم والأنفاق يقال اجمعت

عَلَى كَذَا هِيَ عَزَمَتْ عَلَيْهِ وَاجْتَمَعَ رَأْيُهَا عَلَى إِذْ بَارِئِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ وَفِي
الْأَصُولِ اتِّفَاقُ الْمُتَخَذِينَ الْعَدْلَ وَالْحَقَّ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ

في عمره على امر قولنا المجتهدين احترامهم من المقلد فانه لا يعبر صوابه
والرافضة وقولنا العبدول احترامهم من ليس كذلك فانه لا يعبر فيه

ایضا و هو لنا في عصره زمان ما قبل الشروق لنا على امره

٩
والا بعد انظر
والشعب ان الله
الناس ان ادعى
والمؤمنين ادعى
وهو زبانية
لن يرد الله
مؤمنين
من امة محمد
اتفاق
من ايام
الامة

بأنفسان لم يبق ذكرا
ليست سالبه بل
من طرفه باكما علم في
عكس النقيض لان
لقد رتب الله
كل شيء بحكمه
الشيء وحصل

فانه لا يكون عنده حجة او من اشتراط انقراض العمر من اذ الى انقراض
فانه لا يكون عنده حجة او من اشتراط انقراض العمر من اذ الى انقراض

فانه ان يكون عنده جمل من اشتراط انقراض العرص من اذ الى انقراض
العرص يخرج اتفاقهم اذا اجمع بعضهم اذ ليس بدليل عنه حينئذ فخره

حقيقه الاجماع على حسب الخلاف فان قلت هل بين الاجماع
والاتفاق فرق أم لا قلت بل قد يفرق بينهما بان يقال الاتفاق

هو الإجماع اللغوي وهو أعم من الاصطلاح إذ لا يشترط في أهله
أن يكونوا من أهل الاجتهاد بخلاف الاصطلاح أو يقال بينهما عموم

وخصوص من وجه بمعنى انه يوجد الاجتماع من دون اتفاق كالأدوية
لم يكن في العصر من يعتبر به في الاجتماع الا واحد فقط ويوجد الاتفاق

من دون اجماع كما اذا اجمع من ليس بمجتهد ومجتهدان بان يجمع
فيهم اجماع واتفاق عتبر وهو قول اصحابنا والشافعية والمعتزلة
المجتهدون وهذا القول من الاول فتأمل **والحاشا** عند المحققين

انه لا يشترط في انعقادها اى الاجتماع ان يقرض اهل العصر المحمدين
ولا يعتبر ذلك بل اذا اتفقوا ولو حينئذ لم ولا غيرهم مخالفتهم اذ لم يجب الدليل
على كونه حجة ذلك لانه عام يتناول ما يقرض عصره وما لم يقرض

کتابخانه

کاتبیه ان شمس الله تعالی و قیل بل یشرط و هو باطل لادکر ان اوله

يلزم من هذا أن يعتقد اجتماع أصالة لمرحلة القرون المختارة أيضا أن
 للكتاب نكاحا أن يقال والمختارة من القرون المختارة من القرون المختارة
 بشرط في قوله دليل على أنه لم يسبقه خالف بل إذا اختلف أهل العصر الأول
 على قولين مثلاً وانفق أهل العصر الثاني على أحدهما بعد أن انفصلوا

فان الأجماع يصير حجة قاطعة كما لو لم يشقه خلاف مستقر وقبل
لا يكون حجة حينئذ اذ الخلاف الاول يتضمن الأجماع على ان خلا
القولين حق فلو جمع على احدهما صار اجماعا على ان ذلك الحق خطأ

وهذا الصحيح والمختار هو الأول لوقوعه كأجماع على عدم جواز بيع
والخلاف الصحابي في مسألة القول بالتأجيل على أحد القولين عند
أم الولد بعد الخلاف فيه ومحوره ولما لم ينضم
إلى القولين

ما ذكره ابل هو مكوت عنه وان سلم فهو مشروط بان لا يتكشف نص
قاطع او اجتماع يقتضي ان احدهما خطا فبطل ما قاله والله اعلم

وختصاراً ايضاً **لا يجوز** لاهل الحل والعقد اذا تزوجوا ان يجمعوا
 حرافاً من غير دليل ولا اماره بل **الادله مستقيله** اما دلالة فاطمه في
 تزويجها من علي بن ابي طالب **مستقيله** اي لا تحتاج الى دليل ولا اماره بل هي
 مستقيله على نفسها **مستقيله** اي لا تحتاج الى دليل ولا اماره بل هي مستقيله على نفسها

قطعي أو اجأه أو جوهه أو أن لم ينقل ذلك المستند هنا إذا لم يترك
نقل المستند استغناء بالاجماع ولا اجماع الاعن مستند والا

استلزام الخطأ لا ينعى كونه عجزاً و أيضاً يستلزم ذلك عجزاً ومن
الظاهر أن يقال لا يكون مستلزماً لكونه عجزاً لا أصل له في ذاته بل هو
جواز الإجماع حرراً أقام من غير مستند لأن العلماء موضوعون من جهة
تعال في الحكم بحكمهم بما شأوا بعد بلوغ رتبة الاجتهاد و أيضاً
لا يفتقر إلى دليل لم يكن للإجماع فائدة بل الفائدة في الدليل و ^{منع الدليل} ^{منع الدليل} ^{منع الدليل}
يأمر من ذلك أن لا يكون مستلزماً لكونه عجزاً لا أصل له في ذاته بل هو
الاجماع سقوط البحث عن الدليل و تحريم مخالفتهم و أيضاً يلزم من ذلك أن لا يكون مستلزماً
من الإجماع له دليل لعدم الفائدة و لا فائدة له فتأمل و منهم من منع الإجماع عن الأمانة الظنية
وقال لا بد من صدور عن دليل قاطع لنا وقوعه كأجماعهم على أن حد الشارب ثمانون
بعد أن كان بعض فتن أهل الفتاوى فلم يتجوزوا فاستطاعوا زيادة
أربعين و انتهى على ذلك و هو جهل و اختار المصنف **أنه لا يصح**
أن يكون مستقيماً وهو ما ثبت له أصل **أو اجتهدا** وهو ما
لا أصل له قياس عليه و ظاهر كلامه أسوأ كان الاجتهاد
و القياس جليلاً أم خفياً و عند الأكثر من الأصوليين و اختاره
الأمم المبررة و هو الأول أن يجوز أن يكون مستنده إذا اجتمع
كالخبر الذي يثبت الظن و أيضاً لم يفصل الدليل على كونه حججاً بين الواحد
والأمة في صحة الاحتجاج فلا وجه لإظهار ذلك في الأمة و أيضاً

قد وقع

قد وقع كاجتماع الصحابة على الزيادة في حرم الشارب كما قدمنا
فإنه إذا توازن جبر و اجتمع على موجهة قطعنا بأنه مستند الإجماع
إذا كان نصاً صريحاً فيما اجمعت عليه و لا يجوز أن يتوالت عليهم و لا يعودهم
إلى القول بالاجماع عليه و لا يجوز أن يجمعوا عليه مما لم يتواتروا و أما
إذا لم يتواتروا بل كان أحادياً من أصله و اجتمع على موجهة فلا قطع بأنه مستند
الإجماع إذ يجوز أن يعتمد على غيره و لم ينقل استغناء بالاجماع
وقيل بل يقطع بأنه المستند إذا كان الإجماع على مقتضاه
و لم ينقل ردهم له و لا اعتمادهم على سواه والله أعلم و المختار
عنده الأكثر من العلماء **أن لا يصح إجماع** على حرم **بعد الإجماع**
على حكم آخر مخالف و لا يلزم بطلان الإجماع الأول أو تعارض
الإجماعين و كلاهما باطل و قيل يجوز و يكون الثاني
كالناسخ للأول و فيه ضعف إذا اجماع لا ينسخ و لا ينسخ كما
سماح و الصحيح المختار أيضاً **أنه لا ينعقد الإجماع بالشخص** أي
بمكر و عمر إذا هما بعض الأمة و ليسا معصومين و لم يعلم من مخالفة
الصحابه لهما في كثير من المسائل **و لا ينعقد أيضاً بالاربعه الخلفاء**
الذين هم على العصمة و لا يجوز و عمر و عثمان مثل ما قلنا في الشيخين

الامير المؤمنين علي كرم الله وجهه بان قوله حجة كالحديث النبوي
الاحادي وماله الزيدية لما ثبت من عصمته مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم
الحق مع علي وعلى مع الحق اللهم ادر الحق مع علي حيث دار وقوله الصلاة
والسلام انا مدينة العلم وعلي بابها ونحو ذلك كثير قدلت هذه
الاخبار مع العصمة ان قوله حجة واما ما روي من مخالفتها
الصحاب له في كثير من المسائل فجو ابه انا نقول ان قوله
كالخبر الاحادي وقد يجوز مخالفته حيث يعارضه معارض فذلك
هذا فلا يكون ذلك ناقضا لما نقول فتأمل **والينعتقد ايضا باهل**
الدينة اي مدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم **وحدده** **اذا لم يعضد**
والادله اثباتا ولت كل الامم وروى عن مالك انه حجة فقيل
على حرة التعميم وقيل بل مراده ان روايتهم مقدمة على رواية غيرهم
وقيل بل مراده ان اجماعهم حجة في النقولات المستمرة كالآذان والاقا
وهذه التاويلات من اصحاب مالك لما استضعفوا هذه المقالة
وفي ظاهرها تجد لا يخفى على المتأمل والله اعلم ارجح ما لك بقوله صلعم
ان المدينة طيبة تنفق خبثها كما ينفي الكبر خبث الحديد والباطل
خبث فينتفي عنها **الجواب** ان هذا دليل على فصلها لما علم

من جرح

من وجود الباطل فيها كالفسق والمعاصي ولا يدل ذلك على استغناء
الخطا عما اتفق عليه اهلها بخصوصه فلا يدل على ان اجماع اهلها
حجة ابن الحاجب العادة تقضي بان مثل هذا الجمع المختص من
العلماء لا يجمع الا عن دليل راجح قلنا يلزم مثله في غير هاتين الامكنين
كمصر وبعثاد وايضا اطبر الصوابه كما هو خارج عنهما وذلك
يستلزم ان لا يعتد بخلافهم اهل المدينة كعل عليه السلام او ابو موسى
وغیرهما وفي هذا من البعد لا يخفى على احد والله اعلم **الامر**
من الامم اكثر المعتز له وبقية الفرق غير الزيدية وروى
عن القاسم عليه السلام **او لا ينعقد الا جماع اهل البيت عليهم السلام** وهم
عشرة الرسول صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام والحسن عليه السلام والهيثم
وهو كان من اولاد الحسين من قبيل الأبناء من المؤمنين المحترمين **وحددهم**
لذلك اي لانهم بعض الامم واعلم انه لا خلاف هنا في
ان المقصود باهل البيت عليهم السلام من ذكرنا الذي
وقع الخلاف في كون اجماعهم حجة دون غيرهم وهم الذين يعترفون
عنهم ايضا بالعترة على الصحيح لان غير الرجل اقارب الزبون
ذكره في النص فلفظ القر اقاربهم الاخوة والاولاد وغيرهم كغير الاعمال

ويقولون الاذنون يخرج ما عند الذرية لانهم ادنى الاقارب
 اليه ان اقربهم وهو ايضا مشتق من العترة ~~هو~~ وهو الكرم التي
 يخرج منها العنقود في العنب فاذا كانت العترة متولدة من الشجرة
 لانها من يادها تخرج في عرض العنقود فيخرج العنقود من تلك
 الريادة علمنا انهم انما استعاروها لما يشبه في ذلك وهي
 الذرية **في التشبيه** فلهذا دون غيره فيكون الرجل كالشجرة
 والذرية كالثمره المتولدة من اصلها فتبين بهذا ان العترة
 هم ذرية صلوات الله عليه وآله وسلم اذ لا يخرج وجه التشبيه الا منهم دون
 غيرهم من الاقارب قليل وقد جمع اهل الله على ذلك فيكون اجتماعهم وجه في
 هذا والله اعلم **قال الصحابي** الدين هم الريدي كاهله والشيخان ابو عبد
 والابو عبد الله البصري وقاضى القضاة وهو المختار عند ائمة
 اهل البيت عليهم السلام بل هو وجه قطعية كاجماع الامة لما ثبت
 بالادلة القطعية ان جماعتهم معصومة **بدليل** قوله تعالى انما يريد
 الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهركم تطهير وهو المقصود
 بالآية بدليل خبر الكساء ووجه الاستدلال بالآية ان الله تعالى
 اخبر باسراده تطهيرهم من الرجس وهو المعاصي

اذ الرجس

اذ الرجس محفل من لا ثالث لهما **ما** ما يثبت من الحاشيات
 والافكار **والثاني** ما يثبت من الافعال القولية **اي** ما يثبت
 عليه الادم والعقاب ولا يمكن جعله على الاول لانهم فيهم وغيرهم
 على سواء فيلحق من غير ما ينحس من غيرهم وجماعهم واحادهم
 في ذلك على سواء فتعين الثاني والارادة ذلك انما هو بواسطة العصمة
 اذ لو كان غير واسطة فاما مع الاختصاص فيهم وغيرهم
 على سواء واما مع الاجمال فترفع السليقة فتعين انه بواسطة
 العصمة ولا بد من وقوع ما يريد به الله تعالى من افعاله لتوهم الاول
 في ذلك وانتفاء الموانع فيجب الفعل مع ذلك **ويجب** اسماءه
 فثبت عصمة جماعهم من المعاصي دون احادهم لوقوعها فيهم
 فيكون اجماعهم وجه وهو المطلوب **بدليل** قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم **هل بينكم وبينكم** **نوح** وقوله صلى الله عليه وآله وسلم
انما نزل فيكم الخير **نوح** كما لها فتمام الاول من كبرها بخلاف
 ثلثها عن عرفه **نوح** هو في نفسه على اتباعهم فهو نوح ولا يخفى
 من خفا او مشع مخف وقد وجدنا احدها غير محقق
 فتعين جماعهم ولا يطل الحديث وهو صلى الله عليه وآله

وسلم لا ينطق عن الشروي فاقضيه ذلك ان اجماعهم غير
 خارج عن الحق وذلك بواسطة العصمة كما تقدم ثم
 فيكون اجماعهم معصوم فيكون اجماعهم حجة وتعام الثنا والقبول
 ما ان تمكم به لن تضلوا من بعدى ابدا كتاب الله وعترتي اهل بيتي
 ان الطيف الجبري ياتي انما لا ينقضها حتى يرد علي الحوض وهذا
 تصرح بانهم لا يخرجون عن الحق اذ جعلهم قيم الكتاب
 والكتاب لا ياتي الباطل من يديده ولا من خلفه فكل الكاهل
 البيت عليهم السلام والاكاذيب على الله واليه وسلم قد تنوي بنطق
 والباطل وهذا اجمال والمعلوم انه قد خرج عن الحق بحظ احادهم
 فتعين ان المعطود جماعتهم فيكون اجماعهم حجة كما ان
 الكتاب حجة وذلك واضح قوله الثقلين معول به لتارك
 وقوله كتاب الله وعترتي عطف بيان نزل العرش والكتاب
 منزلة الثقلين لعظمها وعبر عنها بها فتأمل موقفا ان
 شاء الله تعالى قوله **ونحوها** اي نحو الخبرين من الدلالة الدالة على
 ذلك مثل قوله صلى الله عليه واله وسلم وابن ابي شاهر بكم عن علم
 نبوت من اصحاب اصحاب السقيفة حتى صار في عذرهم نبوتكم

وقوله صلى الله عليه واله وسلم اهل بيتي امان لا اله الا الله
 كما ان النجوم امان لا اله الا الله وغير ذلك مما يودي بذلك للمعنى
 كونه ولا يبعد ان الاخبار الواردة في هذا النقض التواتر المعنى
 ذلك وضع قلوب الامام لمقدي عليه السلام والواقع النظر الخالف
 في هذه المسئلة وصدوا ادلتها ووضح من ادلة اجماعهم
 الا انه لم يرد في القائل شعر الا في القوس سريره لا تعلم **بها** كما جاز
 فيه عالم منكم واعلم ارشدنا الله وياك الله قد ثبت بهذه الدلالة
 الفاطمية ان اهل البيت عليهم السلام هم الفرقة الناجية فعليه فاتباع
 جماعتهم والتشبيث باقوالهم في باب الله ان يكون جماعة اهل البيت
 بنبيه سيد المرسلين هالكين وغيرهم ناجين مع ما هم عليه من الوعد
 الشرح المعبر الكامل عن المأم الذي لا يحمله الا متجاهل وللله در
 القائل حيث يقول اذا كان في الاسلام سبعون فرقة **ونيف** على ما جاء في صحيح العلق
 ولم يك منهم ناج غير فرقة **فقل** لي يا ذا البصر والعقل
 اي الفرقة المهلكة العمدة **ام** الفرقة التي نجت منهم قل لي
 فان قلت في الناجين قالوا **وان قلت** في المهلكين جفت عنك
 قدع لي على والدمنة بعد فرقة **وانت** من الباقين في اوسع حل

اذا كان مولد القوم منهم فافهم. حيث يرمون لوزا في ظلمهم طامس
 واذا اختلفت الامم على قولين لا يتجاوزونها جاز احداث مبع
 قولنا ان مخالف القولين الاولين **ما لم يرفع** ذلك القول
الثالث القولان الاولين مثال ذلك فتح الكاهن من يجر
 بالعرب الخنك الخنز والجذام والبرص من جبرتها
 جبرها والجب والعدو من جبرها الزوج والقرن والرق
 والعقل من جبرها الزوجه فقد اختلفت فيا على قولين
 فمما يقتضيه بعضها دون بعض قول **ثالث** وهو لم يرفع
 اذا وقع في كل مسئلة مذهبا وكما اذا قيل بعض الامم
 بوجوب اليه في جميع العبادات وقال بآخرهم لا يجب
 في شيء منها فيا في بعدهم من يقول بوجوبها في شيء من هذا اجل
 اذا لم يرفع القولين كالتروا وما اذا رويها فلا يجوز
 اذا هو يكون خيرا للجماع مثال **مسئله** الحدم
 الاخر قيل يرث المال كله ويسقط الاخر وقيل يقاسم
 الاخر فالقول بوجوبه قول **ثالث** من مخالف القولين الاولين اذا
 فراقا فاعلم انه لا يحرم فلا يجوز ذلك **وكذا** يجوز

احداث دليل

احداث دليل **ثالث** او اذا استدلال اهل العصر الاول على مسئلة
 بدلين جاز لمن بعدهم احداث دليل **ثالث** **وكذا** يجوز
 احداث **تعليل ثالث** او اذا علل اهل العصر الاول مسئلة
 بعلمين جاز لمن بعدهم احداث علم **ثالث** ان تعذر ذلك
 العلماء المستوحى من بعد الحكم فاب **فكون** كالقول الثالث
 فاذا اهل العصر الاول يعين تقضيان حكمين
 مختلفين باضلاف العلمين وجاء من بعدهم **ثالث** بعلم
 تقضيه خلاف ذلك الحكمين كان هذا كاحداث القول الثالث
 في الحكم وقدر يمانه وكذلك يجوز احداث **قائل ثالث**
 ايا اذا قال اهل العصر الاول **الظاهر** بنا وليس هان
 لمن بعدهم احداث قائل **ثالث** هذا كله اذا لم ينصوا
 على بطلانها اما اذا نصوا عليه فلا يجوز اتفاقا **والدليل**
 على الحوز ان العلماء لم ينزلوا في كل عصر بغير
 ادلة وعلم وقاويل بل تناكر بينهم في ذلك وكذا
 اجماعا على الحوز **والله اعلم** وطريقا
العلم بالحق **الجماع** ووجهه امور اذا ادعى بها

العقل ولا بأس بدلال عقلي قطعاً حينئذ الطريق اليه
 اما السماع لأقاليهم او المشاهدة لكل واحد من اهل الأجماع
 يفعل مثل ذلك الفعل الشرعي او يترك ذلك الشيء ويعلم
 من كل منهم انه تركه لدليل شرعي اما مقتضى التحريم او
 للكراهة ويعرف ذلك من قصدهم واما النقل حيث نقل
 عن كل واحد من المجتهدين في الأجماع انه سمع منه
 او فعل او ترك مثل ذلك كذلك فانه يكون اجماعاً فان
 اثر النقل العلم لبائع الناقل حدة التواتر فالأجماع
 قطعي والافظني كما سيأتي بيانه **او نقل عن بعضهم**
 اي عن بعض الأمة القول به **او الفعل او الترك**
 كذلك لكن مع نقل رضا الكتيبن عنه حتى انهم لو افتوا
 لما افتوا الا به ولو حكموا لما حكموا الا به فبهذا معنى الرضا وعرفوا
 بعدم انكارهم لما قال به المفتي او فعله او تركه ولكن لا يمكن عدم الانكار من الا
 بشروط الأول انتشاره بينهم حتى لم يخفى على احد منهم فلو لم ينشر لم
 يكن عدم الانكار رضى لجواز انهم لو علموا الانكروه الثاني عدم ظهور سبب
 البقية حتى يعلم ان سكوتهم ليس لأجلها ولا لم يكن رضى الثالث

كونه مما الحق فيه مع واحد والمخالف محط انهم وذلك كما قل
 القطعي وكذلك المسائل الاجتهادية عند من يقول ان الحق فيها مع
 واحد واما من يقول كل مجتهد مصيب فالحق انه حجة طيبة ايها
 كالمخبر الاحادي اذا اجتمعت فيه الشروط اذا العادة تقتضي مع الاعتقاد
 وعدم التيقن ان ينكره المخالف ويظهر حجة فيغلب في الظن
 حينئذ ان ساكتهم سكوت رضى نعم وقد بين المصنف
 هذه الشروط بقوله **ويعرف رضاهم** يعني
 الساكتين بعدم الانكار مع الاشتغال وعدم ظهور حجة لهم
 علم السكوت وكونه مما الحق فيه مع واحد كما بيناه مفصلاً
 هذا ان الأجماع الجامع الذي يثبت بهذه الطريق **اجماعاً**
سكوتياً ولا يخفى وجه التسمية وهو اي الأجماع الجامع لهذه
 الشروط كلها **حجة** لانه اذا كان على ما ذكره كان سكوتهم سكوت
 رضى قطعاً ولو لم يرضوا به لا نكره لو جوب انكاره مثلاً والا فلو
 قد اجمعوا على ضلاله وقد قال صلى الله عليه وسلم ان يجمع امتي على
 ضلالة فامل ولكن يكون حجة طيبة لا قطعية وان نقل تواتراً ايضاً
 لاحتماله وكذا أقول ان نقل احاداً فانه يكون حجة طيبة وهو

المس من الاجماع الاحادي فان تواتر فقل الاجماع غير
الكوني **في قاطعه** كالكتاب والسنة المتواترة فيفق
مخالفة للوعيد عليه وناهيك بأية المشافهة وهي
قوله تعالى **ويتبع غير سبيل المؤمنين** الآية بكما هو في
قوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى
الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما تقول ونصله
جهنم وسأنت مصيرا **او لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم**
لن تجتمع امتي على ضلالة وجماعهم اي الصحابة على تخطئه
من حالف من اهل الاجماع ومثلهم لا يجمع على
تخطئه احد في امر شرعي **الا عند دليل قاطع** دللت هذه
الآية على فسق مخالفة ودلت ايضا على حجيتها اما
الآية فوجه الاستدلال بها انه تعالى توعد على اتباع غير سبيل
المؤمنين كما توعد على مشاقة الرسول فوجب كونه جهة لهما
واما الحديث فلا نه قد بين صلى الله عليه وآله وسلم ان امتة لن
تجتمع على ضلالة فوجب انهم لا يجمعون الا على الحق لا على
بينها قوله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال فافترض ذلك

عصمتهم

عصمتهم الخطاء عن محرمات **مخالفتهم** وايضا فانما يؤيد هذا المعنى
من الاحاديث كثر جدا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجتمع متي على خطأ
وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنال طائفة من متي على الحق طاهرين وهم اما
الاحاد او الجماعة والمعلوم انه بعض الاحاد على غير الحق فتعين انهم الجماعة وقوله
يد الله مع الجماعة من فارق الجماعة فيدسبر فقد حلع ربه الاسلام
من عفة الى غير ذلك من الاخبار الدالة على هذا المعنى وان
اختلفت عباراتها فغيرها تواتر معنوي لانه قد تواتر القدر
المسترك كما في شجاعة على عليه الصلاة والسلام وجود حاتم
واما قوله ولا يجمعهم الخ فوجه الاستدلال به طاهر وان الصحيح
لما اجمعوا على تخطئه من حالف اجماعهم ومثلهم في الفضل والعلم
لا يجمع على تخطئه احد الا عن دليل قاطع يدل على حجية الاجماع
وان لم يعلم انه لا يجوز الاجماع جردا فان الله اعلم

فصل في الدليل الرابع من
الدليل الشرعي القائل وهو في اللغة التقدير
فقط يقال قاس الثوب هل يكمل قيسا قيسا ان قدس تقدير
والمساواة فقط يقال هذا الشيء قيسا هذا أي مساو له

وقد يقال فست العمل بالنعل أي قدرته وسأواه وفي
 الاصطلاح **عمل معلوم على معلوم** بأجراء حكمه عليه بجامع
 قوله معلوم على معلوم يتناول جميع ما يجري فيه القياس وقوله
 بأجراء حكمه عليه يتناول القياس في الحكم الوجوه والحكم العدمي وقوله
 بجامع يريد أي جامع كان لأنه قد يكون حكماً شرعياً اثباتاً أو نفيًا لقولنا المطلب خمس فلا
 يصح بيعة كالتزوير وقولنا النجس المغسول بالعلم ليس بظاهر فلا تصح الصلاة فيه
 كالمغسول بالدين وفيه يكون وصفاً عقلياً كذلك لقولنا الشيا منسك فيكون خروماً
 كالتزوير والصبر ليس بعاقل فلا يكلف كالمجنون وهذه الحجة ساجدة من غيره
 من الحجة والله كونه للقياس خلا أنه لا يدخل فيه قياس العكس قبل
 فأولئك ان يقال هو اثبات حكم أمر لغيره لشبه بينهما أو نفيه
 لما فيه قبله حينئذ قياس العكس في هذه الحجة والادعاء علم ونقص
 القياس إلى **جمل** وهو ما قطع بنفس الفارق فيه وذلك القياس الأمة
 على العبد في شراية العتق والتفويض على عتق الشفيع لان النفس مرد في
 العبد وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم من عتق شتصالة في عبده فهو عبده
 الباقي لان العلم قطعاً أنه لا فارق بينهما وقد جعلت الأمة على ذلك لأن
 المذكور والأثوثة في الحكم العتق مما لم يعتبره الشارع ولا فارق

الأدلة

الأدلة ومثله قياس العبد على الأمة في تنصيف الحد في الزنا فإنه وجب
 النص في الأمة وهو قوله تعالى فاعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب
 فأوجب على الأمة نصف ما على الحر في قياس العبد على الأمة
 لم يذكر وقد اجمعت الأمة على أنه لا فرق بين العبد والأمة في نصف الحد
 الذلوم والأثوثة وهي أيضاً ما لم يعتبره الشارع في ذلك فهذا قياس
 جلي كاترى **خفي** وهو نقيضه أي ما لم يقطع بنفس الفارق فيه بل ظن
 فقط **قيل** وهو ما تجاذبه أصول مختلفة الحكم بحيث أمكن رده
 إلى كل واحد منها منها ولكنه أقوى شبهة بأحد هافير إليه لذلك مثاله
 ما يقال في الوضوء عبادة فتجب فيه النية كالصلاة فيقول الخصم طمارة
 بالما فلا تجب فيه كإزالة النجاسة فقد تجاذب هذا الأصل كما ترى فسمي خفياً
 لا احتياجه إلى النظر في الترجيح أي السبرين ومثال ذلك قياس النية على
 النية في الحرمة إذا لا يمنع أن تكون خصوصية الحر معتبرة ولذلك اختلف
 فيه فتأمل ذلك وينقسم القياس أيضاً إلى قسمين آخر إلى **قياس على**
 وهو ما صرح فيه الشارع بالعله كقوله صلى الله عليه وآله وسلم حين أوتي إليه
 بروثه يستحب ما أنما حسن فصرح بأن العلة نجاستها في قياس سائر
 النجس عليها ويسمى هذا قياس على التصريح الشارع بعلة الحكم والقياس

الدلالة وهو ما لم يصرح ج فيه بالعله بل جمع فيه بين الأصل والفرع
 بما يلزم العله يدل عليها لا بنفسها كما لو جمع بينهما بأحد الحكمين
 اللذين توجرهما العله في الأصل حيث كانت مما يصدر عنه حكمان
 لأن أحدهما ينبغي على حصول العله في الأصل للماز منه الآخر فصار كأنه
 جمع بين الأصل والفرع بحكمي العله الواجبين عنها لأن أحدهما ينبغي عن
 وجودها فسمى قياس الدلالة لأن العله فيه غير مخصوصه بل مولول
 عليها والحاصل أنه **تجمع بين الأصل والفرع**
 بنفس العله فهو قياس العله **ونجمع بينهما** بما يلزمها ويدل عليه
 بنفسه فهو قياس الدلالة فتأمل مثال ذلك قياس قطع الجماعة بالواحد
 إذا اشتركوا في قطع يده فأنها تقطع أيدهم قياسا على قتلها به إذا
 اشتركوا في قتله بواسطة الاشتراك في وجوب الدية عليهم في الصورتين
 لأن الدية والقصاص موجبان للجناية في الأصل وهو القتل بحكمة الرجز وقد
 وجد في الفرع أعين القطع أحدهما وهي الدية فيوجد الآخر وهو القصاص
 لأنهما متلازمان بالنظر إلى اتحاد علتها وهي الجناية لأنها توجب
 الدية في الخطأ والقصاص في العمد وحكمتها وهي الرجز فيها هنا
 قد جمع بين الأصل والفرع لأن نفس العله بل يلزمها كما ترى وينقسم

أيضا قسمه ثالثه إلى قياس طرد وهو ثابت مثل حكم الأصل والفرع
 لأشترأكرهما في العله صرحا كما في قياس العله أو ظاهرا كما في قياس
 الدلالة مثاله أن يقال ويحب التيمم في الوضوء عبادة فتجب فيه
 كالصلاة ويثبت كونها عبادة بقوله صلى الله عليه وسلم الوضوء شرط
 الأيمان والصلاة من الأيمان لقوله تعالى فما كان الله ليضيع إيمانكم
 والمراد الصلاة إلى بيت المقدس وفي التيمم من كسر حجر كالحجر ونحو ذلك
 وأكثر القياسات طرده إلى قياس عكس وهو ثابت فيه نقيض
 حكم الأصل بنقض علة مثاله قولنا في قياس اشتراط الصيام في الاعتكاف
 على عدم اشتراط الصلاة فيه لولم يكن الصور شرط في الاعتكاف قال علي
 لله عكاف اعتكاف عدا واطلق لما كان الصور من شرطه وان علق النذر بالاعتكاف
 بالصور لكنه شرط للاعتكاف النذر فيكون شرط له وإن لم يندر بالصيام
 كالصلاة فإنه قد ثبت فيه أن من قال عليه الله أن يعتكف غدا مثله مطلقا
 اجزاه الاعتكاف بدون صلاة كما أنه لو قيد النذر بالاعتكاف بالنذر بها
 فقال عليه الله أن يعتكف غدا مصليا اجزاه بدونها فاصل الصلاة
 والفرع الصيام والحكم في الأصل عدم الوجوب بغير نذر والعله
 عدم وجوبه بالنذر والمطلوب في الفرع وجوبه بغير نذر والعله وجوبه

الى التسلل والدور يصح اثبات جميعها بالنصوص اذ لا مانع منه
فانهم ذلك ويكفي القياس في صحة القياس اثبات حكم الأصل المقيس عليه
بالدليل اي النص والاجماع ثم يثبت العلة بمالك من ماله
التي تستأني ويقبل منه ذلك وان لم يكن الأصل المقيس عليه صحيحا عليه
ولا اتفق عليه الخصمان على المختار عند الأكثر وقال بشر الميرسي بل بشرط
الاجماع على حكم الأصل اما مطلقا او بين الخصمين وقوله مردود اذ لم يعرف
دليل القياس بين كون الأصل متفقا عليه او متنازعا فيه اذ اقامت
الدلالة على صحة والعبرة انما هو بالدلالة لا بموافقه الخصم
والقياس اركان اركان الشئ اخرائه في الوجود التي لا يمكن
ان يحصل الا بمصولها واركان القياس التي لا يوجد الا بربها
اربعة اصل وهو محل الحكم اعني المقيس عليه عند الأكثر وفرع
وهو المقيس على الأصل وحكم وهو ما دل عليه النص في الأصل من
جوب وتحرر وعلة وهي وجه الشبه الجامع بين بين الأصل وفرع
وحقيقة في لسان الأصوليين ما يثبت الحكم الشرعي لأجله باعتبار
كاشفا كاسيائه ولكل واحد منها شروط فشرط الأصل اربعة
الأول ان لا يكون حكمه منسوجا بل يكون باقيا لانه اذا كان

منسوجا

منسوجا زالت فائدة اعتبار الجامع لان فائدته ثبوت مثل
حكم الأصل في الفرع فاذا كان غير ثابت في الأصل فلا ثبوت لفرعه
والثاني ان لا يكون الأصل معدولا به عن سنن القياس المعروف
في الشرع فلا بد ان يكون مما يمكن الاطلاع على علة فرعه فاذا كان مما لا يمكن
فيه ذلك لم يصح القياس عليه اذ القياس فرع تعقل العلة كما تقدم فلا
يصح القياس على القسامه والشفعة لانهما معدودان عن
سنن القياس الشرعي الا ترى ان القسامه تجب على من لم يدع عليه
والى الدم والقتل والقياس ان الحق لا تجب الا على من ادعى عليه
وايضا لا تسقط بهما عنهم لدية بل تتركهم وان لم يبين معهما والقياس
ان الحق يسقط باليمين اذ الميمين المدعى وايضا وجبت على عدد
مخصوص وجعل الخيار الى ولي الدم فيمن خلف وكل ذلك مخالف
للقياس الشرعي ولذلك الشفعة مخالفة للقياس في وجوبها
للشريك والحمار ولا سبب له من الأرض او غيره وكذلك وجوب
الدية على العاقله في جنابة الخطاء حيث وجبت على غير
الفاعل وطاعة الركعات في الصلاة فانه لا يعقل على جمعها
على عدد مخصوص ولم جعل الركوع مفردا أو الشجود مثني

ونحو ذلك فلا يصح القياس على ما هو حاله لعدم تحقق المعنى
كما بينا **والشرط الثالث** ان لا يكون الاصل المقيس عليه
عليه **ثابتا بقياس** اذ لو كان كذلك لم يصح القياس عليه
اذ لو لم تنته الاصل الى اصل مخصوص بل الى مقيس والمقيس الى مقيس
ثم كذلك تسلسل القياس الى ما لا نهاية له وذلك يودي الى بطلان
القياس وان انتهى الى اصل فاما ان يتحد على في القياسين **او**
تختلف ان اتحدت كان ذكر الوسط اعني ما هو اصل في قياس
وفرع اخر ضائعا لا مكان طرحة وقياس احد الطرفين على
الآخر مثال ذلك ما يقال في السفر جل مطعوم فيكون ربوكا التفاح
فيمتنع كون التفاح ربوكا فيقال انه مطعوم كالبر فيه اباطل لانه
كان يمكن ان يقاس السفر جل على البر من **الاول** فذكر التفاح
غريبا عن الفاهم فيكون ضائعا وان لم يتحد العلة في القياسين
بل اختلفت مثل ان يقال في الجدام عيب يفسخ به البيع فيفسخ به
النكاح كالقرون والرقق فيمنع كون النكاح يفسخ بالقرن والرقق
فيقال لانه مقوت للاستحسان كالج فان علة الفرع وهو
الجدام وهي كونه عيبا لم يعتبر في الاصل وهو القر وانما اعتبر فيه

غيرها

غيرها **اي** فوات الاستمتاع بقياسه على الجبر وعلة الاصل
وهي فوات الاستمتاع بالقرن غير موجود في الفرع **اي**
الجدام فلا يصح هذا القياس لعدم اتحاد العلة كما ترى فتأمل ذلك
واما الشرط الرابع فلم يذكره المصنف وهو ان
لا يثبت بالقياس حكم مصادم لنص فان كان النص قاطع فالأصل
القياس اتفاقا وان كان طعنيا فكذلك ايضا على المختار على تقدم من القياس
خبر الواحد المخالف للقياس فهذا هو شرط الاصل وعلى مجمع عليها الاكون
الا صا ثابا بقياس فان ابا عبد الله البصري وقاضي القضاة لا يشترطان
ذلك **واما شرط** **ط الفرع ثلاثة الاول** وجوده وهو **ساو** اصل
في ثلاثة امور **في علة** بان توجد علة اصله كالكيل في الربويات
فيقاس النورة عليها المحصول العلة وهي الكيل بخلاف ما لو
جعلنا العلة في تحريم التفاح اصل فيها فالربا لا تؤخذ في النورة فلا يصح
قياسها عليها **وساواته ايضا في حكمه** بان يتخذ الحكم استفاد
من العلة فيها ولو اقتضت العلة في الفرع غير حكم الاصل يصح القياس
مثال ذلك ما يقو بعضهم في الاستدلال على زيادة الركعات والصلوة
الكوخ بالقياس على صلاة البعوض شرع فيها الجماعة فليشرع فيها ركعة كالبعوض

فان لما شرعت فيها الجماعة من تيد فيها الخطبة فأثبت بالعلم
وهي شرعية الجماعة فيها في الفرع حكماً بالعلم الأصل لأن حكم الأصل
من زيادة الخطبة وحكم الفرع من زيادة ركوع وهذا غير صحيح على الخلق إذا
وجه يقتضيه ولو كان شرعية الجماعة يقتضي ذلك لاقتضاه
في صلاة الخوف إذ قد فيها الجماعة نعم وهذا الشرط
يخص به قياس الطرد وما قياس العكس فانه ما ثبت به خلا حكم الأصل
كما تقدم والله اعلم **ومساواة الفرع للأصل في التخفيف والتقليط** بان
يتخذ الحكم فيها تخفيفاً أو تقليطاً فلا يصح القياس إلا إذا شرعاً على نحو
في التخفيف والتقليط والعزيمة والرخصة إذا اختلفا في ذلك فارق ولا
قياس مع وجود الفارق فلا يصح قياس التيمم على الوضوء في التثليث
منونا فيه كالوضوء بجامع كون كل منهما شرط الصلوة وكذا العكس
أن لا يصح قياس الوضوء على التيمم في كون التثليث غير منون فيه كالنيم
بذلك الجماعة لاختلفا في التخفيف والتقليط لأن التيمم مبني على التخفيف
أد شرع تيسيراً للمعذور ^{عوضاً} كما به لا عما هو اسبق منه والوضوء مبني على التقليط
لأنه لم يشرع به لا عما هو اسبق منه بل شرع ابتداءً **والشرط الثاني**
ان للتقدم شرعية حكمه أي الفرع على شرعية حكم الأصل بل يكون الأمر

بالعكس

بالعكس يصح القياس حينئذ فلا يقاس الوضوء على التيمم في وجوبه التيمم
في الوضوء بجامع كون كل واحد منهما طاهراً تترادف للصلاة لأن شرعية
التيمم متأخرة عن شرعية الوضوء لأنها بعد الرجوع وشرعية الوضوء
قبلها **والشرط الثالث** **ان لا يرد نص** أي لا يرد على حكم
الفرع نص والأطاهر وذلك إذا كان حكم الأصل ثابتاً به ليل عاكياً حل تحته
حكم الفرع أو كان حكم الفرع ثابتاً بنص مستقل فلا يستدل في اثبات حكم الفرع
إلى القياس حينئذ بل إلى ذلك النص لأن يستدل بالقياس مع النص
استظهاراً فلا يباس بذلك وهذا ان الشرط الأخير ان عدم
ولما شرط الحكم هنا الذي ثبت بالقياس الشرعي ولعل هذا القيد لإزالة
القياس في مسائل أصول الدين فإنه يصح **الحجج** ان يكون الحكم فرعاً عقلياً
كما هو مذهب البهائية في أنه يصح الاحتجاج على وجود الباري بالقياس على
أفعاله والثابت بالقياس حكم عملي وهو وجوده تعالى والأجزاء الحكم الثالث
بين المشبه والمشبّه به على وجه التقابل والله اعلم **وهو شرط** ان يكون من الأحكام
الشرعية أما وجوب أو تحريم أو ندب أو إباحة أو إباحة فريضة لا يرتد
إليها العقل إلا بالأدلة الشرعية **اعلياً** أي لا يكون الحكم الثالث بالقياس
الشرعي عقلياً ان يقال في نقل العين المفصولة استيلاء محرمة الشرع

فيكون مطلقا كالغائب الأول ^{أو نقل الغائب الأول} فلهذا لا يصح لأن الظاهر انما يثبت حيث يثبت
 وحره وكونه ضررا عاريا عن جلب نفع و دفع ضرر ^{مجانا} **والغوي** لا
 يكون الحكم الثالث بالقياس الشرعي لغويا نحو ان يقال في اللياط وطى ^{مجانا} وجب فيه
 الحد فيسمى فاعله ^{مجانا} انما كوا طى المرأه ^{مجانا} فلهذا لا يصح لان اجراء الاسماء بالقياس
 لا يصح بل يصح لانها ابواب وضع اهل اللغة لا بالقياس الشرعي **أما شروط العلة**
فسته الأولى ان لا تصادف نكاحا بل يكون ما ثبتته في الفرع
 مخالفا لغيره ما مثله ذلك ان يعزل الشارح امتناع امر يكونه سره لا
 في قياس عليه ان الملك لا يعتق في كفارة الظهار لسهولته عليه فان هذا
 الحكم مخالف للكتاب والسنة والاجماع فلا تصح هذه العلة **والشروط**
الثاني ان لا يكون في اوصافها ان العلة حيث قلنا بتعدد الأوصاف
ما لا تأثير له في الحكم بحيث لو قدر عدم ذلك الوصف في الأصل لم يعدم فيه
 الحكم بل يثبت مع فقده فلا بد في كل واحد منها ان يكون مما يبعث على الحكم
 حيث هي باعته ويدل عليه حيث هي اماره كما يقال في الاستدلال على جوب
 القصاص في القتل بالمتنقل بالقياس على القيل بالي ^{أو نقل} **وقيل** قد عدوان
 فان لكل واحد من هذه الأوصاف تأثيرا في الحكم وهو جوب القصاص
 وان لم يكن كذلك لم يصح التحليل به ولو كان تركه مما يؤثر في النص

للعلة مثال

للعلة مثال ذلك ان يقال في ضمان التعاقب من الثوب بمثله مثلا مثله ليس
 بلين المصراه فيضمن بمثله ويجعل قوله ليس بلين المصراه جزءا من
 العلة وهو ليس بباعث على الحكم والاماره عليه ولو اسقط لا ينقض
 القياس بلين المصراه فمثل ذلك لا يصح ان يكون عله **والشروط**
الثالث ان توافق العلة والخالفه في التعليق لعدم
 المحاذاه له مثال ذلك ان يقول القائل في التيمم مسح يرا به الصلاه
 فيمن فيه التكرار كالوضوء فيعترض بان العلة هي كونه مسحا تخفيف
 والحكم الموجب عنها وهو التكرار تغليظ فلا ملائمة بين العلة وبين
 حكمها فلا تكون باعته عليه ولا اماره له فلا يصح ان يجعل كون التكرار في
 الغسل غير منسوبة بكونه غلا فان العلة هي كونه غسلا لا تغليظ والحكم
 الموجب عنها وهو عدم التكرار تخفيف فلا يتلائمان **والشروط الرابع**
ان لا تكون العلة مجرد الاسم نحو ان يجعل تحريم الخمر يكون سمي خمر فلهذا
 العلة لا تصح **اذ الاسم لا تأثير له** في اقتضاء الأحكام **والادلاله**
 عليها لأنها اى الاسماء تابعه للاختيار والمصالح والمفاسد لا يجوز ان
 تتبع الاختيار والله اعلم **والشروط الخامس ان تطرد** ومعنى
 الأطراد ان يثبت حكمها عند ثبوتها في كل موضع فلو تخلف عنها في كل موضع

والحصول مانع بطلت عليتها على الصحيح المختار وقيل لا بشرط ذلك
وقدر العلم الجدي في شرح المعين ان هذا الشرط
 لا خلاف فيه وانما اختلف الحكم فيها لاختلاف شرط ولا حصول مانع
 بطلت عليها انما في نظر من ذلك ومثال عدم اطرافها ان يعمل
 مثلا شرعية التكرار في الوضوء بكونه عبادة تترادف الصلاة فان حكم هذه
 العلم وهو التكرار يتخلف عنها في التيمم لانه عبادة تترادف الصلاة وبين
 التكرار فتأمل والله اعلم **والشروط الثمانية** **تنعكس** ومع انعكاسها
 ان يعدم الحكم عند عدمها فلو لم تنعكس لم يصح التعليل
برأى على ^{أي العلم بالحق} وذلك عند من منع جواز التعليل بعلمتين
 مختلفتين او بطل مختلفه كل واحد منهما او منها
 مستقلة باقتضاء الحكم وامام من جوزه وكان المصنف منهم
 ولذلك قال هنا على رأي في الاول على الصحيح فتأمل فلا يشترط ذلك
 لانه اذا جاز ذلك صح ان يتحقق الوصف ولا يتحقق الحكم لو وجد الوصف الاخر فقام
 مقامه لاستقلاله باقتضاء الحكم وهذا هو المختار **لوقوع** ذلك
 والوقوع دليل الجواز اذ لو لم يقع لم يقع وبیان وقوعه ان المسئلة البول
 وانما هذا والذي علة للحدوث الاصغر وهي مختلفه المتقارن ويستقل
 كل واحد منهما باقتضاء الحكم وكذلك التعلل لاجل السوء والقيل والسرقة

اذ كان محصنا

اذ كان محصنا فاذا اختلف احدهما في الاوصاف لم يتخلف الحكم
 لوجود وصف آخر يقتضي له فاقدم ذلك والله اعلم بهذه الشروط الستة
 جملة ما لا بد من اعتباره في العلم على المختار وقد مر في غير ما اولنا عندها
 ليست بشرط فلا تشتغل به كرها وموضعها البسائط والله اعلم
واعلم ان العلم احكام منها **انها تصح ان تكون ثبوتية** ولو كان
 الحكم ثبوتيا **وان تكون اثباتية** ولو كان الحكم عدميا فلهذا اربع
 الاولى ان تكون العلم ثبوتية والحكم الثابت عنها ثبوتيا كتعليل
 تعزيم الخمر بكونه مسكرا **الثانية** ان يكون العلم ثبوتيا والحكم الثابت
 عنه ثبوتيا كتعليل عدم نفاذ التصرف من الصبي والمجنون بعدم العقل
الثالثة ان تكون العلم وجودية والحكم الثابت عنها عدميا كتعليل
 عدم نفاذ التصرف من السرف بالاسراف **الرابعة** ان يكون العلم
 وجوديا والحكم الثابت عنه وجوديا كتعليل عدم نفاذ التصرف من
 الصبي والمجنون بعدم العقل **والعلم الثابت** عنها وجوديا
 وهذه العلم مختلف في ما والصحيح صحتها لآل العلل الشرعية
 انما هي كاشفة لا موجبة كالعلم العقلي فحق اما ملاء الحكم او
 باعته والامارة الباعثة كما يصح ان تكون اثباتية تصح ان تكون ثبوتية
 ولا مانع من ذلك مثلا ما تعليل كون المعجز معجزا او هو امر وجودي

بالاعتدال بالمعبر مع انتفاء العارض فمده علة جزؤها مع وما جزؤه
 عدم في فصوله مع وقا على بها وجود في الخصم يوافق في صحة هذه العلة
 فيصح ما قلنا ويحل قوله وكذا لتعليل صحة اطلاق الصبي عن ذنبه بعد
 بلوغ الصبي وتعليل جواز ضرب الرز وجه بعدم الامتثال وغير ذلك كثير
 البسائط ومنها انما توضع ان تكون **مفرقة** اتفاقا كقولنا في الوضوء انما
 فتجب فيه النية كالصلاة ونحو ذلك كثير **بعضها** ان تكون **كبيرة** من اوصاف
 متعدده كتعليل وجوب القصاص بقولنا قتل عمدا وان فمده الاوصاف
بعضها علة في وجوب القصاص ولا مانع من ذلك على الصحيح
 اذ الوجه الذي ثبت به عليه الوصف الواحد ثبت به عليه
 الاوصاف المتعددة من **نصف او مشابه او شبه او سيرا** واستنباط
 والله اعلم ومنها انما توضع ان تكون العلة **خلقا** **فعل الحكم** اماء
 لازما كالطعم في الزبوات عند من غلبه وامام فارقا كالصغار اذا
 غلبه فساد البيع او نحو من احكام العلة ايضا **انها قد تكون**
حكما شرعيا وذلك لتعليل عدم صحة بيع الملب يكونه نجسا
 وتعليل نجاسة طوبى المافر نجاسته وهذا الامان مع على
 الصحيح **وقد يحى عن علة** واحدة **حكمك شرعيك** او اكثر ايضا مثال

ذلك

مكتبة
 جامعة
 القاهرة

ذلك تعزيم دخول المسجد والقراءة والصلاة والصوم والوطئ
 بالحيض فمده احكاما متعدده عن علة واحدة من غير شرط كما ترى
 وقيل بان عنها مطلق حكم ومشروط حكم اخر كالزنا فانه يوجب
 الجلد بعجزه والرجم بشرط الاحصان **ويصح** **تقارب العلة** المتعددة
 الحكم واحدة وذلك كالقتل والردة والزنا اذا اقترنت بوجودها فانها
 علة في القتل **ويصح** ايضا **تعاقدتها** وهو بان يقتضى علة حكمها ثم
 تقتضى علة اخرى ذلك الحكم مثاله لتعليل تعزيم الوطئ بالحيض
 فاذا انتهت مدسحك لعدم الفسل فانه يتعقب الحيض في اقتضا
 تعزيم الوطئ **ومثي** **تعلق العلة** وتعلقها بتساويها في احوالها
 مع تماثلها في الامتنان بان يقتضى بعضها خلاف ما يقتضيه
 معارضه **فالتزجج** حينئذ واجب وسماحة وجوده في باب
 التزجج ان شاء الله تعالى **وطرف العلة** اي الطرف الذي يعرف به
 العلة **اربعة** اولها **الاجماع** وذلك ان **ينفك** **الاجماع** من **الامة**
 او من **اهل البيت** عليهم الصلاة والسلام **على تعليل الحكم** **بعلة**
معينه قوله معينه اختر من حجة الاجماع كما سبقت وهذا
 الطريق واضح لا اشكال فيه ومثال ذلك الاجماع على ان

Copyrighted material

وقد عرفت قوله تعالى فان كان الله عليه الحق سفيها او ضعيفا او لارا
 يستطيع ان يعمل هو فليعمل وليه بالعمل فيه على ان العلة في صحة النيا ب
 من الولي هي السفة او الضعف والاولى ان هذا من الطيف الثاني من صريح
 النص ما ان فيه باحد حروف العلة لانه قد اتى باحد حروف العلة
 اعني ان فريه مثل وان كنتم جنبا فاقربوا اليه **والعلم** ومن هذا النوع
 قوله صلى الله عليه واله وسلم لعن ^{عليه} سالة عن قبله الصائم هل نفذ الصوم امر آيت
 لو تضمنت بما ثم محته اكان يفسد ذلك فقال لا فقال صلى الله عليه واله وسلم
 فصر سالة عن حكم القبلة هل يفسد بها الصوم فذكر حكم نظيرها اعني المضمضة
 وهو كونها غير مفدة بعلة وهو كونه لم يصل الجوف منها شيء ليعلم
 ان حكم القبلة كذلك لتلك العلة ولا يمكن ان يذكر نظير القبلة فأيده
 فتأمل ذلك **والنوع الثالث** الفصل بين الشيئين المذكورين بالوصف
 اما مع ذكر الوصفين معا مثل قوله صلى الله عليه واله وسلم **للرجل سهم وللمرأة رمان**
 واما مع ذكر واحد مما فقط مثل القاتل عمدا لا يرث فانه لم يتعرض لغير القاتل وامرته
 فقد فصل الله عليه واله وسلم بين المجاهد بن نصف الفروسيته والرجولية ولا
 فصل بين الوارثين بالقل وعمله فلو ان الصفة هي العلة في استحقاق الشيء
 المسمى في الاول وعدم الورث في الثاني لما كان كذلك **فائدة النوع**

الثالث

الثالث ان يذكر الشارع وصفا مع حكم مناسب مثل قوله صلى الله عليه واله وسلم
 لا يقض القاضى **وعنه** فبته بذكر الغضب مع الحكم على ان العلة في عدم
 جواز الحكم مع غضب القاضى واللام يمكن ان يكون فائدة وذلك لانه مشوش للفظ وجوب
 الاصطحاب **وغیر ذلك** من الوجوه التي يفهم منها التعليل لاعلى وجه التفرع
 كثير نحو المذبح والدم في عرض ذكر الفعل نحو قوله صلى الله عليه واله وسلم **الرجل**
 اتخذ واقبوا انبياءهم مساجد فلو لا قصد التبيية على علم لعنهم يكون فهم
 اتخذ واقبوا انبياءهم مساجد لم يكن لذكر ذلك فائدة وكما فصل بين الشيئين
 بالشرط والاستثناء فالشرط مثل قوله صلى الله عليه واله وسلم **الاذا اختلف الجنسان**
 فيجوز كيف شئت فصل بين الشيئين المكملين في جواز التفاضل بشرط اختلاف
 الجنس فيعلم بذلك ان العلم في جواز التفاضل هو الاختلاف في الجنس واللام
 يكون كذلك الشرط فائدة والاستثناء مثل قوله تعالى **الا ان يعفون فصل**
 تعالى بين المطلقات العافيات وغيرها في سقوط المهر بالاستثناء
 فلو لا ان العلة في سقوط المهر العافية هو العفو لم يكن لذكر الاستثناء
 فائدة ومن ذلك الغايان ولا تقربوهن حتى يظرن ونحوه فلو لا ان
 العلة في جواز الوطء هو الظاهر لم يكن لذكر الغاية فائدة ونحو اقتران
 الصفة بحكم من الشارع حيث لا وجه لذكر الصفة الا قصد التعليل

للحكم بها والا لكان ذكرها عديم الفائدة نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم
حين امتنع من الخوارج على قومهم كذب فليل له انك دخلت على فلان وعندهم
هرة فقال انما ليست بسبع الخفاص الطوافين عليكم والطوافات حيث ذكر
ذلك جواب انكار دخوله بيت فيه هرة فنبه على ان العلة **لها** غير سبغ
ولولا فسد التعليل لما كان الاخبار به كذلك وجوه يقتضيه كذا قيل
والاولان هذا مما اتي فيه باحد حروف العلة العلة فيكون
من الطرف الثاني من الصريح كما تقدم ونحو ذلك فربما هو كذا في بعض
على العلة من حيث انه لو لم يقصد فيها ذلك لكان ذكر هذه الامور لغوا
لا فائدة فيه وعلام الحكيم منزلة عن ذلك **والثاني** **ثالث طرق**
العلة السبر والقيم وسمى هذا الطريق عند الاصويحيين **ليين**
وجه الاجماع وليس باجماع صريح وانما سمي بذلك لانه يبرح في تعيين
ما ادعى انه العلة الى الاحتياج بالاجماع على انه لا بد لذلك الحكم من علة
وهو اي وجه الاجماع **حصر الاوصاف في الاصل** التي يمكن ان تكون علة
وهذا هو التقييم ثم بعد ذلك **الحصر ابطال التعليل** بها ان يتلك الاوصاف
الا واحد منها فيستعين حينئذ بكونه علة وهذا هو السبر في الطريق
الى ابطال ما ادعى يكون بامور اما ببيان ثبوت الحكم من دونه كما يقال

في قياس

في قياس الذي على البر في تحريم النفاضل بعد الاجماع على ان تحريمه لعله
من دون تعيين للعلة حصرت الاوصاف في البر التي يمكن ان تصلح
علة للتحريم في بادى الرأي فوجدتها الطعم او القوة او الكيل فيعطل
الطعم والقوة بثبوت الحكم وهو التحريم به ونها كما في التوراة والملاح
فيتعين الكيل او بيان كونه وصفا طردى اي من جنس ما علم به من الشارع
وعدم اعتباره في حكم من الاحكام كما يقال مثلا في قياس الخل على المرق
في عدم التطهير حصرت الاوصاف التي يمكن ان تصلح علة لعدم التطهير
في بادى الرأي فوجدتها اما كونه متغيرا او كونه لا يتغير عليه القطرة ولا
يصاد منه السمك ثم تبطل هذه الوصفين اعني كونه لا يتغير عليه
وكونه لا يصاد منه السمك بان الشارع لم يعتبر ذلك في حكم من الاحكام
وكما يقال في قياس الامة على العبد في سريانة العتق حصرت الاوصاف
التي يمكن ان تدعى علة لذلك فوجدتها اما الملك او الطول او القصر
او الذكورة ثم تبطل الطول والقصر بانه لم يعتبرهما في حكم من الاحكام
الاحكام والذكورة والانوثة بانه لم يعتبرهما في احكام فستعين
الملك او **عدم طرد** **لما سبغ** اي بان لا يظهر من وصف وجه
مناسبه يقتضي به الحكم فيلغى حينئذ كما يقال في القياس النبذة

على الخمر حصر الأوصاف في الخمر تصح علة التحريم فوجهها أما الأوصاف
 سكارا أو السيلان أو التشنج أو يبطل ماعدا الأسكار لعدم
 المناسبة بينه وبين التحريم فيتعين الأسكار فمعه هي الطرق
 الرباطية لتعليل ماعدا الوصف المعلق به فإن قلت قد
 بينت الطريق إلى الإبطال فما الطريق إلى انحصار الأوصاف فيما
 ذكر المعلق ومن أين له ذلك قلت الطريق إلى ذلك أن
 يقول بحشم فلا يجد سوى الأوصاف وعدا أنه ونهيه
 يقتضيان صدقه فيما ادعاه من البحث وذلك يغلب
 في الظن عدم غيره به لأن الأوصاف العقلية والشرعية مما لو
 كانت لما خفيت عن الباحث عنهما أو يقول الأصل عدم غيرها
 وبه لا يحصل المقصود فان ظهرا وصف آخر فإن اظهر بطلانه
 فذلك والراجع عما حكمه **شرط هذه الطريق** المسمى بحجة الإجماع
وما بعده وهو المناسبة الإجماع من العلماء على أنه لا بد من تعليل الحكم
في الجمل من دون تعيين العلة ماهي وإنما تعين هذه الطريق
 بالسيرة بما يثبت في الثاني بالمناسبة بما سبقت ولا يعرفها ولا يع
 طرق العلة المناسبة بين الحكم والعلة **وسمى** هذه الطريق في لسان

الاصوليين **الأخالة وتخرج المنايا** ومعنى الأخالة الظن لأن ذلك
 الوصف بالنظر اليه بخلاف غيره من الأعلام سواء ومعنى تخرج
 المنايا استخراج العلة إذا لمنايا ما يعلق عليه الشرع ولما كانت العلة تعلق
 بها الأحكام سميت مناط الحكم ولما كانت المناسبة يستنبط بها الحكم
 سميت **تخرج المنايا** أي المناسبة في الاصطلاح **تعيين العلة** في الأصل
 المقيس **بمجرد** أي **مقيس** مناسبة بين العلة والحكم **ذاته** أي من
 ذات الوصف لا ينص ولا غيره وذلك سميت مناسبة وذلك
كالاسكال في تحريم الخمر فإن من نظر في الخمر وحكمه وهو التحريم ووصفه
 وهو الأسكار يعلم من كون ذلك الوصف بالنظر إلى ذاته مناسبة
 لشرع التحريم لأجل حفظ العقل **والجناية العامة** **والقصاص**
 فإن من نظر في القتل ووصفه وهو كونه عمدا أو بإحدى ذلك الوصف
 بالنظر إلى ذاته مناسبة لشرع القصاص لأجل حفظ النفوس كما بينه
 على عيشته تعالى في قوله **ولم** في القصاص حيوة قيمة هذه الطرق إلى
 تعيين العلة والدليل على انها هي الطرق أما النص
 وتبيين النص فالدليل على انها هي الطرق أن العلة ان الشرائع
 إذا نصت على العلة أو نية عليها فكانت قال هذه علة هذه الحكم

فلا يحتاج الى سؤاله عن دليل على ذلك كما لا يحتاج في سائر
الاحكام لان قوله دليل اذ قد علمنا صدقه بظهور المعنى واما
الاجماع فلان قول اهل القول المتشاك لما ثبتت من الدليل
على انهما طريقان الاجماع على انه لا بد للمحكم من علمه في الجملة
وقد تبين العلم بها فيجب كونها طريقين وتأمل
ذلك والله اعلم واعلم انها تحرم المناسيبين الحكم والعلة
بالرغم منه من اثبات الحكم بها يعني اذا ثبت الحكم بوصف يقضي
الى حصول مصلحة على وجه يلزم منه وجود منفعة فانما تحرم
تلك المناسيب فلا تثبت العلة حينئذ ولكن انما تحرم به ذلك اذا كا
نت تلك المنفعة **راحة** على المصلحة التي تثبت بالمناسيب **او كانت**
لذلك المصلحة **قالب** ومثال ذلك ما يقال فيمن غلبه غلبه مثلاً
حشيش التلغ لم يجد ما ينزل رايه الا الخرفان في تحريمه مناسبة لحظ
العقل كالتبين ولكن يلزم من المناسبة حصول منفعة وهو هلاكه
لولا يشربه وهذه المنفعة ارجح من المصلحة اذ حفظ النفس اول
من حفظ العقل فتأمل ذلك والله اعلم وانما تحرم بالمناسيب بذلك
لان العقل يقضي بان لا مصلحة مع حصول منفعة مثلهما واما اذا كانت

المصلحة

المصلحة انما هي فاما لا تحرم المناسبة لمعارضةها وترجيح
المصلحة على المنفعة يحصل اما بطريق اجمالي شامل لجميع المسائل وهو
انه لو لم يعتبر رجحان المصلحة على المنفعة لزم التعبد بالحكم بلا وجه اذ يكون
الحكم قد ثبت في محل النزاع لا مصلحة وهو باطل اذ فيه التعبد بالحكم واما
بطريق تفصيل وهو يختلف باختلاف المسائل والله اعلم **واما المناسيب**
فحقيقته وصف ظاهر من مقتضى العقل بانه الدائم على الحكم وذلك
كالاسكال في تحريم الخمر واخرى يقول ظاهره عن الحق ويقوله منضبط
عن المضطرب لان العلم بمعرفة الحكم فاذا كانت **الوصف** خفياً او
غير منضبط يعرف هو في نفسه فليعرف به الحكم فما يصلح معرفة
الحكم لا بد وان يكون ظاهراً منضبطاً فالوصف الذي يحصل المقصود من
ترتيب الحكم عليه ان كان ظاهراً منضبطاً اعتبر علة بعينه كما مثلنا
في الاسكال **فان كان خفياً او غير منضبط اعتبر ملازمه ومظنته**
او اعتبر وصفاً ظاهراً منضبطاً لا من ذلك الوصف الذي يحصل المقصود
من ترتيب الحكم عليه ملازمه عقلياً او حرفياً او عادياً بمعنى ان ذلك الوصف
يجب اوجوده ملازمه الظاهره المنضبط فيجب على الملازم منضبطاً للحكم
ويعتبر تحريمه بالظن **وكذلك كالمسألة المشبهة** ان المشتبه مناسبه لترتيب

الرخيص عليها تحصيل المقصود الشارع اعني الخفيف ولا
يمكن اعتبارها بنفسها اذ هي غير منضبطة لأنها ذات مراتب
تختلف بالأشخاص والأزمان والأماكن والترخيص بالكل والاعتناء
البعض بنفسه فيعلق الحكم بما يلزمه وهو السفر وكذا القتل العمد
العدوان مناسيب لشرع القصاص ليحصل مقصود الشارع من
حفظ النفوس لكن وصف العمدية حتى لان المقصد وعدمه امر قسري
لا يدرك شيئا منه فيناط القصاص بما يلزم العمدية من افعال
مخصوصه يقضي العرف عليها بكونها عمدا كما يستعمل الجارح في القتل
وهو اي المناسيب اربعة اقوال مناسب مؤثر ومناسب
ملائم ومناسب عريب ومناسب مرسل وهذا هو الذي سماه الأصوليون
إذا استنبطت العلة به واثبت الحكم بالقياس المرسل **والدليل**
على انحصار المناسيب في الأربع أقوال امر عقلي وهو ان يقال
لا يخلو من ان يكون ذلك المناسيب قد اعتبره الشارع او لا واثبت
ثالث ان كان قد اعتبره فلا يخلو اما ان يعتبره بعينه في عين الحكم
الطالع او لا ان كان قد اعتبره كذلك فهو المناسيب المؤثر وسواء
اعتبره بنفسه او تنبيهه نص او اجماع او حجة اجماع وان لم يعتبره كذلك

فلا يخلو

فلا يخلو ايضا اما ان يكون قد اعتبره بعينه في جنس الحكم او جنسه
الأقرب في عين الحكم او جنسه او لا ان كان قد اعتبره كذلك
فهو المناسيب الملائم وان لم يوافق اعتبره الشارع فهو المناسيب
العريب وان لم يكن الشارع قد اعتبره لانه محل ولا في غيره فهو
المناسيب المرسل فدل ذلك على انحصار المناسيب في هذه الأربعة أقوال
وهذه بيانها **القسم الأول** وهو المناسيب المؤثر ما
ثبت بالنص او اجماع او تنبيهه نص او حجة اجماع اعتباره في
عين الحكم وذلك لتعليل ولاية المال في حق الصغير بالصغير الثابت
بالاجماع لانه قد اجمع على اعتباره اعني الصغير في ولاية وتعليل جوب
الوصف بالحدث الخارج من السبيلين الثابت بالنص اعتباره في
جوب الوضوء **القسم الثاني** وهو المناسيب الملائم ما ثبت
اعتباره بترتيب الحكم على وفقه فقط يعني من دون ان يثبت بالنص او اجماع
او تنبيهه نص او حجة اجماع اعتباره بعينه في حكم العين الملائم في نفسه
بنفسه او اجماع او تنبيهه نص او حجة اجماع اعتباره في جنس الحكم الذي
يراد اثباته بالقياس عليه وذلك كما ثبت في الآية لانه يحتاج اليه الصغير
قياما على ولاية المال بجماع الصغير فقد اعتبره عين الصغير في الولاية بانه

ان يقال ثبت للأب ولاية النكاح على الصغير كما ثبت له عليها
ولاية المال بجامع الصغير فإن الوصف وهو الصغير امر واحد
وليس جنساً تحتة نوعان والحكم وهو الولاية جنس يجمع ولاية المال
ولاية النكاح وهما نوعان من التصرف وعين الصغير معتبر في جنس
حكم الوية بالأجماع على الولاية على الصغير في المال لأن الأجماع على اعتبار
في ولاية المال اجماع على اعتبار في جنس الولاية العامة للمال والنكاح
فقد ثبت الولاية مع الصغير في الجملة وأما اعتبار مع الصغير في ولاية
النكاح فإنه انما ثبت بمجرد ترتيب الحكم على وفقه فقط **أثبت** بالنسبة
إو اجماع أو تنبيه نص أو حجة اجماع **اعتبار جنسه** أي الوصف
في عين الحكم الذي يريد اثباته بالقياس وذلك كجواز الجمع في الخط والمط
قياساً على الفرق بجامع الحرج بأن يقال يجوز الجمع في الحضر والمط
قياساً على الفرق بجامع الحرج والحكم هو خصه الجمع وهو امر واحد ليس
جنساً تحتة نوعان والوصف المناسب وهو الحرج جنس يجمع الحاصل
في الفرو وهو خوف الضلال والانقطاع وبالمط وهو التأذي وهما نوعان
مختلفان **فقد اعتبر كما ينبغي جنس الحرج** في عين خصه الجمع وذلك
بتبنيه النص أعني قولهم كان صلى الله عليه وآله وسلم يجمع في الفرو في ذلك

أياء

أياء إلى أن علمه ترخيص الجمع هو حرج السر ومسقطه **والله أعلم**
أثبت بنص أو اجماع أو تنبيه نص أو حجة اجماع **اعتبار جنس**
أي الوصف حيث يكون جنساً تحتة نوعان **في جنس الحكم** المراد اثباته
بالقياس حيث يكون جنساً تحتة نوعان أيضاً **كأثبات الفصل بالمثل**
قياساً على الحرج بجامع كونها جناية **عمر عدوان** بأن يقال مثل يجب
القصاص بالقتل بالمثل قياساً على القتل بالحد بجامع كونها جناية
عمر عدوان فالحكم وهو مطلق وجوب القصاص جنس يجمع القصاص
في النفس وغيرها مما يجب فيه القصاص كماله من والرجلين
والعينين والأنف والأذن والوصف المناسب وهو جناية العمد
العدوان جنس أيضاً يجمع الجناية في النفس وفي الأطراف وفي المال
فقد اعتبر جنس الجناية في جنس القصاص الثابت بالنص **عمر**
وهو قوله تعالى النفس بالنفس إلى قوله والحرج قصاص
وبالأجماع أيضاً وذلك ظاهر **والقسم الثالث هو الثابت**
الغريب ما قد ثبت اعتباراً **بمجرد ترتيب الحكم على وفقه** **وأثبت**
بنص ولا اجماع اعتباراً عنه **في عين الحكم** **وأجبه**
وذلك لتعليل تحريم النية بالاستطام قياساً على ما ثبت فيه الحرج

كما ثبتت في الخبر لا شتر اكسها في علمه التحريم وهي الأسكارة على تقدير
عدم وجود النص بالله أي الأسكارة **علمه في تحريم الأصل** المتيقن عليه وهو قوله
 على هذا التقدير لم يوجد الأسكارة علمه في تحريم شئ بل ثبت بمجرد المناسبات
 اعتبار الأسكارة في التحريم حفظاً للعقل بمجرد ترتب الحكم على وفقه
 فلا يكون مرسلًا لكنه غريب من حربه عدم النص أو الإجماع على أنه
 اعتبار عينه أي الأسكارة أو جنسه في عين التحريم أو في جنسه
والقسم الرابع وهو المناسب **المرسل هو المم ثبت**
 في الشرع **اعتباره بشئ ما سبق** يعني أن المرسل ما لم يثبت في الشرع
 اعتبار عينه في عين الحكم أصلاً بنص أو الإجماع ولا بمجرد ترتب الحكم على
 وفقه وهو أي المناسب المرسل ثلاثة أقسام **أولها** غريب وملغى
في القسم الأول الملائم المرسل وهو ما لم يشهد له أصل معين بالاعتبار
 يعني أنه لم يثبت اعتبار عينه في عين الحكم أصلاً لكنه مطابق لبعض
 مقاصد الشرع الحلية **كقتل المسلمين** **أو الكفار** **أو الأتراك** **أو عند الضرورة** يعني
 إذا أترس جمع الكفار بهم وقصد وناوأة في قتلهم مصلحة راجعة وحفظ
 بيضة الإسلام وقد دعت إليه الضرورة وهو المضافه على الإسلام X
 وحيفته بجوز قتلهم ولادليل على الجواز إلا القياس المرسل ورعايه الأصلح

لجمله الإسلام أو الأصل له معين يرد إليه ويشهد له بالاعتبار مما
 ورد فيه نص أو إجماع أو ما يرد إلى جملي وهو رعايه مصالح
 الإسلام فقد طابق بعض مقاصد الشرع الحلية وهو رعايه
 المصالح فيقاس عليها **والقتل الرديق** إذا طفر به وهو من بكر القول
 محذوف العالم ويحول بقدمه **فإن يقتل وإن أظهر التوبة** **فإن توبته**
 لا تقبل ولا يصير بذلك محقون الدم بل يهلك ويقتل وذلك لأن
 مذهبه النقية بان يظهر خلاف ما يدين به ما قبلنا ما لم يكون زجر
 نديق أصلاً والزجر مقصود في الشرع فلم يرجع بذلك إلى أصل
 معين يشهد له بالاعتبار بل يرجع فيه إلى مصلحة حلية اعتبر الشرع
 فقسناه عليها وهي الزجر على سبيل الجمله **وقولنا بتحريم**
النكاح على العاجز عن الوطن من تعصى لتركه **فإن من قال بذلك**
 بذلك لوجه له إلا القياس المرسل وهو أنه يعرضها الفعل القبيح
والشرع يمنع من تعريض الغير لفعل القبيح في بعض
 الصور نحو المنع من الخلوة بغير المحرم من النساء للأختار من
 المعصية فلا أصل له معين يشهد له بالاعتبار بل مرجعه إلى
 مصلحة حلية اعتبرها الشرع وهي منع من تعريض الغير لفعل

القبح **واسبابه** ذلك كثير مما مسته القياس المرسل كما هو
 موضوع في باب هذا الفن **وهذا النوع** من القياس
 المرسل هو المعروف عند الأصوليين بالمصالح المرسله التي لا
 يشهد لها اصل معين بالاعتبار ولا بالالفاء لا بالنص ولا بالاجماع
 ولا بالقياس وانما سميت مصالح لان الطن قد علم بان الحكم لا يطابق
 مقصود الشارع ومصلحة المكلفين ومرسله مع حيث ان نصوص الشرع
 لم تتناولها ولا ردت الى الاصل معين يستفاد حكمها من الرد اليه **والذهب**
اعتبار وانه من الجهات التي يتوصل بها الى الحكم الشرعيه **والقسم**
الثاني من المناسب المرسل المرسل الغريب وهو بالانظيره في الشرع
 معتبر لاجله ولا تفصيلا **لكن العقل يستحسن الحكم لاجله** كما يقال في
 قياس البات لزوجه في مرضه المجهول للثبوت يعارض بنقيض قصده فتوش
 قياسا على القاتل عند حيث عوص بنقيض قصده فلم يورث القاتل عدا
 بجامع كونها فعلا فعلا محروما لغرض فاسه فانه لم يثبت في الشرع ان
 ذلك هو العله في القاتل ولا غيره فالاصل المقيس عليه القاتل عدا
 والفرق البات لزوجه في مرضه والحكم في الاصل عدم الارث والعله
 المعارضه بنقيض قصده لانه قصد بالقتل الارث والحكم في الفرع

ثبوت الارث ان قصد انما لا تراث والوصف المعارضه بنقيض
 القصد ايضا فالمعارضه بنقيض القصد لا نظير لها في الشرع لكن العقل
 يستحسن الحكم لاجله **والقسم الثالث** هو المرسل الملغى وهو
 ما صادف النص وان كان **لجسه** نظيره في الشرع وذلك كالحجاء العوص يعني
 سهرين متتابعين ابتداء يعني قبل العجز عن الاعناق على المظاهر من زوجه
 وهو الجامع في سهر رمضان على القول بالوجوب والقاتل حط في المكافاة حيث
 هو اي الفاعل اي هذه الاسباب ممن يسرل عليه العقوبه ليكون ذلك زياده في
 زجره لاجل صغوبه الصوم فان **حس الزجر مقصود في الشرع** ان
 النص وهو قوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وكذلك
 الاجماع على تأخير الصوم ايضا مع من **اعتباره** اي ما هو واقع في الزجر
 الصوم هنا اي في هذه الحكم حيث هو يتمكن من العتق لأن النص والاجماع حرجا
 بالصوم انما يحجز من لم يجد رقبه كما هو ظاهر الآية فالعق هذا
 المناسب حينئذ **وهذا ان** القيمان الاخير ان من المناسب المرسل اعني
 الغريب والملغى **مطرحا** لا يعمل بها اتفاقا عند العلماء اما الاول فلما
 تقدم من انه لا نظير في الشرع واما الثاني فلما صادف النص والله اعلم
قبيل ومن طرق العلم طريق خامسه وهي السبه وله معيانات

اعلم واخص اما الأعم فهو ما لا يرتبط بالحكم به على وجه يمكن القياس عليه
 وهذا يعنى العلل جميعها واما الأخص وهو المراد هنا فقد بيده المصنف
 بقوله **وهو ان يوهم الوصف المناسبه** بينه وبين الحكم وذلك بان يدور معه
 اي مع الوصف الحكم وجودا أو عدما بأن يوجه الحكم متى وجد الوصف وعدمه
 متى عدم مع التماس الشارع اليه بأن يكون مما قد اعتبره في بعض الأحكام
 وبيان كونه من طرق العلل ان الوصف كما انه قد يكون مناسبا فيكون
 بذلك كونه عليه كذلك قد يكون سبيرا فيفيه طنا ما بالعليه وذلك **كالكل**
 في تحريم الفاصل على أن اي عند من جعله هو العلة في التحريم فان التعليل به
 لم يثبت بص ولا اجماع ولا تنبيه نص ولا وجه اجماع وانما ثبت كون
 الحكم يثبت بثبوتها وينتهي بانتفائه وله مثال آخر وهو ان يقال
تطهير النجس على الحدث في تعيين الماء لأمر الله يتعين له اي التطهير
 النجس المأكلة **إلى الحد** حيث تعين له اما اجماع كون كل منهما اي تطهير
 النجس وتطهير الحدث طهارة تراد للصلاة فتعين لها اي لطهارة النجاسة
المأكلة **إلى الحد** فالجامع بينهما وصف شرعي وهو كون كل منهما طهارة
 تراد للصلاة لأنه يوهم المناسبه بينهما من حيث انه قد اجمعت في تطهير
 النجس شيئا من كونها طهارة للصلاة وكونها عن نجس والشارع قد اعتبر الأول

حيث رتب

حيث رتب عليه حكم تعيين الماء في الصلاة ونحوها ولم يعتبر الثاني ولو كانا
 عن النجس فاعتبر الأول لطهور اعتبار الشارع له والتفاته اليه والغنى
 الثاني لعدم اعتبار الشارع له فتوهم من ذلك ان الوصف الذي اعتبره
 الشارع وهو الطهارة للصلاة مناسب للحكم وهو تعيين الماء لأن الغاء
 ما لم يعتبره الشارع أصلا أنسب من الغاء ما قد اعتبره فتأمل ذلك والله
اعلم تنبيهه واما الاعتراضات للقياس المشروعة **المذكورة** **أولها**
 في السنة الأصوليين **فلا يليق إيرادها** **بها** **النجس** لما فهم من لفظها
 التي أكثرها من علم الجدل الذي وضعه الجدليون باصطلاحهم وله كتب
 كتب هذا الفن ومن تقن **ما سبق** من تفاصيل الزمان القياس وما يتصل ذلك
 من شرائطها وتقتل ما تقدم من تحرير المسالك وتبينات ما لم يجمع **إلى ذكرها**
أدلى **أجمعه** **المنع** **أو معارضة** إذا المنازعة في كمال الشروط والام تسع فحينئذ
 مرجعها الى احوال شئ مما تقره **وأما حرج** **الاعتراضات** **للمناظرة** بين
 الخصمين هذا ونحن نذكرها في شرحنا هذا على سبيل الاختصار اذ هي لا
 تخلو عن نفع في القصور فنقول وبالله التوفيق حملة الاعتراضات
المذكورة **أولها** في السنة الأصوليين على ما ذكره ابن الحاجب رحمه الله وخرون
اعتراضا **الأول** **الاستفسار** **هو طلب بيان** **مخفى**

اللفظ وتفسيره لاجمال فيه او غرابه فلا يسمع الا اذا كان في لفظ المستدل
ذلك وبيان وجودهما في اللفظ على المعترض اذا اصل عدمه مثاله ان
يقول المستدل على قتل المكره على القتل بالقياس على المكره مختار فيقتض
منه كالمكره فيقول المعترض ما تعني بالمختار فان فيه اجمالاً من حيث انه
يقال للفاعل القادر والكفاعل الراغب هذا في دعوى الأجمال
واما في دعوى الغرابة فمثاله ان يقول في الاستدلال
على الكلب عن المعلم لا يؤكل صيده بالقياس على السبع انك لم ترض
فلا تحل فريسته كالسيد فيقول المعترض ما معنى الأبل وما معنى لم
يرض وما الفريسة وما السيد وجوابه ببيان ظهور اللفظ في مقتضى
المستدل فلا اجمال حينئذ ولا غرابة وذلك اما بالنقل عن
اهل اللغة انهم يستعملون اللفظ في ذلك اما حقيقة او مجازاً فالعرف
المعروف الخاص او بالقرائن المصنوعة معه فان عجز عن ذلك فالفسير
لما اراد بما يحتمل اللفظ كان يقول في المثال **الأول** اردت الفاعل القادر
ويقول في المثال **الثاني** اردت بالابل الكلب ويقول لم يرض لم يعلم وادرت
بالفريسة الصيد وبالسيد الأسد وهذا **الاستراض** داخل في المطالبة اذا
المعترض يطلب من المستدل ما قصد باللفظ فيرجع الى ما ترجع اليه كاستدلاله

ادشاه الله تعالى

ان شاء الله تعالى **الاعتراض الثاني** فاد الاعتراض
وهو مخالفة القياس للنص وسمى به لأن اعتبار القياس في مقابلة
باطل وان كان تركيبه صحيحاً **مثاله** ان يقول من لم يشترط
التسمية في الذبح قياساً على الناسي ذبح من اهل في محله فيجوز وان
لم يسم كناسي التسمية فيقول المعترض هذا القياس فاسد الاعتراض
لمخالفة النص وهو قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وجوابه
اما بالنص في منه النص ان لم يكن متواتراً ويضع ظهوراً في جوابه
او يتأويله بان المراد به خلاف طاهره او بان يقول بوجهه ان النص بان
يدعي ان مدلوله لا ينافي مدلول القياس واطهار كونه غير عاصم
للقياس او ببيان كونه ذلك النص مجازاً **بمثال** على النص
ما يطابق القياس او ببيان ترجيح القياس على النص بايرجح به القياس
على النص اذا ورد بخلاف القياس **فجواب** هذا الاعتراض بأحد هذه
الأمر وليس المراد ان كل نص يعارض به القياس يمكن فيه هذه الوجوه
بل قد يمكن بعضها فيجب بما يتأتى منها وقد لا يمكن شئ منها فكل الذي
على المستدل فيأتى من هذه الجوانب في المثال المذكور اما هو
التأويل بأنه يقول الآية مؤله بعبدة الأوثان دون المسلمين

Copyrighted material

بدليل قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اللهم على قلبك مؤمن سمي ألم بسم أو بالفتح
القياس على ظاهر الآية بكونه مقبلاً على الناس وهو مجمع عليه فهو مخصص
للآية باتفاق وهذا الاعتراض راجع إلى دعوى اختلاف شرط من
شروط العلة بمصادمة النص **الاعتراض الثالث** فاد
الوضع وإن يمنع المعتز من القياس المخصوص وحاصله
بيان كون الجامع بين الأصل والفرع قد ثبت أن الشارع
اعتبره في نقيض الحكم المدعى وسمى بذلك لأن المعتز يدعى أن
المستدل وضع في المسئلة قياساً لا يصح وضعه فيها مثاله أن يقول
المستدل على التكرار ين في التثنية بالقياس على الاستحباب مع
قيس فيه التكرار كالاستحباب فيقول المعتز المصحح لا يناسب التكرار
لأن الشارع قد جعله على سقوطه وكراهته وذلك في المصحح على
الخف فكيف يعتبر في إثباته وجوابه ببيان وجود المانع في
أصل المعتز فيقول في المثال إنما اعتبره الشارع كرهته التكرار
في الخف لأنه يعرض الخف للتلف لأن الخف يتلف بكثرة الماء وتكرره
وهذه المانع قد زال في التثنية فاقضاء المصحح التكرار باق فيه
وهذا الاعتراض يعود إلى وضع كون الوصف على أنقاضه وذلك

خلل شرط

جلل شرط **الاعتراض الرابع** منع ثبوت الحكم في الأصل
وهو أن يمنع المعتز من ثبوت حكم الأصل مطلقاً أي من غير
تقديم احتراز مما بعدها فيبطل بذلك استدلال المستدل
بهذا القياس ولا يكون هذا الاعتراض قطعاً للمستدل
بجرده وإنما ينقطع إذا عجز عن إثباته بالدليل على الصحيح مثاله
أن يقول المستدل على عدم قبول جلد الخنزير لا يلبس بالقياس
على جلد الكلب جلد الخنزير لا يقبل الدباغ الجاسه الغليظة
كالكلب فيقول المعتز لأن لم أن لم أن جلد الكلب لا يقبل
الدباغ ولما قلت أن جلد الكلب لا يقبل الدباغ فالمنع والمطالبة
بالدواحد **وجوابه** بإقامه الدليل على ذلك ثم للمعتز بعد أن
أقام المستدل الدليل على صحة ما ادعاه أن يعترض ثانياً ولا ينقطع
بجرح إقامه الدليل إذا لم يرم منه صورة الدليل صحته فيطالب بصحته
والله أعلم وهذا الاعتراض راجع إلى دعوى اختلاف الشرط
الاعتراض الخامس التقسيم أي منع ثبوت الحكم بعد التقسيم
وحقيقته أن يكون اللفظ متردداً بين أمرين أحدهما ممنوع فيمنعه
المعتز أم مع السكوت عن الآخر لأنه لا يضره أو مع التعرض

Copyrighted material

لتسليمه لانه ايضا لا يضره وهذا الاعتراض مقبول اذا كان المنع
 لما يلزم المستدل ببيانه **وجوابه** بمقتل ما تقدم في المنع مطلقا
مثاله ان يقول المستدل في قيا الصحيح الحاضر اذا تقدم
 عليه الماء على المافر والمريض في جوارز التيمم مكلف وجهد السبب
 في جوارز التيمم بتعدد الماء في التيمم كالمافر والمريض فيقول المعارض
 ما المراد بكونه معتبرا عنه الماء سببا في جوارز التيمم هل تعدد الماء مطلقا
 او تعدد في السرف والمريض الاول ممنوع والثاني اما ان يسلكوا
 يكت عنه وانما اذا كان المنع لما يحتاج الى التأثير **مثال ذلك**
 لا يلزم المستدل ببيانه فانه لا يقبل وذلك بان يكون المنع راجعا الى التأثير
مثال ذلك ان يقول المستدل في مسئلة الملتجى الى الحرم القتل العمد العدوان
 سبب للقصاص فيقول المعارض متى هو سبب امع ما مع الألتجى أو بدونه
 الأول ممنوع فلهذا لا يقبل لان حاصله ان الألتجى مانع من القصاص
 فهو يطالب بمبيحان عدم كونه مانعا والمستدل لا يلزمه ذلك لان الدليل
 ما وجد النظر اليه افاد النظر والله اعلم وهذا الاعتراض راجع ايضا
 الى دعوى اختلاف شرط **الاعتراض السادس** من منع
 وجود المدعى عليه في الأصل وهو ان يمنع المعارض من وجود ما ادعى

المستدل

المستدل عليه في الأصل فضلا عن ان يكون
 هو العلة **مثاله** ان يقول المستدل في المنع من تطهير
 اليد باغ جلد الكلب بالقياس على جلد الخنزير حيوان يغسل الأناث
 سبعاً فلا يطهر باليد باغ كالخنزير فيمنع المعارض من ذلك بان يقول
 لا نسلم بان الخنزير يغسل الأناث من ولوغه سبعاً **وجوابه**
 اثبات وجوب الوصف المدعى عليه في الأصل بما هو طريق نبوت
 مثله فاذا كان الوصف حسيّاً فبالحسن او عقليّاً فبالعقل او
 شرعاً فبالشرع مثلاً اذا قال في قياس وجوب القصاص في القتل
 بالمتقل على القتل بالمجروح قتل عديم عدوان فيقتص منه كالقتل بالمجروح
 ثلاثه او صاف حسي وعقلي وشرعي فاذا امكن المعارض من كون القتل
 بالمجروح قتلاً قال المستدل معلوم حساً وان منع من كونه عديم اقال
 معلوم عقلاً باماراته ولو منع من كونه عدواناً قال لان الشرع
 حرمه وثبت الوصف المدعى في المثال الاول بالشرع اذ هو شرعي
 والله اعلم وهذا الاعتراض ايضا يعود الى دعوى اختلاف شرط
الاعتراض السابع من منع كون الوصف المدعى انه العلة في
 الأصل علة وان كان موجوداً فيه وهو من اعظم الأسئلة لجمهور

وتشعب مسائلك المحلل اي لغزتها وهو مقبول على الخشبة اذ الوهم
يقبل لأدى التمسك بكل وصف طرح اي لا تأثير له في الحكم فهو محال
اللعب فيصيح القياس اذ لا بد في العلة الجامعة بين الأصل والفرع من ان
يغلب في الظن صحتها والالم يصح القياس وهذه القيود لا بد منه في
حد القياس وان لم يذكر مثال لان يقال في المثال السابق في الخبر
السادس لانسلم ان العلة في كون جلد الخنزير لا يقبل الدباغ هو كونه
يفضل الأمان ولو غده سبعا وجوابه ان يثبت المستدل عليه الوصف

بأحد طرقها المتقدمة وهذه الاعتراض راجع الى ما رجع اليه ما قبله
الاعتراض الثامن عدم التأثير وهو عبارة عن ابداء المعترض
في قيا المستدل وصفا لا تأثير له في اشياء الحكم فان اظهر عدم تأثيره
مطلقا فهو عدم التأثير في الأصل او عدم تأثيره في ذلك الأصل في نفسه
في الحكم او يظهر عدم تأثيره بعد اطراده في محل النزاع وان كان مناسبا لوكي

عدم التأثير في الفرع فريده اربعة اقسام مثال
الأول ان يقول يقول المستدل على ان صلوة يوم
الفرح لا يصح تقديمها قبل طلوعه بالقياس على المغرب
صلوة لا يقصر فلا يقدم اذ ان كان المغرب فيقول المعترض

عدم القصر

عدم القصر لا تأثير له في عدم التقديم اذ لا مناسبة بينهما فهو وصفي طريق
ولا تأثير له اتفاقا بدليل انه يستوي المغرب وغيره مما يقصر في ذلك وجرح
هذا الى المطالبة بكون العلة عليه وقد قدم فجوابه جوابها ومثال

الثاني ان يقول المستدل على ان بيع الغائب لا يصح قياسا على بيع
الظاهر في الرهوي يصح غير مرئي فلا يصح بيعه كالطير في الرهوي فيقول
المعترض كونه غير مرئي لا تأثير له في الأصل عن مسألة الطير اذ لا تأثير له
عن السليم فهو كاف في عدم الصحة بدليل ان المرئي وغيره سواء في ذلك وجرح
هذا الى المعارضة في الأصل وسيأتي ان شاء الله تعالى جوابها ومثال

الثالث ان يقول الخفي في الاستدلال على ان المتدين اذا اذلقوا
اموال المسلمين لا يصحونها بالقياس على الحربيين مشركون اذ اذلقوا
اموالهم في دار الحرب فلا ضمان عليهم فالجواب فيقول المعترض دار
الحرب لا تأثير لها عندكم في عدم وجوب الضمان لأستواء الائلاف
من المتدينين في دار الحرب وغيرها في عدم ايجاب الضمان عندكم
ومرجع هذا الى المطالبة بكون العلة عليه فهو كالقلم الأول الا ان هذا
في جزء العلة وهذا في جميعها ومثال **الرابع** ان يقول المستدل
على انه لا يصح انكاح المرأة نفسها بغير إذن وليها بالقياس

على التزويج من غير الكفو امرأه زوجت نفسها بخير اذن وليها
 فلا يصح كما لو تزوجت من غير كفؤ فيقول المعترض لا تأثير لعدم
 الكفاية في فساد تزويجها نفسها وانما المؤثر عدم الولي اذ الكفو
 وغيره سواء في ذلك بدليل انها لو زوجت نفسها من كفؤ لم يصح
 مرجع هذا الى المعارضه في الأصل فهو كالقسم الثاني الا ان المؤثر في
 هذا هو نفس التزويج بغير اذن المولى وهو مذكور في القياس وفي
 الثاني المؤثر العجز عن التسليم وهو غير مذكور في قياس ان هذا
 الاعتراض ليس سوء الأبرأسه اذ الاول منه والثالث يرجعان الى
 منع كون الوصف المدعى عليه وهو الاعتراض السئاع وقد تقدم والثاني
 منه والرابع يرجعان الى المعارضه في الأصل وسيأتي وعدم التأثير
 راجع الى المنازعه في كمال شروط العلم **الاعتراض التاسع** القدح
 في افضاء الحكم الى المقصود اى القدح في افضاء المناسبه الى المصلحة
 المقصوده من شرع الحكم له **مثاله** ان يقول المصلح في تحريم نكاح النجس
 بالصهاره على التأييد العلم في ذلك الحاجة الى ارتفاع الحجاب وبهول
 وجه المناسبه بين تحريم المحارم بالصهاره على التأييد كأم الزوجه
 وبين الحاجة الى ارتفاع الحجاب ان التحريم يقضى الى رفع الجوارح

التحريم

التحريم على التأييد يرفع المصلحة الى مقدمتها العلم بها والنظر فيها المقصود
 الى الجوارح فمنه المناسبه بين التحريم وبين الحاجة الى ارتفاع الحجاب
 مقتضيه الى المصلحة المقصوده من شرع الحكم على التحريم وهو سد باب
 الجوارح ورافعه فيقول المعترض التحريم على التأييد وسد باب النكاح الا
 يقضى الى رفع الجوارح بل هو يقضى الى الجوارح راكشا فضا منه الى رفع
 الجوارح لان النفس مائله الى ما مضت منه بالطبع وكذا قال صلى الله عليه وسلم
 لو منع الناس من فت البعرة لفتوها وقال الشاعر
 منعت شيئا فكثر الولع به **جوابه** ان الانسان ماضعا
وجوابه بيبا الأفضا اليه بأن يقول التأييد يمنع عادة مما
 ذكرنا من العلم والظرفيه وانه يصير كالأمر الطبعي كما في الأمر المحض
 الميل الى الجوارح لا يبقى المحل مشتهى **الاعتراض العاشر**
 القدح في المناسبه بأن يوجد معارض لتلك المصلحة من مفده
 راجحه على تلك المصلحة او مساويه لها مما من ان المناسبه تنحصر
 بمفده تلزم راجحه او مساويه **جوابه** بترجيح المصلحة على
 تلك المفده اما اجمالى كما مر في انحراف المناسبه بمفده او تفصيلا
 بحسب خصوص المسئله كان يقول هذه المصلحة ضروريه وتلك المفده

حاجته والصورة الأولى من الحاجي **مثال** ان يقول المستدل
على ان الأمر الكافرة لا حضائمه لها على ولاها الصغير بالقياس على العاقل صي
مسلم فلا يجوز ان تحضنه امه الكافرة رعاية المصلحة الدينية كما لو كانت عاقل وقيل
للعترض ان يبرهن من هذه المصلحة منه وهو تركي حضائمه الأم
للصبي مع حاجته اليها فيجب المستدل بأن المصلحة دينية والمنفعة
حاجته والدينية ارجح لأن حفظ الدين ارجح او يقول المستدل هذه
ضرورة نفسية اي تعود الى النفس وتلك المصلحة حاجته مثال
ذلك ان يقول المستدل على جواز بيع الحاكم طعاما المحتك بالقياس على
الشفعة احد مال كرها لدفع ضرر عا فيجوز كالأكره في السعة فيقول
المعترض انه يعارض هذه المصلحة اعني دفع الضرر العام وجوده منه
وهو احد طعام الغير مع حاجته اليه فيجب المستدل بان المصلحة تعود الى
حفظ النفس وهذه المصلحة حاجته وضروره النفس ارجح من الحاجته
ونحو ذلك مما ترجح به المصلحة على المفسد بحسب خصوص المثال كثير
الاعتراض الحادي عشر كون الوصف المعلى حقا غير ظاهر وجوبه
ان بان المستدل وصفه ظاهر فتدل عليه اعادة مثالها ان يقول
المستدل على حوز القصاص في القتل قتل عملا ان فيجب القصاص

فيقول المعترض

فيقول المعترض وصف العمدة حقي لان القصد وعدمه امر
نفسى لا يدرك شيئا منه ولا شك ان الخفي لا يعرف في نفسه فكيف
يعرف به غيره فيأني المستدل بما يلائم ويدل عليه من افعال مخصوصه
يقض العرف عليها بكونها عمدا كما يستعمل الجراح في القتل فيقول ان قتال
الجراح في القتل يدل على العمد وكان يقول المستدل على صحة البيع عقد
بيع وقع من راض فيصح فيقول المعترض الرضى في العقود امر حقي اذ هو
امر نفسى لا يدرك منه شئ فيأني المستدل بما يلائم ذلك ويدل عليه فيقول
صحة العقد تدل على الرضى **الاعتراض الثاني عشر** كون الو
صف غير منطبق كأن يعال المستدل حكما بحكمه او مصلحه مثله
ان يقول في الاستدلال على الترخيص في الفطره السفر والقصر فيه السفر
مظنه الحرج والمشقة فيجوز فيه الأقطار والقصر في ذلك حكمه ومصلحه
فيقول المعترض المشقة غير منطبقة لأنها تختلف باختلاف الأشخاص
والأزمان ولا يمكن ان يعلق الترخيص بالكل ولا يمتنع البعض بنف فيجب
المستدل اما بأنه منطبق بنفسه كأن يقول المشقة مبسطة عرفا او يأتي
بوصف منطبق يلزم المشقة مثلا كصبره بالسفر ونحو **الاعتراض**
الثالث عشر النقض وهو عبارة عن ثبوت الوصف الذي عليه بعض

الوصف مع عطف الحكم عنه **وجوابه** اما بان يمنع المستدل من وجود الوصف
المدعى عليه في صور النقص او بان يمنع من عدم الحكم فيها بان يقول الحكم الذي يقضي به
الوصف موجود في هذه الصورة فلا يتحقق النقص وهذا اذا كان المستدل لا يرى
جواز تخصيص العلة ان كان يرى ذلك فجوابه ان يبين ما حصصها في ذلك
الموضع من دليل اقتضى نقيض الحكم في صورة النقص او في دليل اقتضى خلافه
او يبين محصيتها لدفع مفهومة **الذي مثال الأول** ان يقول المستدل x
على تحريم التفاضل والنسابة في بيع الثمر الرطب على سائر الربويات متلى
استوى في الجنس والتقدير فيجزم فيه التفاضل والنسابة كسائر الربويات
فيقول المعارض هذا منقوض بمثله العرايا وهو بيع الرطب في رس
الخل بخرضه ثمراً مؤجلاً فانه وجد الوصف المدعى عليه وهو كونه مثلياً استوى
في الجنس والتقدير ولم يوجد الحكم المدعى عليه كونه الحكم وهو عدم
جواز النسابة وجد نقيضه وهو جواز النسابة فيقول انه وجد في هذه الصورة دليل
اقتضى نقيض الحكم وهو ترجمته صلى الله عليه وسلم في الحاجة الفقراء الى الرطب وقد
لا يكون عندهم ثمن آخر **ومثال الثاني** ان يقول المستدل على جوازها البر مثلاً
اذا تعلق بمثله مثلي يتضمن بمثله كسائر المثليات فيقول المعارض
هذا منقوض بلى المصراه فانه وجد فيه **العلية**

وهو كونه

وهو كونه مثلياً ولم يوجد الحكم وهو ضماؤه بمثل بل واحد
خلافه وهو ان يصمم بالقيمة فيقول المستدل انه وجد في هذه
الصورة دليل اقتضى خلاف الحكم وهو قوله صلى الله عليه وسلم
وعلى الله وسلم فليردوها وصاعاً من تمر فخصص تلك العلة
ومثال الثالث ان يقول المستدل على تحريم اكل
الميتة مستقذراً فلا محل **الكل** كسائر المستقذرات
فيقول المعارض هذا منقوض بالمضطر فانه يجوز له اكلها
فقد وجدته العلة وهي الاستقذار وتختلف الحكم وهو التحريم
فيقول المستدل انما جاز ذلك في المضطر لدفع مفهومة هلا
النفس وهو كونه من اكل المستقذرات والله اعلم **الاعتراض**
الرابع عشر الكسر وهو ان يظن المستدل ان لبعض
الأوصاف تأثير في الحكم فيجعله جزءاً من العلة ويظن المعارض
انه لا تأثير له فيسقطه ويكرر الباقي من الأوصاف **وجوابه**
ان يبين المستدل ان للوصف الذي استقطعه المعارض تأثير في الحكم
مثاله ان يقول المستدل على جواز ادخال صلاة الخوف قياساً على صلاة
الأمن صلاة يجب قضاؤها فيجب ادخالها صلاة الأمن ويجعل كونها

صلاة جبراً كونه العلة فيسقطه المعترض ويقول انا نيكى عباده ويجب
 قضاؤها ولم يجب اداؤها وهي صوم الحائض في رمضان فيقول
 المستدل ان الوصف الذي اسقطت اعني كونها صلاة تأثيراً في الحكم
 وهو وجوب الأذى وان الصلاة تخالف الصوم في ذلك **الأعتراض**
الخامس عشر المعارضه في الأصل وهي اتيان المعترض بعلة
 اخرى للأصل المقيس عليه غير التي علل بها المستدل اما صاحبه للاستقلال
 بالعله او غير صاحبه له والأولى تحتمل ان يكون علة مستقلة ومحتمل ان يكون جزء
 علقاً بان تكون العلة هي الوصف الذي علل بها المستدل والذي انا به المعترض
 والثانيه لا يحتمل ان تكون علة مستقلة بل عاتراً ان تكون جزءه
 مجتهد لا يحصل الحكم بالوصف الذي جاء به المستدل **مثال الأول** ان يعلى
 المستدل حرمة الربا في الربويين بالطعم فيعارضه المعترض الكيل والقوت
 فهذا يحتمل ان تكون المعارضه فيه باعتبار ان العلة الكيل والقوت وحده
 ويحتمل ان تكون باعتبار ان العلة مجموع الطعم والقوت **ومثال الثاني**
 ان يعلى المستدل وجوب القصاص بالمجحد بكونه قتل عمه وانما يجب
 في القتل بالمتقل مثله فيقول المعترض ليس العلة في وجوب القصاص المجحد
 ما ذكرته بل كونه قتل عمه وانما المجحد وهذا لا يحتمل الا ان يكون جزء العلة

لانه لا يصلح

لانه لا يصلح الاستقلال **الخامس عشر** المعارضه في ذلك فقد اختلف في قبول
 المعارضه ووجوب الجواب عنها والمختار قبولها اذ لو لم تقبل
 للزم الحكم اعني في المدعى علة عند المستدل ليس بأولى بكونه العلة او
 جزءها مما اتي به المعترض لا مشترك ما اتي به في الصلاحيه للعلة
 والجزء بينهما فوجوبها **والجواب** عنها للتخلص من ذلك اذا
 تقرر ذلك فقول جواب المعارضه يكون اما يمنع المعارضه مثل ان يعلى
 المعترض القوت بالكيل فيقول المستدل لانهم انه مكمل لانه كان في عصر
 صلحهم مؤنونا والعبره بعصره في ذلك او يقول هو في مكة والمدينه مؤنونا
 والعبره في الكيل والوزن بها واما ببيان خفاء الوصف المعارضه به او بيان عدم
 انضباطه لما تبين من ان شرط العلة الانضباط واما ان يمنع استقلال ما عدا الوصف
 المعارض من الأوصاف التي ان بها المستدل بالحكم ما بظاهره او خبر او اجماع مثلاً ان
 يقول المستدل في الاستدلال على قتل اليهودي اختصاراً بالعكس بان دينه فيقتل كالزنا
 فيقتل المعترض بدل دينه بغيره بعد اعمال فيجيب بان علة مستقلة بالحكم بظاهر قوله النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم من يملأ دية ما قتلوه ولا يضر المستدل كون هذه اعمالاً اذا تعرض المستدل
 للتعميم فلو تعرض له فقال فيثبت اعتبار الكل بتبديل الحديث لم يسمع منه ذلك لانه
 لانه يكون اثبات الحكم الفرق بالقرآن بالقرآن لان تقييد القياس بالانحاء

والقصود ذلك فنه انقرب العارضة قال **الأصل المستدل** وانما قبل ذلك
المعترض بوصف يبطل به استدلال المستدل اما بان يرد به الفرع الى اصل
بخالف الأصل المستدل في الحكم او بان ياتي بوصف يجعله تكلة لعل المستدل
وتبين به ان علة الاستدلال ناقصة **واما** اذا اتى بوصف لا يبطل استدلاله
بل يبقى على حاله فنه المعارضه لا يجب قبولها ولا يلزم المستدل ان يبينها
مثال ان نعلل الاستدلال وجوب النية في الوضوء بكونه عبادة فوجب
فيه النية كالصلاة فيقول المعترض بل طهاره تراد للصلاة فتجب فيه النية
كالتميم فنه معارضة غير محالة بالاستدلال بل ناصرة له فلا يلزم ردها
والجواب عنها هذا المعنى ما ذكره عليه السلام فتأ ذلك والله اعلم **الأستراض**
السادس عشر التركيب وهو ان يمنع الخصم كون الحكم علة لعل المستدل
موافقة فيه وذلك يمنع كونها علة او يمنع وجدها فيه اعني في الأصل والاول
يسمى مركب الأصل والثاني مركب الوصف **مثال الأول** ان يقول الشافعي في
الاستدلال على ان العبد لا يقبل به الحر بالقياس على المكاتب عمنه فلا يقبل به الحر كالمكاتب في
عن اثبات المكاتب به الحر موافقة الخصم وان كان غير منصوص عليه
والأصح عليه بين الأمة فيقول الحنفى الحر وان كان لا يقبل بالمكاتب عندنا فليس
العله عنده كونه عبدا بل حر الى المستحق للقصاص هل السيد لأ احتمال

ان يبقى

هذا هو الذي كان
في نسخة المخطوطات

ان يبقى عند العجز عن الأيفاء بالكتابة او ورسنه لاحتمال انه
كايوفي المال فيصير حرا فان صحت هذه العلة في عدم قتله بالمكاتب
والاستدلال حكم الأصل وقلت **يقول** الحر بالمكاتب لعدم **العله**
المانع وعلى كلا التقديرين لا يصح القياس اذ لا يحاوان عدم العلة في الفرع او
منع حكم الأصل ويسمى هذا مركب الأصل لأن الأصل فيه مركب من ثبوت الحكم
في نفس الحكم الأمر وتسليم الخصم لذلك لأن القائل استغنى
بأساميه عن اقامه الدليل عليه فكان مركبا من امرين **ومثال الثاني**
ان يقول الشافعي في الاستدلال على ان تعليق الطلاق لأجنبي قبل
الثبات على شرط لا يصح قياسا على تنجيز طلاقها مثل ان يقول ان تزوج
فلانه فهو طالق ثم تزوجها طلاق معلق على شرط فلا يصح قبل الثبات كما قال
زينب التي تزوجها طالق فيقول الحنفى العلة التي غللت بها وهي كونه
تعليقا مفقوده في الأصل اذ قوله زينب التي تزوجها طالق تنجيز لا
تعليق فان صح انها مفقوده في الأصل بطل الأحقاق للتعليق به لعدم
الجامع وان لم يصح منعت حكم الأصل وهو عدم الصحه في قوله زينب التي
اتزوجها طالق لأنى اقامت الوقوع لكونه تنجيزا فلو كان تعليقا قلته
وعلى التقديرين فلا يصح القياس اذ لا يحاوان منع العلة في الأصل

او منع حكم الأصل المقيس عليه يسمى هذا مركب الوصف لان العلة فيه مركبة من
وصف وعليق واللام تثبت الحكم وجواب هذا الاعتراض ان يثبت
المستدل ان العلة هي ما علة به وانها موجودة به دليل من عقل او حس او
شعور او غيرهما فيصح القياس حينئذ وان لم يسلم الخصم اذ لو استرطنا
تليمه لم تقبل مقدمه يقبل المنع والله اعلم **الاعتراض السابع**
عشر التعديده وقد ذكر في مثالها ان يقول المستدل على ان البكر البالغه
تجبر الصغره بكر فتجبر كالصغره ويجعل العلة المتعديه هي العكارة فيقول
المعترض هذا معارض بالصرح وعلتك وان تعدى بها الحكم الى البكر البالغه
فعلتي يتعدى بها الحكم الى الثيب الصغيره وهذا الاعتراض راجع
الى المعارضة في الأصل بوصف اخر فانه في هذا المثال عارض البكاره
بالصغره وهما متساويان في التعديه فلا يرجع وصف المستدل بها فلا
يكون سوى الابرأسمه والله اعلم **الاعتراض الثامن عشر**
منع وجود الوصف المدعى في الفرع وان كان موجودا في الأصل وعله
له مثال ان يقول المستدل يعبد الغير المأذون قياسا على
المأذون ايمان صدر من اهله فيصح كما ان المأذون فيمنع المعترض من
وجود الاهليه في المخور بان يقول الاهليه فيه **جوابه** ان يبين ما قصد

بالاهليه

بالاهليه ولا ثم تبين وحدها في الفرع بما يبين به وجود العلة في الأصل
صل فيقول اريسا الاهليه كونه مظهره لرعايه مصلحه الايمان ثم يبين وجود
ذلك في الفرع اما بحس او عقل او شرع بان يقول العبد بواسطه سلامه
وبلوغه مظهره لرعايه مصلحه الايمان اي يظهر فيه انه يرعاها به لانه العقل
والله اعلم **الاعتراض التاسع عشر** المعارضة في
الفرع وهي التي تعرف بالمعارضة عند الإطلاق في باب القياس بخلاف
المعارضة في الأصل فانها تفيد بذلك وهي اعني المعارضة في الفرع
ان يأتي المعترض بوصف يقتضي نقيض الحكم فيه بان يقول ما
ذكرته من الوصف وان اقتضى ثبوت الحكم في الفرع فعند وصف
اخر يقتضى نفيه فيتوقف دليلك ولا بد فيها من نبأ العوض على اصل عملك
يثبت عليه بالمسلك الذي اثبت به المستدل عليه وصفه اذا قرئ
ذلك فقد اختلف في قبولها والصحيح قبولها لثلاث فائدة المانظره
وهي ثبوت الحكم اذ لا يتحقق اعني ثبوت الحكم بمجرد الدليل مالم يعلم عدم
المعارض بها هدم دليل المستدل وقصور عن افادة مدلوله فكانه
يقول ليكن لا يفيد ما ادعت لقيام المعارض وهو دليل عليك
بابطال دليلك ليسام فلكه ويفيد وليس مقصوده بها اثبات ما يقتضيه

دليله فلا يصير استدلالاً من معترض فلا يكون فيه قلب المناظره كما هو
 قيل وجوب المعارضه بما يعترض به على المستدل من جميع ما من الاعتراف
 مثاله ان يقول المستدل على ان العبد اذا احب عليه انه يفيض بقيمته بالغه
 ما بلغت قياساً على غيره من المملوكات مملوك فتجب فيه قيمته بالغه
 ما بلغت كغيره من المملوكات فيقول المعترض عند وصف اخر
 يقتضي نقص هذا او هو ان يقال آدمي فلا يتعدى به دية الحر
 فعند حمله المستدل وهي كونه مملوكاً لا يقتضي نقص الحرام وهو كونه
 آدمي والمختار قبول التزج فيتعين الأجمع وهو المقصود
الاعتراض العشرون الفرق وهو ان يخرج
 المعترض من العلة التي على المستدل علة اخرى غير التي على المستدل
 ليطل القياس ويحصل الفرق بين الأصل والقياس عليه والفرع المقيس
مثاله قول الحنفى في الاستدلال على ان مسح الرأس لا يمسح على
 الخف فيقول المعترض ان العلة في سقوط التكرار في المسح على خف كونه به لئلا
 يخلط بخلية وهو على القدمين تنحيف والتخشى لئلا يمسح على
 للأصل تعليق الحكم عليها أولاً لأنه ابداء خصوصية في الأصل مع شرط مكانه
 يدعى عليه الوصف في الأصل مع خصوصية الوجود في الفرع والمستدل به

عليه الوصف

عليه الوصف من دون خصوصية فيعود حينئذ الى المعارضه في الأصل
 وان ابد اختصاصيه في الفرع لا توجد في الأصل كانت معارضه في الفرع
 وحينئذ جواب العرق جواباً متساوياً والله اعلم **الاعتراض الحادي عشر**
والعشرون اختلاف الظابط في الأصل والفرع وهو
 الوصف المشتمل على الحكم المقصود مثاله ان يقول المستدل
 في الاستدلال على وجوب القصاص على شهود الزور بالقتل اقل
 المشهود عليه بسبب شهادتهم بالقياس على المكره تسبب القتل
 بالشهادة عليه فيجب عليهم القصاص كالمكره فيقول المعترض ان الظابط
 في الأصل والفرع مختلف وهو في الأصل الأكره وفي الفرع الشهادة
 فلا يتحقق التساوى **جوابه** بوجهين احدهما ان الصابط ليس هو
 الشهادة والأكره بل هو القدر المشترك وهو التسبب فانه امر منضبط
 عرفاً فيصلح مظهره وثانياً ببيان ان افضأه الى الحكم في الفرع مثل افضأه
 في الأصل او ارجح منه وثبت التعدي كالأصل الميسر عليه قتل الشهود
 المعزى الحيوان ان يقول المستدل تسبب القتل في القصاص كالمعزى الحيوان على القتل
 فيقول المعترض الصابط في الأصل اغراء الحيوان وفي الفرع الشهادة معجب
 المستدل بأن افضأ التسبب بالشهادة الى القتل اقوى من افضأ التسبب

بالأعراء فان اتبعات اولياء المقتول على قتل من سجدوا عليه بأنهم
قتل طلباً للتشفى بالانتقام اغلب من ابتغى الحيوان على قتل من يغرن
هو عليه وذلك بسبب نعره الحيوان المغري عن الأذى فاول واخرى ان
يقضى الشهادة الأقصاص من الشهود كما ذكرنا ولا يضر اختلاف اصيل
التسليب وهو كونه شهادة واعراء فانه اختلاف فرع واصل وذلك
كما بين ارض المرأة التي يطلقها زوجها في مرض موته على القاتل عداً في منع الأرض
فيقوهم ان الحكم في الفرع هو الأرض وفي الأصل عدمه فيمنع صحته وليس كذلك
لأن الحكم هو جوب ارض المرأة وجوب ارض القاتل فلا اختلاف في محل
الحكم لافيه فتأمل والله أعلم **الاعتراض الثاني والعشرون**
اختلاف جنس المصلحة في الأصل والفرع مثال ما ان يقول المستدل
في الاستدلال على وجوب الحد على اللاتك بالقياس على الزاني
ايلاج فرج في فرج محرر شرعاً مشتركاً في حد كالتزاني فيقول
المعترض المصلحة المقصودة من تحريمها مختلفة اذ هي في الأصل وقع محذور
اختلاف النساء المفضى الى عدم تعهد الأولاد في الواط دفع رذيله الواطه
وقد يتفاوتان في نظر الشارع وهذا الاعتراض راجع الى المعارضة في الأصل
بأنه اختصاصه مع عمل كانه قال ليس العلة في ما ذكرت من اليلاج المذكور

بل مع كونه

بل مع كونه موجبا لاختلاف النسب **وجوابه** بالغائلك المخصوصية
وبين استقلال الوصف بشئ من ماله العلة بان يقول لو كانت
العلة هي الوصف مع المخصوصية لزم جواز الربا بالصغير واليسه
ومخالفك **الاعتراض الثالث والعشرون** مخالفة
حكم الفرع لحكم الأصل مثال ما ان يقول المستدل في الاستدلال
على عدم صحة النكاح من غير ايجاب وقبول بالقياس على البيع عقد
يملك به البضع فلا يصح من دون ايجاب وقبول فيقول المعترض
عله الأصل وان وان وجدت في الفرع فالحكم فيها مختلف اذ معنى
عدم الصحة في الأصل حرمة الانتفاع في المبيع وفي الفرع حرمة المباشرة
وهما مختلفان حقيقة وان تساويا بالدليل صورة وانما المطلوب المماثلة
لما تقر ان معنى القياس اثبات مثل حكم الأصل في الفرع **وجوابه**
ان البطلان الثابت بالدليل فيهما شئ واحد وهو عدم ترتب المقصود
من العقد عليه وانما اختلف في محل الحكم واختلاف المحل لا يوجب اختلاف
الحال بل اختلاف المحل شرط في صحة القياس فكيف يجعل ما هو شرطاً
نفاً اذ يلزم من ذلك امتناعه اذ فتمامل والله أعلم **الاعتراض**
الرابع والعشرون القلب وهو ان يدعى المعترض

الوصف الذي على به المستدل حكم الفرع يقضي حكماً مخالفاً للحكم الذي
 اثبت به المستدل فيه وهو ثلاثة أقسام لانه إما أن يكون بتصحیح منه المعترض
 فيلزم منه بطلان مذهب المستدل لتنافيها أو بابطال مذهب المستدل
 ابتداءً أي من غير نظر إلى اثبات مذهب المعترض وذلك إما صريحاً أو
 بالالتزام **القسم الأول** وهو القلب بتصحیح مذهب المعترض مثلاً ما ان يقول
 الحنفی في الاستدلال على وجوب الصوم في الاعتكاف بالقياس على الوقوف
 بعرفة لثبته في مكان مخصوص فلا يكون قرينه بنفسه كالوقوف بعرفة
 فيقول الشافعي فلا يشترط فيه الصوم كالوقوف بعرفة فصحيح الشافعي
 مذهبه بعلة الحنفی ولزم بطلان مذهب الحنفی لتنافيها **القسم الثاني**
 وهو القلب بابطال مذهب الخصم صريحاً مثلاً ما ان يقول الحنفی في
 الاستدلال على انه لا يكتفى بأقل من اربع الرأس في المسح بالقياس على سائر
 الأعضاء عضواً فالاكتفى فيه اقله كسائر الأعضاء فيقول
 الشافعي فلا يقدر بأربع كسائر الأعضاء فعلى المعترض على المستدل
 ما يبطل مذهب صريحاً ولا يلزم من هذا تصحيح مذهب الشافعي إذ
 مذهبه ان لا يكتفى بأول ثم يثبت القلب **القسم الثالث** وهو القلب
 بابطال مذهب الخصم التزم مثلاً ما ان يقول الحنفی في الاستدلال

على صحة

على صحة بيع الشيء الغائب بالقبض على الكفاك عقد معاوضة بينهما
 مع الجهل بالملحاحا ومن كان كذا فيقول الشافعي فلا يشترط فيه جارية
 كالكفاك **وحمل** ان من قال بصحة بيع المجهول قال خيار الرؤية فيلزم
 الروية لازم للصحة فعلى الخصم على المستدل ما يبطل مذهب صريحاً
 بالالتزام لانه على عليها ابطال الالتزام وهو خيار الرؤية وانقائه
 وهو يلزم منه انتفاء الصحة لانه اذا انتفى الالتزام انتفى الملزوم
 الصحيح ان المليك ياتساق مع راجع الى المعارض لانها دليل ثبت به خلاف
 حكم المستدل والقلب كذلك فيكون مقبولاً كمن بل هو اول القبول منها
 لأن قصد هدم الدليل فيه بأدائه الى التناقض اظهر منه فيها
 ولأنه ايضا مانع للمستدل من الترجيح لدليله لأن الترجيح انما يتصور
 بين دليلين وهاهنا دليل مذهب المستدل ومذهب المعترض
 والله اعلم **الاعراض الخمسة والعشرون**
 القول بالموجب وهو تسليم مدلول الدليل مع بقاء المنازعة بان
 يدعى المعترض ان المستدل ناسب الدليل في غير محل النزاع وهذا
 الاعراض لا يختص بالقياس بل يحتمل في كل دليل وهو على ثلاثة اشكال
الأول ان ينتج المستدل من الدليل ما يتوهم انه محل النزاع وان

فبئذ وهو ليس كذلك مثله ان يقول السافع في الاستدلال
على جوب القضاء في قتل بالقياس على القتل بالحرق لمجدد
قل بما مثله يضل في العادة فلا ينافي وجوب القضاء كالقتل
بالحرق فيقول المعترض نحن نقول بوجوب هذا الدليل
وهو عدم النافاه لكنه ليس محل النزاع اذ هو وجوب القتل
ايضا لا يقتضي محل النزاع اذ لا يلزم من عدم منافاته للوجوب
يجب جوابه ان ينوئ المستدل ان اللازم من الدليل محل
النزاع او ملازمه كما اذا قال المستدل لا يجوز قتل المسلم بالوقاية
على حرقه فيقول المعترض انا اقول بان لا يجوز لانه ليس بجائر
بل واجب فيقول المستدل ان الله يقول لا يجوز هو التحريم وهو محل
النزاع لا مراعته واذا كان ذلك هو المراد لزم اتفاق قولنا ان
التحريم يستلزم عدم الوجوب **الضرب الثاني** في
الاستدلال من الدليل ابطال ما هو من ائنه ما خذ خصم من مذهبه
وتخصم يمنع من كونه ما خذ مذهبه فلا يلزم من ابطال ابطال الله
مثال ان يقول السافع في القتل المقدم وهو القتل بالقتل
الفاوت في الوتيله وجه القتل لا يمنع من جوب القضاء

بمنع

يمنع من التوسل اليه وهي انواع الجراحات العاقله فيرد القول بالوجوب
ان يقول الخفي نحن نقول بوجوب هذا لكن الحكم لا يثبت الا بانقضاء جميع
الوانع ووجوب الشرائط بعد قيام المقتضى وهذا عاينه انتفاء مانع واحد
من وجود الحكم ولا يلزم اثبات بقية الوانع ولا وجود الشرائط ولا وجود
المقتضى فلا يلزم ثبوت الحكم والمختار ان المعترض اذا قال ليس هذا ما خذ
مذهبي ومذهب امامي قبل قوله لانه اعرف مذهبهم ومذهب امامه
فيصدق في ذلك وان لم مانعا اخر او شرطا اخر او مقتضيا لم يحصلوا اكثر القول
بالموجب من هذا الضرب اعني ما يقع لاسد المأخذ لحقا ما خذ الا
حكما وجواب هذا الضرب ببيان ان الذي مستثنى ما خذ
الخصم باسرها به بين اهل النظر والنقل عن ائمه اهل المذهب
الضرب الثالث ان يسكت المستدل عن المقدمه الصغرى
في القياس المنطق وهي الاولى للوزن المشهوره **مثال**
ان يقول المستدل في الاستدلال على ان الوضوح فيه النيه
ما ثبت قربه فشرطه النيه كالصاوه ويسكت عن الصغرى
فلا يقول الوضوح قربه فيقول المعترض نحن نقول بوجوب هذا
اعني ما ثبت قربه يجب فيه النيه لكن من اين يلزم ان الوضوح

شرطه التبع فهو هذا لما شئت لك عن الصغرى واما ما اذا
 كانت الصغرى قد كثر فانه لا يراد الا منعها بان يقولوا ان
 الوترية وهو يكون حينئذ منعاً له الا قولاً بالوجوب وجواب هذا ان
 ان حذف عند العلم بالجدوى سائر والمحدوف من معلوم فلا يمتنع
 حذوه والى ذلك مجموع لا يذكور وحده فلهذا لا اعتراضات
 على ما ذكره ابن الحاجب وكل واحد منها نوع مستقل ويصح تعددها
 اذا كانت من نوع واحد كاستفسار او معارضة تور على قياس
 واحد اتفاقاً واما اذا كانت من نوعين فصاعداً كان يورد على مسئلة
 واحدة استفسار ومنع ونقض مثلاً فقد اختلف فيه قال ابن الحاجب
 والمختار جوارزه واذا اجاز ذلك فيبغى ايرادها مترتبة والا كان منعاً
 بعد تسليم مثلاً اذا قال لان سلم ان الحكم معلل بكذا فقد سلم ضمان ثبوت
 الحكم حيث منع علمه فقط فاذ قال بعد ذلك لم يسمع منه بخلاف العكس
 فاذا اقر ذلك والترتيب الا ان يقر ان يقدم منها الاستفسار ثم
 فاد الاعتبار ثم فاد الوضع ثم منع ثبوت حكم الأصل ثم منع وجود
 العلم فيه ثم الاستسالة المتعلقة بالعلم كالمطالبة وعدم التأثير
 والقدح في المناسبه والتقسيم وكون الوصف غير طاهر ولا منطبق

وكونه غير

وكونه غير معص الى المقصود ثم العلم بالنقض واكثر من المعارضه في
 الأصل ثم ما يتعلق بالفرع كمنع وجود العلم فيه وبخالفه حكم الأصل واختلاف
 القاطب والحكمه والمعارضه في الفرع والقلب في القول بالوجوب والله
 اعلم وتما هذا في الكلام في الاعتراضات والقياس **فصل**
وبعض العلماء يذكرون من جملة الأدلة الشرعية دليل الخامس غير الكتاب
 والسنة والاجماع والقياس وهو الذي يسمى الاستدلال قالوا هو
 في اللغة طلب الدليل وفي الفرق يطلق على اقامه الدليل مطلقاً من نفس
 او اجماع او غيرها وعلى نوع خاص منه وهو المقصود هنا وهو **السنة**
بنفس والاجماع والقياس فله قيد دخل قياس الدلالة والقياس في معنى الأصل
 وقد يجذف في الحد لفظ علمه فيقال والقياس فيخرج من الاستدلال على
 هذا جميع اقسام القياس وهو **الاستدلال ثلاثة انواع** على
 المختار الأول **تلازم بين حكيمين من غير تعيين العلم** والا كان قياساً
 والتلازم اربعة اقسام لأنه اما ان يكون بين حكيمين والحكمه اما اثبات
 او نفي **وحصل حسب التركيب** اربعة اقسام لأنه اما بين تثبتين
 او بين نفيين او بين تثبت ونفي بأن يكون الثبوت ملزوماً والنفي لازماً او بين
 نفي وتثبوت بأن يكون النفي ملزوماً والثبوت لازماً فالأول وهو التلازم

الثبوتين مثل ان يقال من صلح طهارة طلاقه ووجه التلازم
 انما تتعنا فوجهنا كل شخص يصح ظهارة يصح طلاقه وكل شخص لا يصح الظهارة
 لا يصح طلاقه **والثاني** وهو تلازم التبيين نحو لو لم تشترط اليه في الوضوء
 لم يشترط في التيمم ووجه التلازم مثل ما تقدم **والثالث** وهو تلازم
 الثبوت والنفي مثل ما يكون مباحا لا يكون حراما **والرابع** وهو تلازم
 النفي والثبوت مثل ما لا يكون جائزا لا يكون حراما فهداه اقسام التلازم
 والله اعلم **والنوع الثاني من انواع الاستدلال الاستصحاب**
 للحال وهو ثبوت الحكم في وقت لشبوت في وقت آخر قبله لفقدان ماله
بصالح للتغير لشبوت الحكم في وقت دون وقت وذلك لقول بعض
 الشافعية في التيمم اذا تيمم لعدم الماء فقط ثم رأى الماء في صلاته فان
 قال يسمي فيها ولا يبطل تيممه يرويه المأذون ذلك استصحابا للحال
 الاول لانه اي التيمم قد كان **واجب عليه** المضي في حاله في حال قبل
 رؤيته الماء ولم يوجد ما يصلح للتغير **واعلم** انه قد اختلف
 في كون الاستصحاب دليلا شرعيا فقل ليس بحجة وقيل بل هو حجة
 والاولى ان يقال ان مساوت الحال الاولى الثانية ولم يطن طرعه عارض
 بينه عمل به مثلا انه لو شك في حصول الزوجية ابتدا وانما يحرم عليه

الاستصحاب

الاستصحاب استصحابا للحال الاولى وهي عدم الزوجية ولو شك في
 دواء الزوجية جازله الاستصحاب استصحابا للحال الاولى وهي بقاء الزوجية
 وان لم يساوى الحال الاولى الثانية لم يعمل به لمصلحة التيمم فان الحال الثانية
 غير مساوية الاولى لوجود الماء فيها دون الاولى وليس مقتضى صحة
 الصلاة في الحالة الاولى الافق ان الماء وقد وجه فلم يتشاور كما في مقتضى
 لجواز التيمم وهذا هو الصحيح **كاتب النوع الثالث**
 من انواع الاستدلال شرعي من قبلنا من الانبياء عليهم السلام فقد قيل
 انه دليل في حقا يجب العمل به اذا اعدم علينا الهليل وقيل لا وما في
 حق النبي صلى الله عليه واله لم فقد اختلف في ذلك على حالين الحالة الاولى قيل
 بعثته منهم من قال انه تعبد بشريعة نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى
 وقيل بما ثبت انه شرع ومنهم من قال وهو المختار ان النبي صلى الله عليه واله لم يكن
 البعثة تعبد بشرع من شرائع الانبياء عليهم السلام اذ لو كلف به ذلك وتعبد
 به لم يكن له يد من طريق الى العلم به ولا طريق له الى ذلك لعدم التقيد
 بالنقل مع تحريف الكتابين وايضا لم يعرف بالأخذ من احد من اهل
 الكتاب الحالة الثانية بعد البعثة فقل انه صلى الله عليه واله وسلم انى شريعة
 مبتداه والمختار عند المصنف انه صلعم بعدها اي بعد البعثة تعبد

عالم **بشيء من الشرائع المتقدمة** جميعها واما ما نسخ بشرع الله فظاهر
 انه لم يتعبده بل غير ذلك وهذه القول هو مذهب المولى بالله وان طلب
 والمنصور بالله وغيرهم فالاول اتفاق على الاستدلال على وجوب الفصل
 بقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان اتقوا الله فلو لا انه متعبدا
 شرع من قبل لما صح الاستدلال بوجوب الفصل في دين بني اسرائيل على
 وجوبه في دينه **صلوات الله عليه** وايضا فانه **عليه السلام** قال من علم من علمه
 او سيرا فليعلمها اذا ذكرها وتلا قوله تعالى واقم الصلاة له كره وهي مقوله
 لموسى فدل ذلك على تعبد الشرائع التي لم تنسخ من شرائع من قبله ويمكن ان
 يحتاج عن حد الاستدلال بان يقال في الآية الاولى الحكاية وقررها الله تعالى
 في شريعته فاتفق الشريعتان في الحكم وكذا يقال في قوله تعالى واقم الصلاة له كره
 كذا ذكره الامام المعتمد عليه السلام في شرح المعيار وقال بعض
 المحققين من اهل المذهب الصحيح عندنا انه **صلوات الله عليه** والله
 لم يكن متعبدا بشي من الشرائع المتقدمة لا قبل البعثة ولا
 بعدها الا ما احكام الله تعالى بالوحى ولم يثبت فيه نسخ ولا انكاس
 له فانه متعبده وكذلك الحق متعبد بربه والله اعلم واوضح تعبد
صلوات الله عليه ولم ينسخ من الشرائع **فيجب علينا** حينئذ **الاخلاص** **لك عند**

عدم الدليل

عدم الدليل **في شريعتنا** كما ذكرنا في وجوب القصاص **قيل** **منه** اي
 ومن الاستدلال نوع رابع وهو **الاستحسان** والمختار انه دليل
 ثابت عندنا وهو **عبارته** عن دليل يقابل القياس **الجل** كما يقال مثلا
 ان القياس يقتضي ان المثلثي مضمون بمثله فالعمل بخبر المصراع استحسان
 لانه دليل قابل القياس كما ترى **وقد يكون ثبوته** اي الاستحسان
بالاثر كما في خبر المصراع **وبالاجماع** كما في دخول التمام باجرة مجعول
 والقياس ان لا يجوز لكن استحسان جوارز حال الاجماع **وبالنسبة** كما في
 طردة الحياض والابرار على اصول الخفية **وبالقياس** **الحنفي** كما يقال في
 الصغير مثلا اذا ملك دون نصف من الذهب او الفضة قيمته نصف من
 الجنس الاخر فالقياس الجلي على امول التجارة انما لا تجب عليه الزكاة كما اذا ملك
 ما قيمته دون النصف من عروض التجارة لان قوة الصيارفة لسلع التجارة
 والاستحسان بحسب القياس الحق لانه قد ملكه نصفها كما لا تجب فيه الزكاة
 على غيره والله اعلم **واعلم انه لا يتحقق** استحسان مختلف فيه لانه قد
 ذكر في حقيقته امور الاتصال محلا للخلاف لان بعضها مقبول اتفاقا مثل ما ذكره
 المصنف ومثل قول ابن عبد الله البصري وابن الحسن الكرخي انه العدول عن
 الحكم في الشيء عن حكم ظاهره **لله** **الاختصاص** ونحو ذلك وبعضها متردد بين ما هو

مقبول اتفاقا وبين ما هو مهورم ود وفاقا مثل ما ذكره بعضهم
من انه دليل يثبت في نفس المحقق بعينه لا يقال ما المعنى بقوله
ينفذ ان كان بمعنى انه يتحقق بثبوته فيجب عليه العمل به الاثر ليجزى عن
التعبير بالنسبة اليه اذ ليس عليه ان يمكنه الحاج بل العمل بما عليه بعد توقيفه
الاختصاص حقيقة وان كان بمعنى انه يشاك فيه فهو مردود اتفاقا اذ لا
تثبت الاخطاء بمجرد الشك والاحتمال **واما مذهب الصواب**
وقوله فالأثر من العلم وهو الصحيح المختار ان البس يجب على المجتهد
الرجوع اليها بل **الصواب** وغيره على سوا الآراء المؤمنين على كرم الله وجهه
فان قوله حجة عند عامة اهل البيت عليهم السلام كما تقدم واصابعه فليس
بحجة اما على الصواب في مثله فذلك اتفاق واما على غيره فالمختار ما ذكره
المصنف وقد قيل بل هو حجة مقدمه على القياس واحتجوا بما روى عنه صلى
الله عليه وسلم وهو قوله **قول الصواب كالحكم الخبير** وهو قوله صلى الله عليه وسلم
بأيهم اقدمتتم اهتديتم **ونحوه** من الاحاديث الدالة على قوله صلى الله عليه وسلم **عليكم بمتى**
وسنة الخلفاء من بعده وقوله صلى الله عليه وسلم **خير القرون قرني** فمخوذ ذلك قلنا
الدليل في ذلك على ما ذكرتم **اذ المراد به المقلدون** في انه يجوز لهم تقليدهم
واما قوله صلى الله عليه وسلم **خير القرون قرني** فيدل على فضلكم الاجتهاد بقولهم

والله اعلم

والله اعلم **خاتمة** اي هذه الخاتمة لاله الشرعية وهو انه اذا
عدم الدليل الشرعي من الكتاب والسنة والاجماع والقياس والافواع
الاسدلال عند من جعله من الأدلة **فان** ادعت هذه الأدلة **عمل** حينئذ
بدليل العقل اي بما يقتضيه من حسن وقبح فمن شرط العمل به عدم الدليل
الشرعي **واعلم ان الله قد اختلف** في اصل الأشياء هل على الخطر ام
على الاباحه **والمختار** عند اكثر الفقهاء والمتكلمين ان **كلما يستتبع به من**
دون ضرر عاجل فحكمه الاباحه بمعنى انه لا اذن ولا حرج في ذلك **عقلا**
اي يقضي العقل بذلك نحو اقتطاع الشجر والاعتقاع بها ونحت
الصغور لينفع بها واستخراج المعادن ونحو ذلك فربما يقضي العقل
بالاباحه فيها اذ لا ضرر عليها في الاعمال والاجل **وقيل** اي قال
بعض الشافعية وبعض الامامية بل الاصل فيها هو **الحظر**
واختلف الفاضل به فذهب من قال ما لا يقول الله تعالى
طعوا وشربوا ونحوه فباح عقلا وما زاد على ذلك فمحظور ومنهم من قال
بكل ما مست الحاجة اليه فباح وما سواه محظور ومنهم من قال بالجمع
على الحظر **وبعضهم** وهو ابو الحسن الأشعري والصيرفي **وقف**
وقال بل يلزم من الامتناع من غير ان يحكم بحظر ولا اباحه **والجواب** انما على

القول بالاباحة **انا نعلم قطعاً** حاله اي الاقتناع من
 غير ضرر عاجل ولا اجل **لعلنا نحن الاصاف** و **الاحسان** **وقبح**
الظلم من غير تفرقة ونعلم انتفاء الضرر العام بفقد الثألم والاعتقاد او ما
 الاجل فبنقه السمع اذ لو جونا انا نعاقب عليه لكان مفده ولو كان مفده
 لما جان من الله تعالى ان يخليها من الأدلة والله اعلم وتعالى هذه الجملة ثم الكلام في شرح
باب الثالث من ابواب الكتاب في المنطوق والمفروق
 وهو ما وصفان لما يدل عليه اللفظ العربي المنطوق وما يدل عليه اللفظ في محل النطق
 اي يكون حكماً اللفظ مذكور وحالاً من احواله فان افاد اللفظ معنى
 لا يحتمل ذلك غير **فصل في المقصود** **والله** اي دلالة ذلك اللفظ على المقصود
 قطعية والابنية ذلك بل افاد معنى يحتمل المقصود وغيره **فظاهر** اي هو الذي
 بالظاهر **والله** اي دلالة اللفظ على المقصود ظنية لاحتمال المذكور
قيل ومنه اي ومن الطاهر **العام قبل التخصيص** لأن دلالة الله على المقصود
 ظنية لاحتمال التخصيص ثم النص اما صريح وهو ما وضعه اللفظ ودل
 عليه دلالة مطابقة او دلالة تضمن **بخصوصه** يخرج العام فان الله
 اللفظ له خصوصية بل مع مساركة غير المقصود وذلك كقوله
صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشرة فان صريح في

بيان ما

بيان ما يجب فيه الركبان من ذلك حديث الغدير فانه صريح في المقصود
 ودلالة امامه امير المؤمنين صلى الله عليه وعنده اهل البيت وما غير
صريح وهو ما لم يوضع له اللفظ بخصوصه **واما ما لم يرد** اي يدل عليه
 اللفظ بالآخر فغير الصريح دلالة اللفظ على ما لم يوضع له وغير صريح ثلاثة
 اقاً اقتضاه واما واشارته وذلك لان امان يكون فيها مذكور اللان
 مقصود التكميل **فان قصد** فيها مذكور اللان بأطلاق اللفظ وهو لان امان
 يتوقف الصدق او الصحة العقلية او الصحة الشرعية عليه **فان توقف**
الصدق او توقف الصحة العقلية او الصحة الشرعية عليه اي على
 قصد ذلك الملازم **فدلالة اقتضا** اي فاللفظ يدل على ذلك المعنى دلالة
 اقتضا اي يقتضيه اللفظ وليس بنص صريح فالذي يتوقف الصدق عليه مثل
 قوله **صلى الله عليه وسلم** **رفع عن امتي الخطا والسيان** لم ترد في الخطا والسيان بل الرد
 المؤاخاة ونحوها والا كان ذلك بالانزال لم يرفع عنهم اذ المعلوم انهم بنون
 ويخطون فعلم ان المراد الموقر اخذه واللفظ لا يدل عليه **الصحة العقلية**
والصحة الشرعية بصرته بل يقتضيهما توقف الصدق على ذلك كما بينا والذي يتوقف عليه الصحة
 العقلية نحو قوله تعالى **واسئل القرية** فان العقل قاض بأنه لم يرد نفس القرية لان العقل العا
 قل لا يأمر غيره بسؤاله الا العقل فعلم انه اراد اهلها واللفظ لا يدل عليه صريحاً يقتضيه

وذلك واضح كاترى **فصل المفهوم وحقيقته ما دل**
 عليه اللفظ لا في محل النطق بان يكون حكمها لغير المذكور وحالا
 من غير احواله وهو بان مفهوم موافقه ومفهوم مخالف
النوع الاول متفق عليه وهو مفهوم موافقه وهو ان
 يكون اي يكون المفهوم من اللفظ اي المسكوت عنه موافقا
 للمنطوق به في الحكم المذكور فان كان فيه اي في المسكوت
 عنه **معنى الاول** اي ثبوت الحكم في المسكوت عنه او لا من ثبوته
 في المنطوق به **مفهوم** المسمى في الاصطلاح **الخطاب**
 نحو قوله تعالى فلا تقل لها اف فانه يدل على ثبوت الحكم وهو
 تحريم الضرب **بطريق الاول** فانه يعلم من تحريم التأفبق
 المنطوق به ان تحريم الضرب المفهوم منه او لا اذ اذله في هذه
 ابلغ والمقصود المنع منها وهما متفقان في الحكم وهو اثبات
 التحريم ومن ذلك فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل
 مثقال ذرة شرا يره فانه يعلم منه ثبوت الحكم وهو
 الجزا في المسكوت عنه وهو ما فوق المتقال **بطريق الاول**
 لانه اذا ثبت الجزا المكى بالقرينه في المتقال فما فوقه اولى

واخرى

واخرى وان لم يكن فيه اي المسكوت عنه **معنى الاول** بان يكون مساويا
 للمنطوق به في ثبوت الحكم وهو **الخطاب** اي معناه قال تعالى وتو
 منهم في الحق القول وذلك نحو قوله تعالى ان يكون منكم مشركون **ما دل**
 يعلون ما تدعون فانه اي هذا اللفظ يدل بالمفهوم على وجوب شي
الواحد العشر للاتحاد في الحكم وهو وجوب الثبوت لكن لا ينفك الاول
 ونحو ذلك والله اعلم **النوع الثاني** من انواع الحكم المفهوم
 مختلف بين العلماء فهم من يأخذ به اجمع ومنهم من يراه ومنهم من فصل
 واخذ البعض دون بعض وهو المختار **وهو** هذا النوع مفهوم المخالفة
 لتخالف المنطوق والمفهوم في الحكم كذلك قيل في تفسيره **هو ان يكون المسكوت**
عنه مخالفا للمنطوق به في الحكم اثباتا ونفيًا **وهو** هذا النوع من المفهوم في الاصطلاح
 الأصوليين **دليل الخطاب** اي الدليل الماخوذ من الخطاب فمفهوم من باب
 اضاقة الشيء الى حقه كافي حاتم فضله اي حاتم من فضله وكذلك دليل
 الخطاب اي دليل من دلالة الخطاب **وهو** اي مفهوم المخالفة **اقا** استه
 الاول **مفهوم اللقب** وهو في الحكم عما يتناول له الاسم مثل في الغنم ركاة فيفهم
 منه ان غير الغنم لا ركاة فيها مثل زيد في الدار فيفهم منه ان غير زيد ليس في الدار
 وهذا المفهوم هو **ضعفها** اي اضعف مفاهيم المخالفة لما يأتي **والاخر**

به **قليل** اي اقل من الاخذ بغيره من المفاهيم والصحيح انه غير
 مأخوذه اذ لو اخذه للزم الكفر ايل من قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وآله
 نفى الرساله عن غيره من الانبياء عليهم السلام ومن قولنا زيد موجود وعمر عالم وبكر قادم
 يفهم منه نفى هذه الصفات عن غيرهم قبل من نفى ما عن الله تعالى والوازم باطل ^{وهي الصفات}
 فكذلك المزموم ما وهذا اوضح كالتري وقيل انه يؤخذ به في السماء الاجناس
 كالفهم **والثاني من الصفه** وهو تعليق الحكم بصفه من الصفات اللفظ
 مثلا في الغم الساعه زكاه فان الغم صفتين السواء والعلى وقد علق الحكم وهو
 وجوب الزكاه بأخذ صفتيها وهو السوم ^{هذه الصفة} وهو أي اللفظ **اقول** بما قبله
والأخذ به أكثر من الأخذ بمفهومه القلب لان من اخذ بمفهومه القلب
 اخذ به من دون عكس قال الامام المهدي عليه السلام في شرح المعيار
 والصحيح انه لا يعمل به ايضا اما الأول فانه لا يلزم في قوله تعالى ولا تأكلوا الربا
 اضعا فامضا عقه جوارن اكل القليل منه اذ يفهم منه ذلك والمعلوم ان القليل
 والكثير على سوي في التحريم واما ثانيا فلان تعليق الحكم بالوصف لا يفيد نفيه
 اعني الحكم عما لا يتصف به بل انما ينتفى اما لعدم الدليل فيه فيبقى على الاصل
 او الدليل خاص اذ الصفه انما وصفه في الاخذ بالتوصيف في المعارف
 كما في جاني ربه العالم والتخصيص في النكرات كما جاني رجل عالم فلا يفيد الصفه

في المتأخرين

في المتأخرين المذكورين الاتوضيح الذي جاءه وتخصيصه انتم المعنى عن
 ليس بعالم اذ لم يوضع للتقييد وهو قصر الحكم على المتصف بها وفيه على سواه
 والله اعلم واعلم ان الذي اخذوا به المفهوموا اختلفوا هل يدل على
 الحكم عما هو وصفه له في اللفظ وعن كل ما يتلف به مثلا في قوله صلى الله عليه وآله
 في الغم الساعه زكاه هل يدل الصفه على نفى وجوب الزكاه عن المعلومه من
 الغم فقط او على نفيا عن المعلومه من جميع الاجناس الغم وغيرها قيل
والصحيح انها انما تدل على نفى ذلك الجنس الذي وقعت فيه الصفه
 كما الغم ولعل ذلك بالنسب واما بالقياس فيصير والله اعلم **والثالث**
مفهوم الشرط وهو تعليق الحكم على الشيء بكلمه او غيرها من ادوات الشرط
 اللغويه **قوله** اي مفهوم الشرط **قوله** اي فوق المفهومين المتقدمين
 في القوه والأخذ به أكثر من الأخذ بهما لان من اخذ بهما اخذ به من دون
 عكس **مثاله** قوله تعالى فان كن اولادكم فأنفقوا عليهم يفهم منه
 انه من لم يكن اولادكم فلا تنفقوا عليهم **واعلم** انه لا خلاف في انه
 يثبت المشروط عند ثبوت الشرط بدلالة ان عليه او هو انه
 بعدم المشروط عند عدم الشرط واختلفوا هل ذلك بدلالة ان عليه
 او هو متصف بالاصل والصحيح انه بدلالة ان عليه لان النسخة انما هي على اثرها

للشرط ويلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط والكم كونه كذا فائدة
والرابع مفهوم الغاية وهو استمرار الحكم الى وقت معلوم مثل قوله تعالى
 ثم اتوا الصبا الى الليل فهو 4 ارتفاع وجوبه عند دخول الليل وكذا قوله
 تعالى فانفقوا عليهم حتى يضع جملهم فهو 5 عدم الاتفاق عند وضع
 الحمل وهذا المفهوم هو **القون** اي من الثلاثة المتقدمة والأخذ به أكثر
 من الأخذ بما قبله لان من اخذ بما قبله اخذ به من غير عكس والمختار انه يؤخذ
 به لان وضع حرف الغاية لرفع الحكم عما بعده كما في المثالين المذكورين والام
 يتبين بالفعل اخر لانه بمنزلة قوله آخر وقت وجوب كذا أو وقت كذا **فقد**
 ارتفاع الوجوب عند دخول ذلك الوقت فكذا اذا قال ان كذا أو حتى كذا
والخامس مفهوم العدد وهو تعليق الحكم بعد معنى مثل قوله تعالى واجله
 وهم ثمانين جله مفهومه تحريم الريادة وهو ما حو من عند الأكثر **والسادس**
مفهوم نحو قوله تعالى انما الصدقات للفقراء أو كذا اما افاد القصر والاستثنى نحو ما الصدقات
 للفقراء واما انها لا تجب لغيرهم فنظوق فتأمل وكقديم الوصف على
 الموصوف الخاص وجعله مبتداء والموصوف خبر نحو العالم زيد غيرهم
 لا عالم غيره **وقيل هما** اي مفهوم العدد وانما وكذا اما افاد الحصر كقوله
 منطوقان اي يدلان على الحكم بالمنطوق لا بالمفهوم الافاده المختارة لعلية

وشرط الأخذ

وشرط الآخر مفهوم المخالفة على القول به اي عند من يقول به ويعمل
 بمقتضاه ثلاثة شروط **الاول** الإخراج **مخرج الأعل** اي ما قد اعتيد
 في أغلب الأحوال فأن كان كذلك لم يؤخذ به مثل قوله تعالى وربكم اللاتي
 في حجوركم لم يرد بدلك التقييد وان الربائب في الحجور حلالات لا جماع على
 تحريم الربيبه مطلقا لأن الغالب كون الربائب في الحجور ومن شأنه ذلك فقيده
 به لذلك الغالب لأن اللاتي ليس في الحجور بخلافه **والثاني** ان آيات المفهوم
 جوابا **السؤال** سأل عن المذكور عواء يسأل صلى الله عليه وسلم هل سائنه
 الغنم زكاة فيقول في سائمة الغنم من كاه فلا يؤخذ منه ان المعلومه
 لا زكاة فيها لان الوصف انما اتى به لمطابقة السؤال فقده لا لقيده **والثالث**
قوله او ياتي المفهوم لسبب **حادثة** فحده او لسبب **تقديم حرمان**
 في الحكم المسكوت عنه مثال **الاول** ان يقول في حفره صلى الله عليه وسلم ان هذا
 غنم سائنه فيقول فيها زكاة فانه لا يعمل بهذه المفهوم ومثال **الثاني** ان يقول
 المكلف ان في المعلوفه زكاة ولم يعلم بها في السائنه فيقول صلى الله عليه وسلم
 في السائنه زكاة فلا يؤخذ بهذه المفهوم لانه صلى الله عليه وسلم لم يرد التقييد
 بل اراد في **الاول** مطابقة السؤال وفي **الثاني** بيان انهما في السائنه كما في
 المعلوفه او غير ذلك مما يقتضي المذكور **بالأثر** وعلى العمل لانه لا يؤخذ بمفهوم

الخافه الا اذا لم يظهر لتخصيص تلك الصفة بالذكر فانه اخر غير في الحكم
 جماعه الوصف المذكور فان ظهرت له فانه فلا يؤخذ به والله اعلم واحتمل
الباب الرابع من كتاب في الحقيقة والحجرات في بيان لفظها
 ومعناها لغة واصطلاحاً ما لفظ الحقيقة فهو بها فعله وهي مشتقة
 من الحق والحق لغة الشئ ولكن حقت طه العدا على الكافرين ومن
 اسمائه تعالى الحق لأنه انشا واما معناها لغة فهو اما بمعنى فاعل
 لانه فعلاً قد يكون بمعناه كسميع بمعنى سامع فمعناها الثانية من
 قولهم حق اذ اثبت وهو ثابته فيما وضعت له واما بمعنى مقولها وعما
 ح المثبتة من حقت الشئ اذ اثبتته وهو كذلك في محلهما الأصلي فهذه
 معناها لغة فهي بهذا الاعتبار صفة واما معناها اصطلاحاً فقد
 بينه المصنف بقوله الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما له في الخطاب
 فالكلمة جنس الحد لأنها تشمل الحقيقة وغيرها ولم يقل اللفظة لأن اللفظة
 جنس بعيد من مثوله المراد وغيره بخلاف الكلمة فهي جنس قريب لخروج
 المراد منها وان وضعت فانها لا تسمى حقيقة ولا مجاز أو قوله فيما وضعت
 يخرج اللفظ نحو خذ هذا الفرس مشيراً إلى الكتاب والمجاز لانه يستعمل فيما
 لم يوضع له كالأسد في الرجل الشجاع وقوله في الاصطلاح الخطاب مجاز

المتعمل

المتعمل لكن في غير اصطلاح الخطاب كالصلاة مثلاً اذا استعملها
 الشارع في الدعاء فانه قد استعملها فيما وضعت له لكن في الاصطلاح
 اخر غير اصطلاحه وهذا الحد يشمل جميع اقسام الحقيقة والرد بالوضع
 اما في الحقيقة اللغوية فهو تخصيص اللفظ بما استعمل فيه واما في غيرها
 فهو عليه الاستعمال فهذا المعنى الحقيقة اصطلاحاً فالمتأخير بالنقل
 من الوصف إلى الأسماء كالنطحة والأكيلة فانها بالنقل اذلتان في
 الصفة فلا يقال شاة أكيلة ونطحة فان قلت فما يكون لفظ
 الحقيقة بعد استعمالها في هذا المعنى فقهاً **المتعمل** غير ثابت
 حقيقة عرفية ان كان استعمالها في هذا المعنى عابثاً فانه كان غير ثابت
 فهي مجاز لانها قد استعملت في غير ما وضع له في الأصل والله اعلم
وهو على المختار خمسة اقسام **القول** وهو ما استعملها الوضع الأصل
 فيما وضع له كالأسد للشيء المفسر والأفسان والفرس والسماء
 والأرض في سمائها المعروفة والوضع الأصل الثاني هو البشر
 واحداً جماعه على المختار وتحصل تعرفها بالأشياء والقرائن
 كالأطفال وطريق معرفتها بالنقل وهو بالتواتر فيما لا يقبل التسلية
 كالأرض والسماء والحر والبرد ونحوها والاباحاد في غير ذلك

فإن طريقه النقل عن أئمة اللغة فإن اتفقوا وهم عدد كثير لا يتواطأ
 مثلهم على اللب فقطعي كنص من القرآن الصريحه فإنها مما اتفق أئمة
 اللغة على أن معانيها ما دللت عليه واللفظية فتأمل والله أعلم **وعرفناه** وهي
 ما نقله العرف من معناه الأصل إلى معنى آخر وغلب عليه كالدابة لنفر
 الأربع بعد أن كانت في الأصل لكل مادياب وكالقارورة لما استقر
 فيها الشيء من الزجاج بعد أن كانت في الأصل لكل ما استقر فيه الشيء
 من أناء وغيره واشباهها كثير **واصطلاحه** وهي العرفية الخاصة وهو
 ما نقله ناس مخصوصون من معناه الأصل إلى معناه آخر وغلب عليه بينهم
 وذلك في اصطلاح النحاة لمخاطبة الرفع لعلامة الفاعل أو شابهه بعد
 أن كان في الأصل للارتقاء ضد الانخفاض وأصطلاح علماء الكلام في
 جعلهم الجوهر للتخبر بعد أن كان في الأصل للنفيس وما أشبه ذلك **وتشعبه**
 وهي ما نقله الشرع من معناه الأصلي **معناه** آخر وغلب عليه عنده
 وذلك كالصلوة لذكر الأدكار والأركان المخصوصة بعد أن كانت
 في الأصل للدعاء قال تعالى صل عليهم إن ادع لهم وقال لا عشي
 عليك مثل الذي صليت فاعطى ببيت نوما فإن الجنب الحي مططج حيا
 أي دعوت وكذلك الركاه فإنها في الشرع أم الأداء مال مخصوص بعد

أن كانت

أن كانت في الأصل المسماة وكذلك الضم في الشرع للأماكن مطلقا
 وكذلك الح اسم للعاده المختصه بالبيت الحرام بعد أن كانت في الأصل
 المقصد للشيء المعظم على حره التكرار **ودينيه** وهي اسم لنوع خاص من
 الشريعة وهي ما وصغه الشارع ابتداء بعد أن كان لا يعرف
 أهل اللغة لفظه أو معناه أو كليهما وليس من أسماء الأفعال كالصلاه
 والصيام والمصل والمصا والظاهر أن الواقع هو **القسم الثاني** وهو ما لم يعرف
 أهل اللغة معناه وذلك المومن والأيمان فمراده هي أقسام الحقيقة
 على الصحيح **والدليل** اثبات الشريعة وقوعها في لفظ الصلاه والركاه كالتين على
 اثبات الشيء أن الأيمان في اللغة التصديق وفي الشرع العبادات المخصوصة أنزلها الدين
 المعتبر بدليل قوله تعالى يعبدوا الله مخلصين له الدين ولهم صودبه العبادات
 المذكورة وغيرها لكن اكتفى بذكرها لأنها الأساس والدين المعتبر هو الاسلام
 لقوله تعالى أن الدين عند الله الاسلام والمراد به الأيمان حيث يقبل من متبغيه
 إذا كان غير لما قبل لقوله تعالى من يقبل منه وهو مقبول الجماعا فثبت أن
 الأيمان هو العبادات وهو المطلوب والله أعلم **واعلم** أنه قد يخرج عن الأربعه
 الأقايم الغلبة لأن اللفظ إذا أطلق بعد أن قد غلب شيء ففهم
 منه ذلك الشيء من غير قرينة هو الجان ليس كذلك والحقيقة خمسة

اقفاً متباينه ومنفردة ومترادفة ومسككة ومتواطئة وذلك ان
 تعدت لفظاً ومعنى أو لا **تعدت لفظاً ومعنى** فمتباينه كالإنسان
 والفرس فانهما تعدتا لفظاً وهو ظاهر ومعناً لأن الإنسان هو الحيوان
 الناطق والفرس هو الحيوان الصاهل وان تعدت كذلك فاما ان يتحد
 لفظاً ومعنى أو لا ان **اتحدت لفظاً ومعناً** منفردة ان فهي الحقيقة المنفردة
 وذلك كالإنسان في افرادة لانه يتحد لفظاً ومعنى وهو ظاهر وان لم يتحد
 كذلك بل **تعد لفظاً واتحد معنى** فمترادفة وذلك كالإنسان والناطق فان لفظها
 متعد ومعناها واحد ولو قال متساوية لكان أولى وان **تعدت معنى**
واتحدت لفظاً فان وضع اللفظ لتلك المعاني المتعددة باعتبار امر على المشترك
 تلك المعاني فيه اي في ذلك الأمر فشكله لكن ان تفاوتت تلك المعاني في
 استحقاق ذلك اللفظ باوليه أو اولوته اي بان يكون حصول اللفظ في
 بعض افراده قبل حصوله في الأخرى وأولى من حصوله فيه وذلك
 كالموجود القديم والمحدث فان لفظ الموجود حاصل في القدم قبل حصوله في المحدث
 أولى وانتم وسمى شككاً لأن النظر فيه يقع في الشك هل هو متواطئ من حيث
 اتفاق افراده في أصل المعنى اى مشترك من حيث تفاوت افراده في
 الاستحقاق وان لم تتفاوت افراده في استحقاق اللفظ بالتساوي فيه

متواطئ

متواطئ اذ صدق عليها على سواء كالإنسان والفرس فان صدقها على
 افرادهما بالتساوي وليس بعض الافراد أولى من بعض وتواطئ
 لتوافق الافراد في معناه من التواطئ وهو التوافق **وتعدت** اى ان
 بل اتحدت **حقائق تلك المعاني** لا ال على اللفظ بان يكون **فصل** كل حقيقة غير
فصل الآخر فهو الجنس كحيوان فان لفظه قد دل على معان مختلفة الحقائق
 كالإنسان والفرس والحمل والحمار وهو لا تتفاوت في استحقاق لفظ الحيوان
 وحقيقة الجنس هو القول على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو
 وهو ينقسم الى قسمين قريب وبعيد لانه ان كان تمام المشترك بين الماهية
 وبين جميع ما تشترك فيه كالحوان مثلاً فانه تمام مشترك بين الإنسان
 وبين جميع ما يشترك في الحيوانية فيكون ايضاً مشتركاً في المشترك
 بينه وبين بعض المشاركة في الحيوانية فهو الجنس القريب وان لم يكن تمام المشترك
 وبين الماهية وبين جميع المشاركة كما بل ينفردا وبين بعض المشاركات
 فيه فهو البعيد كالجسم النافي فانه تمام المشترك بين بعض الأنس
 وبين بعض المشاركات فيه وهو الشجر مثلاً واما بعض المشاركات
 فيه فليس تمام المشترك بين الأنس وبين ذلك البعض كالفرس
 اذ تمام المشترك الجسم النافي الحساس المتحرك بالارادة **والا**

تختلف حقائق تلك المعاني بل اتحدت **فهو النوع كالإنسان فان**
لفظه قد دل على معان متحدة الحقيقة كزيد وعمرو وكبر وحالد وهي لا تتفاوت
في استحقاق لفظ الإنسان وحقيقته النوع المقول على كثرة المتفكر
الحقيقة في جواب ما هو **وبعضهم يعكس** ويقول ان اختلفت حقائق
تلك المعاني فهو النوع وان اتحدت فهو الجنس وهذا هو اصطلاح الأ
صوليين فأزعم قالوا المندرج كالإنسان والمندرج فيه كالحيوان
نوع والأول اصطلاح اهل المنطق وعلى اصطلاح اهل الأصول يقال
للاتفاق في الحقيقة نجاس وللأختلاف تنوع **وان وضع اللفظ**
الواحد للمعاني المتعددة لا باعتبار اشتراك فيه بل انما وضع اولاً
لشيء واحد ثم حصل الاشتراك من بعده من جهة تعدد الواضع **فهو**
المشترك اللفظي اذ الاشتراك في اللفظ فقط وذلك كعين الجارحة
والجارحة فتسمية كل واحد منهما عيناً ليس باعتبار اشتراكهما فيه
اذ الواضع الاول وضع العين الجارحة مثلاً فقط والثاني وضع الجارحة
فقط فلما تعدد الواضع حصل الاشتراك بخلاف لفظ الحيوان
فانه موضوع الإنسان والفرس والجمال وغيرهما باعتبار ام
اشتركت هذه الأشياء فيه وهو الحيوانية اذ الواضع وضعها كلها

يتصف بها

يتصف بها والله اعلم **فصل** **اما لفظ الجارح** فهو من **نوع** فعل
لان اصله مجوز أعلا اصل وجاز بان نقل وحركه حرف العلة
الى ما قبله ثم قلبت الفاء واما معناه في اللغة فهو انما بمعنى المصد
وهو الجوارح او بمعنى مكانه او من مانه لأن مفعلا يتعمل لمرئيه
الثلاثة المعاني ثم استعمل للكلمة الجارحة اي المتعدي به مكانها الاصل
واستعماله فيها مجاز لغوي لاستعماله في غير ما وضع له لعلاقة وهي
الجزئية ان نقل من المصدر لأنه جزم منه والجواز ان نقل من اسم
المكان **قيل** **والأشبه** ان ينقل من اسم الزمان لعدم العلاقة بينه
وبين الجارح واما استعماله في المعنى المصطلح عليه فهو حقيقة عرفية
خاصة **والله اعلم** والمعنى المصطلح عليه **هو الكلمة المستعملة في**
غير ما وضعت له في اصطلاح الخطاب لعلاقة مع قرينه قوله
الكلمة جنس قريب للحد وقوله المستعملة احتراز من الكلمة قبل
الاستعمال وبعد الوضع فإنها ليست حقيقة ولا مجاز وقوله في
اصطلاح الخطاب متعلق بقوله وضعت اي لا يشترط ان تكون
مستعملة لغير ما وضعت له الا في اصطلاح الخطاب ولو استعملت
فيما وضعت له في الاصطلاح اخر ذلك كاصلاحه اذا استعملها

الشارح في الدعاء كما في قوله تعالى وصل عليهم فأنزل عليه مجاز وان
 كانت سجع فيما وصفت له لكن في اصطلاح آخر وقوله لعلاقه اي
 بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي واحتراسه عن الغلط نحو استعمال
 الأرض في السماء فإنه لا يكون مجاز لعدم العلاقة بينهما والعلاقة
 تتعلق ما بين المعنى المجازي بالمعنى الحقيقي وسيأتي تفصيله بقوله مع
 قريبه اي تدل على انه لم يرد معناه الحقيقي قوله في اصطلاح التخطيب
 تشمل المجازات كلها اللغوية كالأسد للرجل الشجاع والشرعي
 كالاستعمال الصلاة في الدعاء والعرف في العام كالاستعمال
 الدابة في كل ما يدب والعرف في الخاص كالاستعمال الجوهر في
 النقر والديني كالاستعمال الإيمان في التصديق مطلقا **واعلم**
 الجاز لا يقف على نقل العرب بمعنى ان لا تقتصر في التجوز على ما تجوزت
 فيه على الصحيح بل اذا صحى العلاقة فلكل ان يتجوز ويعد ذلك كمال
 البلاغة واما العلاقة المعتبرة مع المجاز من كل احد **واسم**
 فالصحيح انه لا بد من اعتبار العرب لهما فاذا وجدت العلاقة المعتبرة مع المجاز
 من كل احد والله أعلم **وعو** اي الجاز باعتبار العلاقة نوعان **مرسل** ان كانت العلاقة
 غير المشابهة كالسبية اي اطلاق السبب على المسبب كقولهم رعبنا

الغيث

الغيث اي البتة لان الغيث سبب فيه او العكس اي اطلاق المسبب
 على السبب نحو شربت الأثم اي الخمر لان الأثم سبب عن شرب الخمر او
 او تسمية الشيء باسم التثنية كاليه التي هي حقيقة في الجازحه اذا استعملت
النعمه كما يقال لفلان على يد اي نعمه **اطلاق** اسم الما الجوز على الكل كاطلاق
اسم **العن** التي هي الحقيقة في الحدقه اذا استعملت **الريه** وهو
 الجاسوس او العاكس على تسميه الجوز باسم الكل كتسميه السورة قرأنا
 وغير ذلك علائق المجاز كما هو مذكور في موضع **واسم** ان كانت
 العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي المشابهة فان ذكر المشبه به
 واريد المشبه فمن الاستعارة الحقيقية **كالب** **للرجل الشجاع**
 وان لم يذكر المشبه به بل ذكر ما هو من لوازمه مضافا الى المشبه به
 الاستعارة بالكناية كقولهم اظفار المنية نسبت بفلان مشبه
 المنية بالسبع وذكر ما هو من لوازمه وهي الأظفار وضافه الى المنية
 وان ذكر ما عاقر والتشبيه المجازي **يكون** مفردا كما تقدم من الأمثلة
 وقد يكون **مركبا** اذا كان وجهه منتركا من متعدد **ما يقال للمتردي**
امرا **الند** **تقد** **رجلا** **وتوخر** **احرى** فقد شبه صورة تردده في ذلك
 الأمر بصورة تردده من قائل يذهب فتارة يرد اليها فيقه من رجلا

وتلزم لا يريد فيؤثر أخرى وقد اترع وجه التشبيه من متعدد كما
تري وقد يقع المجاز في **الأسناد** فقط اذا كان الى غير من حوله وهو
المسمى بالمعقل مثل قولهم **جدة** ومنه قولهم **شعرى**
سيد كرى قوى اذا جردهم **جدة** وفي الليلة الظلماء يفترق البدر
ومثل قوله تعالى واخرجت الارض **الظلمة** اتقاها فاسناد الاخراج الى الارض
مجاز اذ المجاز هو الله تعالى وقد يقع فيها اي في المفرد والاسناد جميعا كقوله
لمن تحبه احيا في التحال بطلعتك اي سرتي رؤيتك فاستعمل الاحياء
في السرور والالتحال في الرؤيه وهذا مجاز في المفرد ثم اسند الاحياء
الى التحال وهو مجاز في الاسناد لأن المحيي هو الله تعالى **والاستيفاء**
في ذلك ان في الحقيقة والمجاز وما يتعلق بذلك في آخر وهو في المعاني
والبيان فربما الذي ذكره المصنف هو الذي يليق بهذه الفن ومن اراد
الاستيفاء فليرجع الى ذلك **واذا ترد الكلام بين المجاز والاشتراك**
اي اذا ورد لفظا يحتمل المعنيين وتردد بينهما هل حقيقة في احدهما مجاز
في الآخر او مشترك بينهما **جمل على المجاز** في احدهما والحقيقة في الأخرى
ان يحتمل على انه مجاز في احدهما ومجاز في الأخرى ولا يحمل على
انه مشترك وذلك كالنكاح فإنه يحتمل ان يكون حقيقة في العقد مجاز

في الوطن

في الوطن وانه مشترك بينهما حقيقة فيهما فيحمل حيثما على انه
مجاز في الوطن **حقيقة** في العقد ولا يحمل على انه مشترك بينهما لأن
المجاز أكثر وأغلب من الاشتراك علم ذلك بالاستقراء والظن
يقض بأن المفرد يلحق بالأغلب ولأنه قد يكون ابلغ من
الحقيقة فان قوله كذا شغل رأسي شيئا ابلغ من ثبت ولأنه لا يحمل
بالفهم اذ يحمل مع القرينه عليه ومع غيرها على الحقيقة بخلاف الاشتراك
عند خفا القرينه فإنه لا يفهم منه شيء على التعيين ولأن المجاز يمكن
فيه قرينه واحدة والمشتراك لا بد فيه من قرينتين **ويتميز**
المجاز عن الحقيقة بأمر من هاتين يميز **بعدم الطراد**
في كل ما يصلح له كخلة الرجل الطويل فقط ولا يطرد في كل طول فلا يقال
للجدار الطويل خلة بخلاف الحقيقة فإنه لا تطرد **ومنها صدق** بخلاف
الحقيقة كما يقال للبلية ليس مجاز ومنها استعمال اللفظ مع القرينه وهي
امام قال كقولك رأيت اسدا في يده سيف او حامي له كان يحمل على
القوم رجل شجاع فيقول اتاكم الأسيد او تستعمل اللفظ في المستحيل
كقوله تعالى واسأل القرينه **ومع ذلك** من قرائن المجاز واصابع
قرائن الحقيقة فمنها ما سبق فرم جماعة من أهل اللغة الى أحد

المعنيين بدون قرينه فان يدل على ان اللفظ حقيقة في ذلك المعنى
 كما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم لما سمع قول العباس بن فداء
 ايقم نهرين ونهب العبيد بين عيينة وبنو النضير
 قال اقطع لسانه تجوزا في تكينه بالعطاف متبادرا الى فهم بعضهم
 ان المراد القطع حقيقة اي بالكين وتسبق الفهم اليه لعدم القرينة
 فلا يدل ذلك على ان اللفظ حقيقة فيما سبق الفهم اليه لان السامع
 لو لم يعلم ان الواضع وضعه له لم يسبق فهمه اليه لا دون غيره
 واما تبعد اللفظ عن القرائن حيث سمعنا العرب يعبرون
 باللفظ واحد عن معنيين لكن لا يتعملونه مع احدهما الا بقرينه
 فيكون اللفظ في المعنى الآخر حقيقة كاللفظ الأسد فانه يستعمل
 في الرجل الشجاع وفي السبع الفرس لكن في الرجل بقرينه وفي
 السبع بعيرها وان ينص امام في اللغة على ان هذا اللفظ
 حقيقة او محاور ونحو ذلك من القرائن كثير **ابن الجوزي**
ابن الجوزي في الامور والاشياء اما الامر فالصحيح انه حقيقة
 في الصيغة المخصوصة اسبق الفهم عند اطلاقه الى ذلك من دون قرينه
 وهي قول القائل **لغيره افعل او نحو ذلك** الاستعمال في الامور

قوله افعل

قوله **افعل** قوله افعل او نحوه جنس الحدود يخرج النهر ونحوه فعل الفعل
 والافعل واسم الفعل بعده نحو نهر ال وقد ياتي بصيغة الجر كقوله تعالى
 والوالدات يرضعن اولادهن كما ياتي الخبر بصيغة الامر كقوله تعالى
 صلى الله عليه وسلم ان لم تستحي فاصنع ما شئت اي صنعت ونحو ذلك قوله على حرة
 الاستعلاء يخرج ما كان على حرة التفل وهو الدعا نحو اللهم اعف عني وما
 كان على حرة التساوي وهو الالتباس كقولك علمي بي او بك برتبة
 او على كذا ومنهم من اشترط العلو ومنهم من لم يشترطها والاول هو
 المختار والفرق بين العلو والاستعلاء ان العلو هو ان يكون الطالب اعلى
 رتبة من المطلوب منه فان تساوى فالتماس او كان الطالب دون
 المطلوب فهو الدعا والاستعلاء هو الطلب الاعلى وجه التلاذليل
 بعلاؤه ورفع صوته وحاصله ان العلو صيغة المتكلم والاستعلاء
 صفة الكلام وقوله في يد الماتنا وله اي الصفة ليخرج التهديه نحو
 اعمالوا ما شئتم **والمختار** عند اكثر من العلماء انه اي الامر **للوجوب**
 اي حقيقة فيه لغة **وشرعا** اما في اللغة فذلك لمبادء العقلاء
 من اهل اللغة **الذي لم يمتثل امر سيده** وهم لا يذنون على
 تركه فعمل الا والفعل الواجب فلو لانه حقيقة للوجوب لما فسر

التسوية والأباحان المخاطب في الأباحه كانه توهم كون الفعل محظورا
عليه فاذن له فيه مع عدم الحرج في تركه وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين
من الفعل والترك اخرج في رفع هذا الوهم بالتسوية بينهما وعلاقته التسوية
هي المضادة ايضا لأن التسوية بين الفعل والترك مضادة لوجوب
الفعل والدعا كقول القائل اللهم اعف عني وهو طلب الفعل على سبيل التضرع
والعلاقة فيه هي الطلب والتعجيز كقوله تعالى فأتوا بسورة من مثله فليس المراد
بطلب اتيانهم بسورة من مثله لكونه محالاً والعلاقة بينه وبين الأحياء
هي المضادة لأن التعجيز انما هو في المستحالة والأحياء في الممكنات
والتعجيز كقوله تعالى كوني قدرة خاسئين فليس المراد ان يطلب منهم ذلك
لعدم قدرتهم عليه لكن في التعجيز يحصل الفعل اعني كونهم قدرة الأمانة
ومعناها التحيز الانتقال الى حاله مترنه لأن التسوية هو الله والأمران في العمل
ومنه قوله تعالى سبحان الذي سخر لنا هذا أي ذلله وأمانه لتركه والعلاقة فيه
مشابهة معنوية في وقوعه وفعل الواجب والأمانة كقوله تعالى كون تجاره
أوجد يد أفليس الغرض طلب ذلك منهم لعدم القدرة عليه ولا يحصل منهم
ايضاً بل المقصود قلة المبالاة بهم والعلاقة فيه هي المضادة لأن الأحياء
على العباد تشريف لهم بما فيه من رفع درجاتهم بدليل قوله صلى الله عليه وسلم

التقربونهم مثل اداء

التقربونهم مثل اداء ما فرضت عليهم وكان قال ولا تتقربوا كقولك لمن يا ويكفرته
افعل كذا والعلاقة فيه هي الطلب ونحو ذلك كثير مما يرد بصيغة الأمر ولم يرد بها الوجوب هذا
واعلم ان الأمر واجب مقيد بالأمر وهو حمل عليها وان لم يقيد بالأمر حمل
عليه وكذا الفور الترخي لأن ذلك قد بينه الله عليها وان لم يقيد بالأمر غير
مقيد بشيء من هذه القيود فقد اختلف فيه من حريتين احدهما هل
يدل على المرة ام على التكرار فقول يدل على المرة وقيل يدل على التكرار عند الضرر
والشك في لا يدل على المرة ولا على التكرار بل يقيد طلب الماهية من غير اشعار
بأمرها الا انه لا يمكن ادخال تلك الماهية في الوجوب بأقل من مرفعة
من ضرورة تلك الأمور به محينة يدل عليها من هذه المحينة فتأمل اما
انه لا يقتضي التكرار فلان الأمر ما بعد متمثلاً بمره واحدة ولا انه لا يدل
على المرة فلانه لو ورد مقيداً بالمكان تكرر أو لو ورد مقيداً بالمرات نقصاً
لما دل عليه الأمر واما اذا ورد مقيداً بشرط كقوله تعالى وان لستم حينئذ فاعلموا
او بصيغة كقوله والشارق والشارقة فاقطعوا ايديهم فليس يتكرر الأمر
عند تكرار شرطه او صفته من قال بذلك في الأمر المطلق قال به هنا ومن قال
انه لا يدل على ذلك فقد اختلفوا على ثلاثة اقوال فقول لا يقتضي الامر به
اللفظ والامر به **القياس وقيل** يقتضيه من جهة اللفظ أي هذا اللفظ

قد وضع للتكرار وقيل وهو المختار انه لا يقتضيه لفظا يقتضيه من حرج
 القياس اما انه لا يدل عليه من جهة اللفظ فلانه لو قال طلقها ان دخلت
 الدار لم يلزم تكرار الطلاق بتكرار الدخول بل يعد **لا** وذلك مبره ذلك
 معلوم لغيره شرعا ولو كان يقتضيه لتكرار كالمو قال كلما واما ان
 يقتضيه قياس فلان ترتب الحكم على الشرط او الصفه فيفيد كونه اعم له
 الحكم فتكرار ذلك الحكم بتكرار علته كالحكم في القياس الثاني هل يدل على الفور
 ام على التراخي فمن قال بالتكرار قال بالفور ومن لم يقل به فقد اختلفوا فقيل يفيد
 الفور اي وجوبا وقيل انه يفيد التراخي اي جوازا **والمختار انه لا يدل ايضا**
على الفور ولا على التراخي بل يدل على الطلب الفعل **واما يرجع في ذلك**
 الى المهر والتكرار الى **الشرائط** الدالة عليها اما على المهر كما في الحج واما على التكرار
 كما في الصلاه والزكاه والصيام **والمختار ايضا انه** اي الامر اذا كان بفرض وقت
 معين **لا يستلزم جوب القضا** ولا الاداء فيما بعد ذلك الوقت اذ المفعول
 فيه **واما يعلم ذلك** اي جوب القضا **بذليل اخر** غير الامر لقوله تعالى
 فعد من ايام اخر وقوله صلى الله عليه وسلم من ناس صلاته او صيامه فليصلها اذا
 ذكرها وذلك لاننا تعلم ان حكم ما بعد الوقت حكم ما فعل قبله فكما لا يجب الفعل قبل
 الوقت الا بذليل كذلك بعد اذ الشئ صالح ولا يجتمع ان يعلم الله تعالى

ان المصلحة

مكتبة
 جامعة
 القاهرة
 رقم
 ١٠٠٠٠٠٠٠٠

ان المصلحة في الفعل في وقت معين دون ما قبله وما بعده وايضا
 فان الوقت كالمعلق بمكان فكان العلق بمكان لا يقتضي
 الفعل في غير ذلك المكان كذلك هذا كما اذا قال لعبد اضرب يدك
 في الدار لم يلزم منه ضربه في غير الدار اذ المفعول في الدار **والمختار**
العلمي نحو صلى ركعتين وصلى ركعتين **فصل في تكرار الامور**
تكرار الامر اتفاقا بين العلماء اذ لو لم يقتضيه لكان الثاني تأكيداً
 للاول ولم يعد التأكيد بولاء العطف عن العرب او نقل فان ورد في
 المعطوف ما يقتضي التأكيد كالتعريف نحو صلى ركعتين وصلى ركعتين او غير نحو
 اقبل ربه او اقبل ربي او وقع التعارض بين العطف والمقتضى للتكرار
 والقرينة المانعة منه المناسبة للتأكيد فيرجع الى الترتيب بينهما
 فان ختم مرجح رجوع اليه والاوجب الوقف **وكذا** اذا تكرر الامر
 بغير حرف عطف نحو صلى ركعتين فانها تقتضي تكرار
 الامر بوجبه **على القول بالمختار** لان فائدة التأسيس وجوب يقتضي
 التكرار اما جازيا اخر الاظهر من فائدة التأكيد الاول وجوب التكرار وكذا يقال الا
 فانه خير من الاعادة ولا نه اذا انفرد كل واحد منهما اقتضاها بطلوا فكذلك
 اذا اجتمعا لان ذلك مقتضى اجل الامر والله اعلم **والقوله**

Copy ing University

ذلك من تعريف **الباني** نحو صلي ركعتين صلي ركعتين فاد التعريف
 ح العهد الخارج فيكون عبارة عن الأول لأن اعارة المتكرر معرفة
 يقتضي الإيجاب فهو من باب وضع الظاهر من وضع المضم فكأنه قال
 صليهما أو غيره من أهل القرائن المقتضية ان الثاني عبارة عن الأول
 كعادته استقاماً فإن العادة قاضية بأن المراد ان يقيب
 ماء يربل به العطش وذلك يحصل بمرة واحدة ونحوه من هذه اليوم
 فإن ذلك كله يقتضي ان الثاني تأكيد للأول فلا يقتضي الأمر للتكرار ح والله
اعلم واذا ورد الأمر بشي مطلقاً غير مشروط بما لا يتم الابه وجب
تحصيل الامور به وجب ايضاً تحصيل ما لا يتم الابه حيث كان ما
 لا يتم الامور به الابه **مقدوراً للامور** قوله مطلقاً غير مشروط بغير
 ان يرد الأمر مشروطاً بما لا يتم الابه نحو قوله اصعد الصطح ان كان
 التسليم منصوباً فإنه لا يجب عليه الصعود الا حيث وجد منصوباً ولا يجب عليه
 تحصيل ما لا يتم الصعود الابه اعني نصب السلم لان الأمر لم يوجب
 عليه الصعود الا حيث وجد منصوباً لا غير وقوله وكان مقدراً للامور آخره
 مما لا يدل تحت قدره المكافى نحو تحصيل القدم للقيام وكذا المقدرة فإن
 الواجب وان لم يحصل الا بها فليس يجب تحصيلها اذ ليست داخله في

المكاف وكذا الأسباب الوجوب كالوقت للصلاة كالتكليف فإنه
 لا يجب تحصيلها وان الواجب لا يتم الا بها فاذا حصلت هذه الشروط
 وجب تحصيل ما لا يتم الواجب الابه سوا جعله الشارع شرطاً للفعل
 وان كان يتصور وجوده بدونها كالطهارة للصلاة ولم يجعل شرطاً للنية
 يلزم فعله كترك الأصدا في الواجب وفعل ضد المحرم او عاده
 كأدخال جزء من الرأس في عسل كل الوجه وجزء من الشاق في ستر كل
 الركبة وجزء من الليل في الصبا وانما وجب كذا لانه يجب ما امر به الحكم على
 كل حال لا يقتضي وجوب تحصيل ما لا يتم الابه لأن العلم قطعاً ان لا يمكن
 عن الخروج عن حيز الأمر الابه الذي يتوقف عليه وهذا يقتضي
 وجوبه اذ لو لم يجب لكان الأمر كأنه قال افعل كذا احتماً وانتهى في
 فعل ما لا يتم الابه وهذا يستلزم بما لا يطاق او نفى الحكم وهو لا
 يصدر من حكيم فاستلزم ذلك ان الأمر بالشئ امر بما لا يتم الابه
 فهذا هو المختار عند الأكثر **وقيل** ان الأمر بالشئ لا يقتضي وجوب
 ما لا يتم الابه مطلقاً سوا كان شرطاً او غير شرط **وقيل** يجب بالأمر
 مطلقاً **فيل** ولا حفا في ان وجوب الشرط الشرعي واجب معلوم قطعاً
 اذ لا معنى لشرطية سوا حكم الشارع ح انه يجب الاتيان به عند الاتيان

بذلك الواجب فلا نزاع في ذلك وإنما النزاع في أن الأمر بالشئ
 هل يكون أمراً بما لا يتم الإبه ومجاهاً والله أعلم **والصحيح** عند الأكثر
 (من أئمتنا والمحققين) أن الأمر بالشئ ليس **نهيًا** عن **شئ** **ضده** إلا في المعنى
 ليخالف المفهوم فإن مفهوم الأمر مضاف إلى شئ والنهي المصنف
 ولا في اللفظ لأن مفعله الأمر ففعل ذلك الأمر نفس النهي عن ضده
 مثلاً إذا قال تحرك فإن ذلك بعينه نهى عن الكون لأن فعل الحركة
 هو عين ترك الكون قيل وهذا الخلاف يعود إلى الفعل المأمور
 به هل يسمى تركاً لضده أو يسمى طلباً **نهيًا** عن ضده فيجوز لفظياً والله أعلم
والعكس وهو أن النهي عن الشئ ليس أمراً لضده والخلاف فيه كالأول
فصل في النهي قول القائل لغيره لا تفعل أو نحو ما
الاستعلاء كما رجا ذلك القائل لما تناوله النهي وهذه القيود كلها قد
 عرفت في حد الأمر فلا حاجة إلى إعادة تراو نحو لا تفعل حرمت عليك أو
 نهيتك ونحو ذلك **والنهي يقتضي مطلقه** **الامر** على ترك النهي عنه
 وذلك لأن المطلوب بالنهي مع الإطلاق أن لا يكون للنهي عنه حالة وجود في جميع
 الأحوال التي لا يفعل لذات المثابة كلف عن هذا الفعل والمعنى المكلف عنه إلا أنه
 لا يوجد فإذا وجد في حالة فقد حالف ولم يعتزل النهي بخلاف الأمر فإن المطلوب

فيه ثبوت

فيه ثبوت المأمورية وإيجاده فتمت وقد امتثل فتأمل والله أعلم
لا مقيد بشرط أو وقت أو نحوهما نحو لا تفتح بابك إن لم يكن عندك
 أحد أو ليلاً فإن هذا لا يدل على دوام ترك النهي عنه بل لا يدل إلا على مرة
 واحدة فيقتل بالترك مرة عند حصول القيد وهذه المرة تتعبد أول
 أحوال وجود القيد وقيل بل القيد أيضاً يقتضي الدوام كالمطلق وهذا هو الأقرب
 لأنه قد ثبت اقتضاؤه للتكرار مع الإطلاق ومع التقييد أظهر الأثرى
 أنه قال بالتكرار في الأمر المقيد بمثل ذلك من لم يقل به في الأمر المطلق كما
 تقدم **وبدل النهي على قبح النهي عنه** فيكون حقيقته في الحضرة
 الكراهة **لإفادته** أي النهي عنه لأنه معنى الفساد في الشئ عدم ترتيب
 ثمراته وإثارة عليه والمعلوم أن المنه عنه وقرتب ثمراته وإثارة عليه
 وذلك كطلاق البدعه فإنه منهى عنه وثمرته وهي انفساخ النكاح
 وأفعه ولو كما يقتضي الفساد لما وقعت وكذا البيع وقت النداء
 فإنه منهى عنه وثمرته وهي اقتضاؤه حاكمه على الجنازة **فيما**
 في الظرفين جميعاً وهو كونه مطلقاً يقتضي الدوام لا مقيد
 وكونه **بديل** على قبح النهي عنه لإفادته والله أعلم **باب**
أبو بكر في كتاب في العموم والخصوص

Copying University

والإطلاق والتقييد العوم مصدر عوم أي شمل والخصوص

مصدر خص يخص وهو خلاف العوم وأم الفاعل عا أو خاص **العام**
وهو اللفظ المستغرق لما يصلح له من دون تعيين مدلوله ولا تعدده

قوله اللفظ جنس الحد قيل ولو قال الكلمة كان أولى لأن اللفظ جنس
بعيد للحد وبه لأنه يطلق على الماهل والمستعمل والمفرد والمركب بخلاف
الكلمة وقوله المستغرق خرج به ما لم يستغرق كالنات في سياق الأثبات
كرجل ورجلين ورجال فأنزلت استغرق جميع ما يصلح له أما في الخبر
نحو جاني رجل فلا يعي وما في الأمر نحو ضرب رجل فأن يعي عموم البدل أي
يصدق على كل واحد به لأن الآخر وكذا إذا كانت النكرة عدده عشرة
فأنزلت استغرق جميع العشرة وقوله لما يصلح له احتراز عما لا يصلح
له فأن عدم استغرق اللفظ لا يمنع من كونه عاما وذلك لمن فأنزلت لا
تستغرق إلا العقلاء وعدم استغرقها لغير العقلاء لا يمنع من عمومها والمراد
بالمصلاحيه أن يصدق عليه في اللغة وقوله من غير تعيين مدلوله ولا
عدده ليخرج نحو الرجال المعروفين ونحو عشرة فأنزلت ما وإن استغرقا ما
يصلح له وكان مع تعيين المدلول له والعدد فلا يسر بعامين ومنهم من
يراد في الحد موضع واحد وذلك ليدخل فيه المشترك إذا استغرق

جميع

جميع أفراد معين معنى واحد كالمعين إذا أريد بها المبصرة في قولك
رأيت العيون فأنزلت استغرق جميع ما يصلح له من هذا المعنى وإن
لم يستغرق غيره صلاحته بما وضع ثاب غير هذا الوضع ومخرجه أيضا
المشترك إذا استعمل في حقائقه فإنه يصدق أنه مستغرق لما يصلح
له وليس بعامة لتعدد الوضع فتأمل والله أعلم وهذا القيد يدخل المشترك
باعتبار مخرجه باعتباره كاترى والخاص بخلافه وهو اللفظ الذي
لا يستغرق ما يصلح له **والخصيص** خراج بعض ما تناوله **العام**
أي إخراجها بما يقتضيه ظا اللفظ من الأرادة والحكم لأن الحكم
نفسه ولا عن الأرادة نفسها فأن ذلك الفرد لم يدخل فيه ما حتى
يخرج ولا عن الدلالة فأن الدلالة هي كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهمه على
وهذا حاصل مع التخصيص هكذا ذكره بعض المحققين والتخصيص
بفتح الصاد هو العام الذي أخرج عنه البعض والتخصيص بكسر هاء هو
المخرج بكسر الهمزة والمخرج حقيقة هو إرادة المتكلم وقد يطلق مجازا على
الدال على التخصيص تسمية للدليل باسم المدلول **والفاظ العوم**
الموضوعه له التي لا يفرم منها عند الإطلاق سواء كثيرة منها **جميع**
وهي استعملان في كل شيء سواء كان من أول العلم أو من غيره **فيها أسماء**

الاستفهام **والنحو** من المعقولات **والغیر** في الأغلب أي لمرها
 وابن وانا في المكان ومتى وإيان في الزمان وهذه تستعمل تدخل فيه
 الاستفهام أو الشرط جميعا **ومنها النكره المنفیه** بما ونحوها من
 حروف النفي نحو ما من رجله لا رجل فأنها في سياق النفي تنقيح العموم
ومنها الجمع المضاف نحو عبيدي وعبيدك في قولك أكرم عبيدي
 أو عبيدك من يد بخلاف غير المضاف إذا لم يعرق نحو أكرم عبيد أفان
 ليس يعا لأنه كرجل فكما أن رجلا لا يعم الا عموم البدل **ومنها**
 في قولك اضرب رجلا كذلك حال وعبيد لا يعم الا عموم البدل **والله اعلم ومنها**
الموصول الجنس أي الذي يراد به الجنس نحو الذي يأتي في قوله
 درهم لا الذي يراد به الدرهم بأقسامه لان حكم الموصول حكم
 المعرف باللام في اقسامه **ومنها المعرف بلام الجنس** الذي
 يراد به الاستغراق مفردا كان ذلك المعرف مثل ان الانسان لفس
 خسر **والمتكسر** والسارقه فلهذا تعميم المفردات **او جمعها نحو**
 العبيد ورجال والأفراس والناس وهذه تعميم الجموع لان التقيد
 العموم فيما دخل عليه فأن دخلت على مفرد افادة العموم في الأفراد
 وان دخلت على جمع افادة في الجموع وفائدة هذه انه يتعدى الاستدلال

به في حال

به في حال التي النهر على شبه حكمه لفردانه انا حصل التقى والنهر
 على افراد عن الجموع والواحد ليس بجمع وهذا معنى قوله ولا يلزم من نفي
 الجموع نفي كل فرد والام من النهر عن النهر عن كل فرد **والاختيار** عند الأكثر من
 العلماء **ان المتكلم** اذا خاطب المكلفين لمخاطب هو داخل في عموم
 خطابيه وهو الحكم الذي وفيه الكلام أفان **ج** **يدخل في عموم** متعلق
خطابه لتناول صيغة الخطاب بحسب اللغة سواء كان أمرا أمرا من حسن
 اليك فأكرمه فالتكلم داخل في عموم الأكرام أو شبهة مثل من حسن اليك
 فلا ترنه أو خبر نحو والله بكل شيء عليم ونحو ذلك فوجب ان يتناول في التركيب
 ومنهم من قال لا يدخل الا بقرينه كونه متكلما وايضا يلزم في قوله تعالى
 خالق كل شيء والصحيح الأول لما ذكرنا من ان اللفظ يتناول ولا يمنع من
 ذلك كونه متكلما وما قول الله تعالى خالق كل شيء فخصص بالعقل قلت
 وما يدل على ان المتكلم يدخل في عموم كلامه قوله تعالى كل شيء هالك
 الا جوهرا اذ لو لم يدخل لما صح الاستثناء والاستقيم جعل الاعم عن غير في
 ذلك ولا جعل الاستثناء منقطعاً وذلك ظاهر فتأمل **والاختيار ايضا**
ان يحكى العا للمخ او الذم لا يعطى عموم بل يبقى كذلك فثبت الحكم في
 جميع متساوياته مثاله قوله تعالى ان الأبرار لفي نعم وان الجفار لفي عذاب

والدين يكزنون الذهب والفضة الآية فيعم ذلك كل ذهب وفضة
 في وجوب الزكاة ونقل عن الشافعي خلاف ذلك حتى قال الصبي بانه
 ان الذهب والفضة ليس عاما فلا تدخل فيه حتى تجب فيه الزكاة بناء على
 ان سوق الكلا في قوله تعالى الذين يكزنون الآية للذم لا للمحج
 الزكاة في كل ذهب وفضة قلنا هو عام بصيغته وضعا ولا منافاة بين
 المدح والذم وبين التعميم **والمختار ايضا ان محو قول القائل والله اكلم**
ومثل ان اكلت عاما في دفعه للته التي هي المأكول وغيره لانه في سياق
 النفي والشرط فيكون عاما لكل مأكول ولا يختص بنوع دون نوع واذا
 كان كذلك كان كالفاء العموم **فيصح تخصيصه** بان يكون شيئا
 معينا او زمانا او مكانا معينا او استثناء ذلك فاذا قال اريدت
 اني لا اكلت التمر او في زمان كذا او في مكان كذا او الما التمر لم يحث
وقيل لا يصح تخصيصه اذ لا تعميم فيه بما ذكر فيه اذ هو حقيقة
 الفعل من غير نسبة الى شيء والحقيقة الذهنية لا يخلو بها زيادة ولا
 نقصان فلا يصح تخصيصها **قلنا نعم** ولكن نفي الحقيقة انما
 يتحقق بالنسبة الى كل مأكول ولذا يحث بأي اكل اتفاقا وهذا معنى
 العموم فوجب قبول التخصيص كسائر العمومات والله

اعلم

اعلم **واعلم** ان منشا الخلاف ان يكون فعلا متعديا لم يكن
 مقيدا بشيء وقحا بعد النفي او الشرط كما صور في الكتاب والمختار
 انه يجب العمل بالعام قبل البحث عن تخصيصه لانه المحصن في الشرع ليس بمتن بقائه
 العام على ظاهره فقد قيل ما من عموم الا وفيه حيلة التخصيص لا قوله تعالى
 والله بكل شيء عليم واذا كانت كذلك لم يحصل من بقاء العموم على ظاهره
 بعد البحث واذا لم يحصل من لم يحجز العمل به مع الشك فيجب على المطلاع على
 العموم الوقوف عن العمل به حتى يحصل البحث وقد قيل ان هذا اجماع ومنهم من
 نقل عن الصري في حواشي العمل عند الاطلاع عليه حتى يوجد التخصيص وذكر بعض
 المحققين ان خلاف الصريح انما هو في اعتقاد عموم قبل دخول وقت العمل به
 فانه قال اذا ورد لفظ العام لم يدخل وقت العمل به **وجب اعتقاد**
 عموم ثم ان ظهر له تخصيص تغير ذلك الاعتقاد والله اعلم نعم واذا وجب
 البحث عن التخصيص لنا الباحت اذا لم تجد ظن فقهه اذا كان ذلك بعد الاطلاع
 على ما يصح التخصيص به ولا يجب البحث اذ العلم بالعدم لا يتصور والله
 اعلم وكذلك المختار ان ما وضع لخطا المشاهدة **مثل يا ايها الناس يا ايها**
 الذين امنوا فمروا بغيره خطابا للموجودين فقط **لا بد من** **يوجد** بعد عدم الابدال
 غير الخطا من اجماع او قياس او ما عجز الصيغة فلا يدخل

Copy ing University

وذهبت الخنا بيله الى دخولهم في الخطايا مع العوجودين قلنا المعلوم
 قطعاً انه لا يقال للمعدومين يا ايها الناس ونحوه وانكاره
 مكابره وايضاً فانه لا يتناول الصبي والمجنون اذا لا يخاطبون بمثل
 ذلك لقصورهم عن الخطايا واذ لم يتناولهم مع وجودهم فالمعدومون
 او الابان لا يتناولهم اذ تناولهم بعد والله اعلم **والمختار ان خطاب**
 المذكور الذي يتناول عن الخطايا بعلامه كالسليم وفعلوا
 لا يدخل فيه الا انما ارجاع اهل العربية على ان مثل ذلك جمع مذكرا هو
 جمع مسلم وفعل ولا نزاع في ان المسلم وفعل فاعل المذكر خاصه
 وكذلك جمعه **واما دخول النساء في عموم ذلك** وفيما اشبهه
 مثل يا ايها الذين امنوا او نحو ذلك اذ هو **بنقل الشرح**
 لدخولهن لحمل الصحابه والتابعين ما كان كذلك على الجنين
 وذلك دليل خارجي ولا مانع من دخولهن به ولذا لم يدخلن في
 الجهاد والجمعه في قوله تعالى فجاهدوا فاسعوا لعدم الدليل
واعلم ان الصيغه التي يصح اطلاقها على الذكور قد توضع بحسب
 المادة المذكورة مثل الرجال والنساء في انهما لا يتناول النساء
 وقد يوضع لما هو عم مثل الناس ومن وما والنزاع ايضا في انهما يتناولهن

وقد يكون

وقد يكون بحسب المادة موضوعه لعلها وموجب
 الصيغه المذكورة نحو مسلمين وافعلوا وهذا
 هو المختار فيه ذكره عن ذلك بعض المحققين **او**
بالغلب عطف على قوله او بنقل الشرح كما بينا او بالغلب
 للذكور على الانثى **الاشتركتهم** في صفة الايمان كذلك المختار
ان ذكر حكم الجملة لا يخصه ذكره اي ذكر الحكم مرة ثانية **لعمري**
 يعني اذا ورد بعد العام احكام لا يتأتى الا في بعض افرادهم لم يكن خصصا
 لذلك العام مثال قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لغيرهن
 ثم قال لا تدركه لعل الله يحدث بعد ذلك امرا يعني المراجعة وهي الثانية
 في البائن فعلم ان المراد الرجعي الاول عما لا رجعي والباين فيبقى حكم
 عومه ولا يخصه ذلك البعض كذا ذكره بعض المحققين
 في بيان هذه المسئلة **وكذا عود الضمير الى بعض افراد العالم** يقتضي
 التخصيص بمعنى انه اذا ورد عام وبعده ضمير يرجع الى بعض
 ما يتناولها العام فان عود الضمير الى ذلك البعض يقتضي تخصيص
 العام ببقية عومه مثال ذلك قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن
 ثلاثة قرو فمنها عا **الرجعيات** والبائنة ثم قال ويحولن **احق**

بردهن والضمير يعود الى الرجعية فقط لا الى البوائين اذ الزوج
 الاملك جعز فيبقى الاول على عمومته فلا يخصه عود الضمير الى البعض
 اذ لا تنافي بين ذلك اي بين انه يذكر بعد الحكم لا ينافي الا في بعض
 افراده وبين بقاء العام على عمومته ولا بين عود الضمير الى بعض افراد العام
 وبين بقاء العام ببقاء العام على عمومته في هاتين الصورتين جميعا اذ يجوز
 ان تخص بعض مدلول العموم بحكم دون البعض الآخر لا تنافي في ذلك
 والموجب للتخصيص هو التنافي او ما يجري مجراه فلا يحمل على التخصيص العت
 يحصل ذلك اذ يتبع العمل به من كل وجه فيصار الى العمل به من وجه
 ومثالا ما يجري مجراه اذ يقتلوا المشركين الموالين اهل الذمة ف شامل **والله اعلم**
والمخصص بكسر الصاد للعام قد يقدر ان المخصص في الحقيقة هو اراده
 المتكلم وانه يطلق مجازا على العام الدال على التخصيص وهو المراد هنا
 فالتخصيص بهذا المعنى قسمان **متصل** و**منفصل** لانه اما ان يستقل
 بنفسه او لا يستقل ان استقل فهو المنفصل وان لم يستقل فهو متصل
فالمخصص المنفصل خمسة اقسام **الاول الاستثنائي** وهو قسمان
 متصل وهو المخرج من متعدد بالاولا واخواتها مثل قاتل القوم الا يريد
 ومنقطع وهو المذکور بعد الاول واخواتها غير مخرج مثل قاتل القوم الاحرار

وتسميه

وتسميه او مستثنا مجازا كذا في الاكثر اذ لا يتبادر من لفظ الاستثناء
 الا المحصل **والعلم** انه قد اختلف في تقدير الدلالة في الاستثناء في مثل
 قول القائل على له عشرة الاثلاثه لانه يسبق الى ذهنه التلفظ
 المتناقض لانه قولك عندي له الاثلاثه اثبات لثلاثه في ضمن
 العشرة ونفي لباقيها فتكون مثبتة منفيه وهو محال وقد ورد في كتاب
 الله تعالى الذي لا ياتي به الباطل من بين يديه ولا من خلفه فاحتمل في ذلك قيل المراد
 بقوله عشرة الاثلاثه سبعة ولفظ الاثلاثه في ذلك كالتخصيص غير الاستثنائي فيكون
 غير دخل في المستثناه منه وهذا غير مستقيم للقطع بانه من قال استثنيت الجارية
 الانصاف لم يريد استثنى نصفها من نصفها لانه كان يراد ان يعود الضمير
 من نصف الجارية في قوله الانصاف الى المراد بالجارية ذلك والمعلوم
 انه الجارية بكاملها ولا كما متخفقا وايضا قد اجمع اهل اللغة على ان الاستثنائي
 اخراج واخراج الامع الدخول وقيل بل قولنا عشرة الاثلاثه كماله وخرج
 اسبعه فكان لسبعة سبعين احدهما سبعة والاخر عشرة الاثلاثه
 فلا دخولا ولا اخراجا وهذه القول ضعيفان لانهما لا يمتثلان لاج
 بالاتفاق ولانه خارج عن قانون اللغة اذ الاسم مركب من الالف
 الفاء ولا مركب من حرف اوله وهو غير متناقض ولا متناقض اعاده الضمير الى

بعض اصنافهم في الانصاف **وقيل** هو الصحيح المنفرد عنه ما على اثنين
 القولين من اشكال ان المراد بعشر وعشرة باعتبار الأفراد ثم اخرجت
 الثلاثة والاسناد فما حصل بعد الاخراج فلم يستد الا الى سبعة
 والله اعلم فكانه قال المخرج منها ثلاثة له على فلا يناقض فحصل من هذه
 ان الاستثنى **علم القول الأول** تخصيص **وعلى القول الثاني** تخصيص
 القول الثالث محل الأول انه يختص اذا لا يمتثل سواه **الثامن**
الخصصة المتصلة الشوط وهو في اللغة العلامة وهو منه اشترط
 الساعه او علامتها وفي الشرع ما يتوقف عليه تأثير المؤثر لوجوده وقولنا
 تأثير المؤثر يخل فيه كونه جرمه وشرطه وقولنا لوجوده يخرج عنه فان
 التأثير والوجود كلاهما متوقفتان على ما بخلاف لشرطه فان تأثيره
 وجود المؤثر لا يتوقف ليدل انما يتوقف عليه تأثيره فقط كما احصاه فانه تأثيره في الجسم
 لتوقف تأثيره في الجسم فانه عليه وجوده الزا فلان يتوقف عليه لان البكر قد ترقى
واعلم ان الشرط ثلاثا فاف شرعا كما مثلنا وعقليا كما يقال الحياء
 شرط في العلم ولعوي كما هو اكرم الناس ان كانوا علماء فقصر شرط الأكرام
 على العلماء دون غيرهم وهذا هو المراد هنا وهو الاستثنى فيما سياتي من
 وجود الاتصال من انه ياتي بعد الحمل المتعاقبه وجوده الى جميعها لا يفرق بينها

على الصحيح

على الصحيح كما سياتي **والقسم الثالث** الخصصة المتصلة
الصفة نحو اكرم الرجال العلماء فان التقييد بالعلماء يخرج لغيرهم بشرط
 فيه ايضا وجوب واذ كانت بغير الجمل عادت الى جميعها الا لقرينة
والقسم الرابع المتصلة **الغاية** وغاية الشيء طرفه وشمها
 وله بالفظان احدها الى مثل اتعوا الصيام الى الليل والثاني حتى نحو ولا
 تقربوهن حتى يطهرن واما بعد الغاية مخالف لما قبلها ان كان معها
 محكوم عليه بنقيض ما قبلها لانها لو لم تحذف في الحكم لم يكن الحكم متريبا ولا
 منقطعاً فلا تكون الغاية غايه والله اعلم واما ادخال جزمه في الليل
 في الصور وجوب غسل **الرفق** مع الساعد فلا احتياطاً فخرج
 لما بعدهما من الحكم وخصه به وهي كالتى تقدم في وجوب الاتصال والعود
 الى الجمل المتقدمة **والقسم الخامس** الخصصة المتصلة **بذل**
البعض كقولك اكرم الناس قريش فان ذكر قريش يقتضي تخصيص الناس بهم واعلم
 ان المشهور من الخصصة الاربعه الاول اما هذا فزاده المصنف تبعاً لابن
 الحاجب فربما اقام المخصص وانما تعلم ان بعضها مخرج
 المذكور كالاستثنى والغاية في قولك اكرم الناس الا زيدا واتعوا
 الصيام الى الليل اخرجت من يد او الليل من الحكم وبعضها مخرج بغير

المذكور كالثلثة الباقية وأما في قولك أكرم الناس ان دخلوا الدار
وأكرم الناس العلماء وأكرم الناس قريشا خرجت من لم يدخل الدار وغير
العلماء وغير قريش من المحاكم فتأمل **والمختار** عند الأكثر من العلماء انه
الشأن **لا يصح تراخي الاستثنى** عن المستثنى منه بل لا يبعد من الاتصال
لفظا ان يفصل عنه ويتراخا **قد نفس** **ولتق ريق** او نحوهما من معال
او تفكر ما استثنى مما لا يبعد عنه مفصلا في الخرف وقد روى عن ابن
عباس رضي الله عنهما جوار التراخي قيل الى شره وقيل الى سنة وقيل ابد
وعن بعضهم يجوز الى اربعة اشهر وعن آخرين في المخلص فقط والصحيح
هو الاول بدليل قوله **صلى الله عليه واله وسلم** من خلف عن شيء ورأى غير خير آمنه فليأتني
الذي هم خير ثم يكفر عن يمينه معينا وكان يجوز تراخي الاستثنى لخير
بيخرها لأن الاستثنى اسرل فاذا لم يعينه فالأقل من ان يخير بينها وايضا
لوجاز لم يقطع بعضهم بجملة من طلاق او عتاق او نحوهما يجوز ان يرد
عليهما الاستثناء انصرفا عن طاهرهما فيصيرهما مصادقه وان كان
ظاهرهما الذب والعكس اي كافا فان علم ان قائله لو قال على ما نهى ثم قال
اشهر الا عشرة قطع بكذبه وعد كلامه اخو والله أعلم **واعلم**
انه لا خلاف في امتناع الاستثنى المستغرق وانه باطل سواء كان

مثل المستثنى

مثل المستثنى منه او اكثر وخلاف ايضا في جواز استثنى الأقل اي دون
النصف ويبقى فوق النصف واحتلف في استثنى الاكثر حتى يبقى دون
النصف وفي استثنى المساوي حتى يبقى النصف المستثنى **والمختار**
انه يصح استثنى الاكثر حتى يبقى دون النصف المستثنى منه وكذا
المساوي ومنهم من خرج منها لنا وقوع ذلك وانه دليل الجواز وذلك
في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من تبغى من
الغافلين وهم اكثر من غيرهم بدليل وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين
فدلت على ان الاكثر ليس بمؤمنين وكل من ليس بمؤمن غاي وقوله تعالى
والبقرة والخم حرمنا عليهم شحوا الا ما حملت ظهورهم يريد شح
الطهرون والجنب والحوايا يريد ما حوس عليه من الشحم وهي المبايع
من الأمعاء او ما اختلط بعظم وهو الشحم الا اليه فريده حرمنا مستثناه
من الشحم من انزاحلالهم وهي اكثر الشحم كما ترى وايضا
فان العلماء قد اجمعوا على ان القائل لو قال على له عشرة الا تبغى
يصح هذا الاستثنى ولم يمتدحهم فثبت وذلك دليل على جوازه
لغة والام يقع الاتفاق عليه عادة ولانه جازي ولو قلنا الى لزوم
العشر هو يكون الاستثنى لغيره كما في المستغرق واذا خالف استثنى الاكثر

فالمأوى بالاولى والمختار ايضا انه اى الاستثنى من النفي اثبات
لما استثنى نحو ما عندى له عشرة ادر حما فمروا اثبات للدرهم عند اكثر
خلاف الخفيفة مخرج مما قبله غير محمول عليه بالشبوت اللفظ والمعنى لما اللفظ
فلعمد ما يدل عليه هذا التصدير واما المعنى فلان الأصل عدمه والدليل على ما
ذهبنا اليه ان المعتمد في دلالة الالفاظ هو النقل عن اهل العربية
والمنقول عنهم انه كذلك وايضا فلو لم يكن اثباتا لما كان قول القائل
لا اله الا الله توحيدا لان المعنى التوحيد في الالهية عما عدى الله عز وجل
واثباتها له فاذ لم يدل هذا اللفظ على اثبات الالهية لله تعالى بل كان مكوئا
عنه فان شطرت التوحيد والعلم بانه توحيد فثبت ما قلنا وكذا العكس
وهو انه من الاثبات في قيل وهو اتفاق لانه عند الحنفية موافق للحكم
الأصل برأيه الزم والظاهر انه يتفق عندهم للأجل الاستثنى
وعندنا للاستثنى ولنقل ذلك عن اهل العربية والمختار انه اى الاستثنى
بعد الجمل المتعاطفة اى المعطوف بعضها على بعض قيل بالاولى فقط
وقيل مطلقا اى بالاولى وغيره وقيل بل الاولى ان يفضل ففى بل والاولى لا يرجع
الى الجميع وسائر حروف العطف كالواو فاذا عرفت هذا فلا نزاع في انه يمكن
انه يرجع الى الجميع والى الاخير واما الخلاف في الظهور والمختار عند اكثر

انه ظاهر

هذا هو المختار
في قوله تعالى
ما عندى له عشرة

انه ظاهر في انه يعود الى الجميع فيحمل على انه استثناء من كل واحد
منهما القريبه تصرفه عنه وتقتضى العود الى بعضها مثاله
قوله تعالى الذين يرمون المحصنات لم يأتوا بأربعة شهداء
فاجلدوهم ثمانين جلده ولا تقبلوا لهم شهادة ابد الا لو كانوا هم الفاسقون
الا الذين تابوا وهذا الاستثنى واقع بعد ثلاث حمل
الاولى امر به والثانية نهي به والثالثة خبر به فيعود الى جميعها
فلا يحكم بنفى الثانية وقبل شهادته فكان القياس سقوط الحد
لكنه حق لا دمي فلا يسقط الا باسقاطه فلا يعود الى الاستثناء
اليه لقيا القريبه وقيل بل الظاهر رجوعه الى التي تليه فيخرج عن
الفق فقط ويقتضى الجمله وعدم قبول الشهاده **والدليل** على
ما ذهب الى الجمهور ان المعطوف يصيرها كالجمله الواحدة لان العطف
انما كان عطف المفرد الواحد على موقع الخبر لانه يصيرها بمنزلة ام
واحد كما اذا قلت اضرب الذين هم قتلهم وورقه وزناه الامم بتا عاد
الاستثنى الى الجميع اتفاقا لانها بمنزلة خبر فكذا الجمله في قولك اضرب الذين قتلوا
وشرقوا الامم قالوا ما يصلح فارقا والله اعلم فان ثم قربه يقتضى
عود الاستثناء الى البعض وجب ان يعود الى ذلك البعض فقط كما يحصل تنافي

بين الجمل او اضرب عن اولها مثال التناهي في ضرب بن قيم والفقراء
 هم اصحاب الشافعي الا اهل الببل الفلاني فالجملتان متنافيتان لاختلاف
 فيها في النوع فيعود الاستثنى الى الذي يليه والمجمله الاولى
 مستقلة بنفسها لانها في نوع اخر ومثال الاضرب بن قيم ثم تضرب
 عن هذا الكلام وتقول قريشا الا الاضرب فان الاستثنى يعود
 الى الذي يليه فقط فتأمل والله اعلم ولما فرغ من بيان
 المخصص شرع في بيان المحصل المنفصل فقال **اما المنفصل**
 وهو الذي يستقل بنفسه **فالكاتب والسنة** باقيا **والاجماع**
والقياس والعقل والمفروء على القول به فربما المخصص
 المنفصل هو في قسمان لفظي ومعنوي فاللفظي هو الكتاب والاجماع
 والمعنوي الاجماع والقياس والعقل والفعل والتقرير اما الكتاب
 والسنة فقد اختلف في تخصيص بعضهما ببعض **والكتاب** عند اكثر
 من العلماء يجوز تخصيص كل من **الكتاب والسنة** بمثل اي
 يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة اما الكتاب بالكتاب
 فقد قيل انه اجماع وقيل بل منعه بعض الظاهرية لنا وقوه كثير من
 ذلك قوله تعالى **اولا الاحمال** اجمل من اهل البيت يضمن جملته فانه مخصص

لقوله تعالى

لقوله تعالى **والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن** بابشرين
 اربعة اشهر وعشر الا ان هذا عام للحاملا وغيرهن فخصص به
 بالاول لان عدتهن ليست بالاشهر فقط بل بتمام الوضوح
 فايها تقدم لم يحكم به بل ينتظر الاخر ونحو ذلك كثير وايضا قال تعالى
تيسرنا لكل شيء والقرآن شيء والتخصيص نوع فيبين نفسه والماضي
واما السنة بالسنة فالمختار اذ قد وقع وهو ليل الجواز وذلك
 في قوله **صلى الله عليه وسلم** ليس فيما دون خمسة اوسق صدقه فانه
 مخصص لقوله **صلى الله عليه وسلم** افما سقت السماء العشرة لان هذا يتناول
 فيما دون خمسة اوسق وقد خرج بالاول وكما يجوز تخصيص
 الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة يجوز تخصيصها **بسايرها**
 اي بغير المخصص المنفصله فمجرد تخصيص الكتاب بالسنة
 والاجماع والقياس والعقل والمفروء وكذلك السنة اما
 تخصيص الكتاب بالسنة بأفامها فذلك جائز على المختار بل كان
 قوله تعالى **واقر اجاز** اتفاقا وان كانت احاديا جائزا على المختار بل وقوه
 فان قوله تعالى **واحل لكم ما وراء ذلكم** عام يدخل فيه جواز نكاح المرأة
 على غيرها خلتها وقد اجمعت الصحابة على انه مخصص لقوله **صلى الله عليه وسلم**

الصحيح كما اذا قل الشارع الخ واجب على الناس فان العقل قاطع في خروج
 من الاثر من الخطا من هذا العموم وذلك تخصيص **اما** التخصيص
 المكتوب **والسنة** بالفروم فان قل من قال به صح التخصيص به سواء
 كان مفرودا موافقا ومفرودا مخالفا كما اذا قيل في مفرود المخالف
 في الغم زكاة فريضة **اما** المعلوفه وغيره انما يقول في الغم **الساعة**
 زكاة فيدل بالفروم على ان ليس في المعلوفه زكاة فيخصص
الارو او انما مشأه بالخالفه لانه اضعف فيثبت الموافقه بالاولى
والتواتر من الكتاب والسنة يجوز تخصيصه **بالاحادي** وقد
 مر حقيقة فريضة جملته **التخصص** المنفصله على المختار وقد ذكرناها
 امور غير هذا منها عود الضمير الى بعض العام ومنها ذكر حكم بعض
 جملة بعد ذكره لجمعها وقد تقدم ذلك ومنها **السبب** **والمتعار** عند المحققين
انه لا يقصر العموم الى سببه ولا يخص به بل يبقى العام على عمومته
 بمعنى انه اذا بنى على سبب خاص سواء كان ذلك السبب سؤالا
 ام لا فربما يعتبر بعموم اللفظ او بخصوص السبب المختار ان لم يعتبر بعموم
 اللفظ لا بخصوص السبب **مثاله** في السؤال قوله **صلى الله عليه وسلم** حين
 بئرضاء خلق المأطروا لا ينحسه الا ما غير لونه وطعمه وشمه ومثاله

في غير السؤال

في غير السؤال قوله **صلى الله عليه وسلم** حين مر شباه يمينه وهي ميسرة **اما**
 فيج فقد ظهر فانه في هاتين الصورتين يعتبر بعموم اللفظ فيحكم بطهارة
 كل ما لم يتغير احدا وصافه وطهارة كل اهاب بالمال بل لا يبالغون في اعتبار
 خصوص السبب فيحكم بطهارة بئرضاءه واحدا يشاهد يمينه بذلك
 فقط وهذا ضعيف لانه الصوابه **رضي الله عنهم** تمت اكثر العمومات مع
 ورودها في اسباب خاصة منها اية اللعان وهي نزلت في حلال ابن ابيه
 ومنها اية الظهار وهي نزلت في سلمه بن صخر ومنها اية الشرفه وهي
 نزلت في شترقه المجن او رداء صفوان على الخلاف واحتمال كون تعديده
 الحكم في مثل هذا العلم بذلك من ضرورة الدين **الخطا** احتياجه الرفع
 الظهور لا احتياجه جزم بنفس الخطا والله اعلم وهذا الخلاف اذا كان العام
 مع قطع النظر عن السؤال وفيما بالمقصود مستقلا بنفسه واما اذا كان
 غير مستقل بدون السؤال فانه تابع السؤال في عمومته وخصوصه اتفاقا
 فاذا قال هل يجوز الوضوء بما البحر فقال نعم كان عاما واذا قال هل يجوز
 في الوضوء بما البحر كان خاصا **والله اعلم** **ومنها** مذهب الراوند للعموم
والاختيار انه لا يخص العام **مذهب** **راوند** يعني ان الصواب اذا ورد
 حديثا او عمل بخلافه فان مذهب لا يخص مثال ذلك ما روي عن ابن

عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لادينه فاقتلوه وكان
 يدل ذلك في حق الرجال دون النساء فانه لا يخص العموم عند
 الاكثر بل يبقى على عمومته تقتل المرأة لاختلافها في العموم وكذا اذا كان مدعيه
 ولم يكن الراوي منهم قال يخص بذهبه وبعضهم مطلقا وبعضهم اذا
 كان هو الراوي للعموم والصحيح انه لا يخص مذهب الصالحين لان
 العام حجه ومذهب الصالحين ليس بحجه فلا يجوز تخصيصه به والتركيب ليل
 اخير دليل وذلك لان يجوز كون مخالفة للعامة تدعى دليلا يخص
 انما هو في ظنه وما ظنه المجتهد دليل لا يكون دليلا عنه غيره ما لا يجعله بعينه
 ويعلم وجه دلالة **ومنها** العادة **ومنها** المختار عند الجمهور **ومنها** يخص
 العام **بالعادة** يعني اذ وردت في تناول انواع من المتناولات والمخاطبون
 انما يعتادون نوعا واحدا مما يتناولون العام يأكلونه فانه لا يخص ذلك
 العام بالعادة بان يكون المراد به ذلك النوع خاصة مثل ان يقول
 حرمت الربا في الطعام فانه اذا تناول البر وغيره والمفروض ان عاده
 المخاطبين يتناول البر فقط وعند الجمهور بان حرمت الربا يعم كل
 مطعم لان المعتد يتناول الاطعمة وبعضهم يتناول العادة فيخصص
 بالبر **ومنها** هو **الاول** لان اللفظ عام اللغة وعرفا ما في اللغة فذلك ظاهر ما في

العرف

العرف فلان لفظ الطعام لم يطر عليه عرف بلفظه اذا المفروض ان البر فقط واللفظ
 العام على عمومته فيجوز العمل به حتى يدل دليل على تخصيصه والاصل عدمه ما
 اذا فرض انه قد صار لفظ الطعام حقيقة عرفية في الكلام لانه لا يرد
 فلا عموم **ومنها** اذا كان المخاطب كسب من مملتين احدهما معلومة
 على الآخر على ما في الظاهر في الاول شي ان يضمن في الثانية اذا لم يظهر في الاولى شي اذا
 ذلك وكان ذلك هذا المضمون في الجملة الثانية مخصصا بشي فربما يكون
 المضمون في الجملة الاولى مخصصا بذلك الشي او لا الذي عليه الجمهور ان هذا
 ليس من التخصيصات **وانه** لا يخصص لعموم ما ظهر في الجملة الاولى المعطوف
 عليها **بالتقدير** الذي حصص به **بما في الصلوة** وهو ما اضمن **مع العام**
المعطوف عليه ونعم من يوجب التخصيص **بذلك** مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
 الا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذواتهم في عهده فالتقدير عند من اوجب التخصيص
 هذا ولا ذواتهم في عهده بكافرتين **الجملة** في الحكم لان حروف
 العطف يقتضي ذلك ولما كان الكافر المعاهد يقتل بمثله علمنا ان الكافر
 المسمى عن قتل المعاهد به في قولنا ولا ذواتهم في عهده هو الحر فيخصص
 بذلك فيكون التقدير فيه بكافر حرين واذا كان كذلك وجب ان يقتل في المعطوف
 عليه حرين ايضا كما قدر في المعطوف فيخصص الكافر الاول به لان الثاني كذلك

فحينئذ يقتل المسلم بالذم في العموم قوله تعالى النفس بالنفس واختارنا هذا
 لا يقتضي التخصيص لان الواجب للعموم في المذكور والمقدر محقق لوقوع
 النكره في سياق النفي والمخصص موجود في الثاني وهو النفي والاشتماع
 دون الأول فوجب القول بخصيص الثاني لوجود محصنه دون الأول
 لعدم فتأمل والله اعلم **والمتأخر عند المصنف ان العا بعد محصنه**
 بأي المحصنات المتقدمة لا يصير مجازا فيما بقي داخل في صيغة العموم
 دون التخصيص بل حقيقة فيه وذلك لان تناوله للباقي قبل التخصيص
 كان حقيقة وذلك التناول بعدة باقى فكان حقيقة والذي عليه أكثر
 العلماء انه يصير مجازا في الباقي مطلقا لان الصيغة حقيقة في الاستغراق
 فلو كانت حقيقة في البعض ايضا لزم الاشتراك وقد تقدم انه
 اذا دار اللفظ بين المجاز والاشتراك حمل على المجاز وايضا فانه
 لا يحمل على البعض الاقرينه وهي علامة المجاز واما ما ذكره
 فالجواب عنه انما كان تنواله للباقي قبل التخصيص حقيقة له الله عليه وعلى سائر
 الأفراد لا عليه وحده فتأمل وعند بعضهم انه اذا خصص متصل بالشروط
 والاشتماع وحده حقيقة وان خصص بمنفصل كالكتاب والسنة ونحوهما مجازا
 عند المحققين انه يصير تخصيصا **الحكم** تخصيص الأمر والنهي فيهم من معناه

لانه يلزم

لانه يلزم منه الكذب فلا يصح الا في الاستحسانات كما مر والنهي اذا لا يحتمل
 صدقا ولا كذبا بخلاف الخبر في احتمالها فاللحق للعموم فيه يقتضي الاخبار
 عما تناوله اللفظ **والمتأخر عند المصنف** ان ذلك فيلزم كذب احدهما وايضا فانه
 نفي فيصدق النفي فلا يصدق هو ولا يصدق النفي والاشتماع وهو محال فاذا
 ثبت انه كذب فلا يقطع لانه كلاما الحكيم منزله عنه والصحيح هو الاول به ليل
 وقوعه كثيرا والله خلق كل شيء وهو مخصص بالعمل كما تقدم وتناول
 من كل شيء وهو كذلك لانها لم توات من كثير الاشياء والثرها **والجواب**
 عما قالوا المنع من ذلك لان الحكم لنا يثبت بعد التخصيص كما تقدم
 في الاستشأن من الاسناد انما يكون بعد الاخراج والثاني فلان صدق
 النفي انما هو بقيد العموم لا مطلقا فعني قوله لم يوات من كل شيء اعلم به
 العموم وقوله او نلت اي على جهة التخصيص فلم يتوارد النفي والاشتماع على وجه
 فلا تنافي ومنهم من منع من تخصيص الأمر والنهي ايضا قال لانه بدأ **والجواب** انه انما
 يلزم البطلان الوارد للعموم من اول الأمر واما اذا لم يرد فلا اختصاص فيه علم انه
 لم يرد العموم فتأمل والله اعلم **واعلم** انه لا يصح تعذر العمومين في حكم
 قطعي عند جميع العلماء وذلك لسائل اصول الدين التي يستدل عليها بالشعبي
 كالوعد والوعيد ومثله الشفاعة وجوده كمن من القطعي انما لا يتعارض

لزم حقيقة مقتضاها فيلزم وقوع المتنافيين وهو محال ولا يلزم الرجوع
الى الترتيب لانه فرع التفاوت في احتمال النقيضين وذلك لا يتصور
في القطعي **ويصح التعارض في العام والخاص والعجوبة على المختار فيعمل**
بالتأخر منهما اذا علم تأخره ولكن اذا كان المعلوم تأخره هو العام كان
ناسخا للخاص وحجب ان يتراخا عنه وقتا يتسع للعمل بالخاص وتمكن
منه لانه شرط في النسخ على ما سياتي ان شاء الله تعالى وان كان الخاص
فان تراخا كتر اخی التاسع كان ناسخا لبعض ما تناوله العام وان لم يتراخ
كان مخصصا ان مبينا للراد بالعام **فاه جمل التام** فلم يعلم بها التأخر
منهما **المحاج** واخذ في الحادثة بغيرهما لكن لا يخفى انما يطرح من العام
ما يقال بل الخاص فقط دون ما عداه اذ لا موجب لسقوطه وهذا هو الذي عليه
الجمهور **وقال الشافعي والصحابه** بل يثبت العام على الخاص ومعنى بانه عليه العمل
في الخاص فيما تناوله وبالعام فيما عداه تقدم الخاص اناخر ام جمل التام
واما جبر ذلك عندهم **لمحصل العمل** جميعا فانه اولى من اطرهما وفي
الطرح احدهما وظاهر كلامهم ان ذلك **مبطل التخصيص** حيث تقدم العمل ولو
كان ورود العام متراخا عنه وقولون تقدم الخاص قرينه تشعب بانه ما ربه
العجوب بل المراد ما عداه وكذا حيث جمل التام خرج واما حيث تأخر الخاص فعلا

بالعام فلا اشكال في كونه تخصيصا فلهذا تحقيق مذهب الشافعي ومصلف
رحمه الله تعالى في هذا القول لما قالوا من ان العمل بحكم الله تعالى فيه
بالمعنى او حسب ما يمكن فلا يجوز انما هما واذلك ذلك لمصنف رحمه الله تعالى على
خلاف قاعده والله اعلم **فصل في المطلق والمقيد** هما اقرين
من العام والخاص فذلك يذكران في بابهما اما **المطلق** فهو ما دل اي
شيء دل على ماهية مجردة اي حقيقة من الحقائق غير مقيدة بشيء من
القيود فتخرج المعارف كلها القيد هال بعض معين وجميع الاستغراقا
نحو الرجال وكل رجل والرجل بالاشراق وحج معناها دل على حصه ممكنه
الصدق على خصص كثيره من الخصص المندرجه تحت مفهوم كل ذلك للرجل
مثلا واما **المقيد** فهو ما دل على اي على تلك الماهية لكن لا يخرج مجردة بل مع
زيادة قيد فتدخل المعارف كلها وجميع الاستغراقا وكذلك يدخل فيه نحو
رقبه مؤمنه فانها وان كانت شايعة في الرقبه المؤمنه لكنها قد خرجت
من شياخ ما لا نرا كانت شايعة بين الف مؤمنه وغير المؤمنه فليس
قيد بذكر القيد بل الشارح فتأمل **وهما اي المطلق والمقيد كالعام**
والخاص في جميع ما تقدم من الأبحاث وخصصان بزيادة بحث وهما انهما
اذا و في حكم واحد حكم بالمقيد اجماعا مثل ان يقول اطعم عييتما

محل لمرده بين معانيه واجماله اما بالاصالة كالعين او بالاعلال
كالخيار فانه قد يكون بين اسم الفاعل واسم المفعول ولكن بعد الاعلال واما
قبل فانه كان مبنيا بالحركة بالياء الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح وقد
يكون في اللفظ المركب وهو انواع منها ما هو في جملة اللفظ نحو قوله تعالى
او معوذ الذي يبيد عترة النكاح فانه متردد بين الاسقاط والزيادة
لانه ان اريد به الزوج فالمراد به الزيادة وان اريد به الولي فالمراد به
الاسقاط ومنها ما هو في مرجع الضمير حيث تقدم امر ان
يصالح ان يرجع اليها مثل قوله تعالى او لحم خزير فانه جرس فانه
يتردد بين اللحم والخزير ومنها ما هو مرجع في الصفة نحو جاني
علام يزيد الكاتب لاحتمال ان تكون الصفة لزيد او للغلام
ومثل زيد طبيب ما هو فأن الماهر محتمل ان يرجع الى زيد والى
طبيب ومنها ما هو في تعدد الجاز اذا عذر حمل الكلام على الحقيقة
مثل بل يده مبطون فانه بعد تعدد الحقيقة وهي الجاز متردد
بين مجاز الاحتمال ارادة النعمة و ارادة التشبيه وقد يكون في
غير هذه الأمور فانه هو المحل بأقامه واما المبين فهو قابل
اي مقابل المحل وهو ما يفهم المراد به تفصيلا وكما انقسم المحل الى مفرد

ومركب

ومركب فكل ذلك مقابل وهو المبين قد يكون مفردا وقد يكون مركبا
وقد يكون في الفعل ايضا وقد يكون فيما سبق له اجمال وهو
واضح وقد يكون فيما سبق لمن يقول ابتداء والله بكل شيء عليم
والبيان يطلق على معنيين اعم وهو فعل المبين اي البيان كالمسألة
بمعنى التسليم وذلك لخلق العلوم الضرورية ونصب الأدلة والآلات
العقلية والشرعية واخص وهو المراد هنا وهو ما بين به المراد
بالخطا الجمل وهذا يشمل العلم الضروري والدلالة والأماره سواء
كانت قولا أو فعلا واعلم انه يصح البيان للحمل بكل واحد من
الأدلة والأمارات السبعية وهي الكتاب والسنة المقالية والفعل
والتقرير والأجماع والقياس اما الكتاب والسنة المقالية والأجماع
فلا خلاف في صحة البيان بها واما الفعل والتقرير والقياس فيصح
البيان بها على المختار ومنهم من منع من البيان بالفعل لانه اظهره
وانما البيان بما تضمنه من القول الذي يؤخذ منه ومنهم من منع من
البيان بالتقرير قال لان دلالة تضعيفه لاحتماله والصحيح هو
الأول بدليل رجوع الصحاح اليها الى الفعل صلى الله عليه وسلم
وتقريره في بيان المحل لا يتوعدا على ما كانا عتقادهم وجوعهم

الى قوله في ذلك من غير فرق وايضا شاهد الفعل ادل في بيانه
من الاخبار عنه ولذا قيل في المثل النوى ليس الخبر كالمعاينة وايضا
فان البيان بالفعل قد وقع كما في بيان الصلاة والخ لا يقال بل هما بيان
بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني اصلي وحد وعني مناسككم لا تقول
هذا دليل كون الفعل بيانا لانه هو البيان اذ ليس فيه بيان فتأمل ولانه لو لم يقع
البيان بالتقرير لادى الى ان يكون صلى الله عليه وسلم سكت على منكر وذلك لا يجوز لما
فيه من الاخلال بأداء الشريعة كما اذا رأى رجلا يفعل في الصلاة فعلا
بعد ان رأى من الأفعال فيها فان سكوتها كالإباحة لذلك الفعل ادلا
يجوز سكوتها على منكر وفي ذلك بيان للقدر المحرم من الأفعال في الصلاة
والمختار انه لا يلزم سهر البيان في النقل **كشهر المبين** فلا يلزم اذا كان
الجميل متواترا او جليا ان يكون البيان مثل بل مجتزعا بين القطع بالظن
والجلى بالخفى ومنهم من يشترط المساواة بين ما هو من شرط ان يكون الينا
اقوى والصحيح هو الأول بدليل انه يصحح البيان غير قطعي لا سيما
بالقياس والخبر الواحد لانه دليل العمل بما قطعي ولم يفرق بين البينة وغيره وايضا لا يكون
اطمين قطعيًا ولبيان ظنيًا اذ لا يتبع تعلق المصلحة بذلك ولان الظن
كالتعلم في جلب النفع ودفع الضرر وايضا فقد وقع وهو دليل الجوان

وذلك

وذلك كتحصيل القرآن والخبر المتواتر بالخبر الأحادي كاتقدم للا فرق
بين التحصيل العام والبيان للجمل فتأمل **والله اعلم بالمختار** **مع العلم**
في حسن الشيء بالمعنى عليه كاتعلق في حسن اخراج الركعة بقوله تعالى
والذين في أمورهم معلوم **ادعوا** المدح على ذلك الشيء **فالمست** على ذلك
الشيء **ويصح التعلق في قبحه بالمعنى** عليه كاتعلق في قبح جنس
الزكاة بقوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة الآية **ادعوا** الذم
الذي من النهر عليه لأن النهر قد يكون عما حسن كما يكون وما لا يكون
الا على القبح فبصح حينئذ الاستدلال بذلك على حسن الفعل او قبحه
لانها لم يكن نا مجملين بل ظاهرين كالأمر والنهي وذلك لانه الفعل
الذي لا يعلم حسنه ولا قبحه اذا وصف به ثم تعقبه المدح او الذم اقتضى
انها لأجل الفعل لا لغيره فيلزم قبح الفعل او حسنه وذلك ظاهر والله
اعلم والمختار انه لا يحتاج الى امور منها **الجمع المنكر نحو رجال** **ادعوا** على
قل ما يدل عليه وهو ثلاثه اذ هو المتيقن دخوله في الخطا والاصل برأيه لانه
عن الزايد وايضا فان السيه اذا قال لعبد الكرم رجالا فكم ثلاثه عد
ممتثلا وسقط عنه الذم ولو كان محمدا لما كان كذلك وكذا اذا أمر شخص
لآخر به لاهم وفسرها بثلاثة قبل ذلك منه فلو انه مبين لما قبل ذلك منه

ومنها انه لا اجمال في حرم الأعيان ان التحريم المضاف الى الأعيان
نحو قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم حرمت عليكم الميتة والميتة ونحوها **لا اجمال في**
الاعتاد من ذلك كالوطي والموطوء والاكل في المأكول والملبس في الملبوس
والمشرب في المشروب فاذا قال حرمت عليكم الامهات والميتة والحريم
والنمرفهم منه تعريفا انتفاء بها الاكل ونحوه اذ لا يسوق الى الفهم الا ذلك فهو
متصع الدلالة لا اجمال وايضا فان الصحابة ومن بعدهم استدلوا بها
على تحريم الفعل المقصود منها كما وقع منهم حين سئلوا عن **صلاة**
قد حرم الخمر يشكوا ان المراد تحريم شرها ولذا عد كل منزه الى ما عده منها
فاهرقه وكذا فقهوا من قوله في الذهب والحريم هما حرامان على ذكر
اثنى ان المراد تحريم لبها لا ملكها او النطر اليها **منها انه لا اجمال في**
نحو العام الخاص والمراد بنحو العام المخصص المطلق اذ فيه **واعلم ان**
التخصيص لا يخلو اما ان يكون عنهم او بين ان كان عنهم فلا يحتاج
به على شيء من الأفراد اتفاقا لو صرح اجماله مثاله قوله تعالى احلت
لكم برجمه الأنعام الا ما يتلى عليكم وان خص بعين كماله قيل
اقتلوا المشركين الاهل للدمه فالحكمة في اجماله فيه فيصح الاحتياج
به على ما يقتضيه دليل انه كان قبل التخصيص حجة في الجميع فتبقى حجة حتى

بظهر المعارض

بظهر المعارض **بظهر** الا في القدر المخصوص فيبقى حجة في الباقي وايضا
فان الصحابة كانوا يستدلون بالعمومات مع وجود محضها وشاع
ذلك عنهم وذاع وتكرر ولم ينكر فكان اجماعا وذلك واضح
الدلالة على عدم **الاجمال ومنها انه لا اجمال في** قوله صلى الله عليه وسلم
صلاة الا يطهر لا صلاة الا يفاخه لا تكاح الابوي ومجوز ذلك كثير ما في
فيه الفعل والمراد في صفته **والدليل** على ذلك انه ان ثبت عرف شرعي فمطلقه
للصحيح كان معناه الا صلاة صحيحة والاكاح صحيحا وفي معناه
وهو ان ~~يقتضيه~~ يمكن فتبين فلا اجمال وان لم يثبت عرف شرعي فان ثبت عرف
لغوي وهو مثله يقتضيه بقى الفائدة والجدي ونحوه لا علم الا مانع ولا
كلام الا ما فاد فتبين فلا اجمال ايضا وان قد انتفى العرفين
والأولى جملة على نفي الآخر آدون الكمال لأن ما لا يصح كالعدم في
عدم الجدوى بخلاف ما لا يكل فكان اقرب المجازين الى الحقيقة
المتعذر فكان ظاهرا فيه فلا اجمال **ومن ههنا** **لا اجمال في** قوله
صلى الله عليه وسلم **لا اجمال بالبيت** فحينئذ يصح دليلا على وجوب البيته في كل
عمل لان المراد بذلك انه لا عمل الا بيته والعمل بنفسه بدون بيته غير متفق
لعلمنا بوجوده فيبقى المراد في جميع احكامه من الصحة والكمال في الثواب

والطاعة ونحو ذلك اذ لا تنافي بينهما ولا قرينة تشعر بخصوصية احدهما
فلا اجمال في قوله صلى الله عليه وسلم **من ادى امره الى الخطيئة** **فانما**
بما نفى صفة والمراد نفى الارزاق من لوازمها وذلك لأن العرف في مثله
قبل ورود الشرع رفع المؤاخذه والعقوبات قطعاً بدليل ان السيد اقل
لعبه رفعت عنه الخطأ والسيئات كان المفهوم رافق لا احوال خذك
برها والعاقبة عليها فذلك بعد ورود الشرع فلا اجمال حينئذ
والله اعلم بالمختار **انه يجوز** للرسول صلى الله عليه وسلم **تأخير التبليغ** لما اوجبه
من الأحكام الى وقت الحاجة اليها اذ لا مانع من ذلك لأعقلا ولا
شرعاً وايضا يجوز ان يكون في التأخير مصلحة يعلمها الله تعالى وقوم
لا يجوز ذلك لقوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك والام لا تؤخر
واللفظ قلنا لا يمنع جواز التأخير **اد المقصد المصلحة** فكانه قال بلغ على
ما تقتضيه المصلحة من التأخير وغيره لان المقصود بالشرائع المصالح
فتبليغها يكون على وفق المصالح لأن الفرع تابع للأصل وقد تكون
المصلحة في التأخير **والله اعلم** **بما يختار** **تأخير البيان** **للمحمل** **والخصوص**
للعامة والتقدير المطلق **عن وقت الحاجة** اي وقت امكان العمل
بما اقتضاه الدليل المحمل والعامة المطلق فلا يجوز ان يخاطب بها

بالصلاة مثلاً وقد علمنا انه لم يرد بها المعنى اللغوي من غير ان يبين لنا ما
فصد بها مع نصيب وقتها فهذا معتنع **اجماعاً** **اذ يلازم من ذلك التكليف**
للعامة **بما لا يعلم** وهو قبيح على الله تعالى الا عند مجوزي تكليف ما لا يطاق
واكانه لم تعتد بعدهم لخصته فلم يذاقل اجماعاً **فاما** تأخير البيان
والتخصيص ونحوهما **عن وقت الخطأ** الى وقت الحاجة فقد اختلف
فيه على أقوال الأول انه يجوز مطلقاً لأن الصحابة سمعوا قوله تعالى
اقتلوا المشركين كافة وهو عام ولم يسموا تخصيصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم
وله يوم في الجحيم سنوهم سنة اهل الكتاب الا بعد حين ونحو ذلك
كثير الثاني لا يجوز لانه كالخطأ بالمحمل وما لا يفهم معناه وهو متنع
والجواب انهم ما فرقوا لأن المحمل ونحوه يفهم منه احد مدلولاته فيطرح
او يعصى بالعزم على فعله او تركه بخلاف المحمل اذ لا يفهم منه شيء
الثالث يجوز التأخير في البيان اذ لا يقطع المحمل بالبيان معني معين اذ
لا ظاهر له فيعتقد فلا يحمل الخطأ به على اعتقاد الجرحل ولا يجوز في
التخصيص ونحوه لان التأخير يوجب حمل الكلام على ظاهره فيحققه
الجمهور ونحوه والمراد غيره فيقدم لما فيه من اللبس واستقرب هذا
الأما المقصود عليه السلام اورد بأن سماعه ممنوع من اعتقاد

ظاهرة اذ المجتهد لا يجعل بظاهر العا حتى يبحث عن تخصيصه كليات
وايضاً فانه منقوض بالنسخ فان ظاهر المصوح الدوام مع انه غير مراد
الرابع اختاره المصنف حيث قال **فالمختار** **جواب** ذلك اي تأخير البيان
والتخصيص ونحوهما في **النسب** لانها انشاء فلا يحمل ساهرها على اعتقاد
جرىل فجاء الخطاب برها وان لم يبين **وحينئذ** يجب **على السامع** **الاعتقاد**
فيهما ان لا يعتقد شاملاً في العام ولا على ظاهر حتى يقع منه **البحث** عن
تخصيصه وبيان كلياته **والجواب** ذلك في **الاجمل** اذ السامع اذ اخبر بعموم
اعتقده شموله فيكون اغراء بالحمل فيقيم هذا في العام والما لا يكون عنما
اذ فائدة الاخبار الاخرى في الحمل اذ لا يفهم المراد به واحيب عن
هذا بان الخطاب بالعام لا يعتقده شموله حتى يقع منه **البحث**
عن تخصيصه فلا يجده واما الخطأ بالحمل ففائدة توطين النفس
على الاشتغال اذ يتبين اذ يفهم منه احد دلالاته كاتقدم **والعلم** فائدة
من منع من تأخير التخصيص لم يجوز اسماع بعض المخصصين دون بعض مشروط
ولما المجورون فقد اختلفوا في ذلك **والجواب** انه يجوز بدليل وقوة الاتي
ان قوله تعالى اقتلوا المشركين عاثم المخرج منه اهل الذمة ثم العبد ثم
المرء بتدرج وايضا قد جاز مع ايها **وجوب** الاستعمال في الجميع مع مراعاة

وجوب الاستعمال في البعض اجد فتأمل **والله اعلم** وهذا **فصل**
في الظاهر والمأول **والظاهر** في اللغة الواضح ومنه الظاهر في الاصطلاح
ينطلق على ما قاله **النسب** فيكون قسمه له حقيقة **والظاهر** في اللغة الواضح ومنه الظاهر في الاصطلاح
المقصود **وقد خلق** على ما قاله **الاجمل** **وحقيقته** **والظاهر** في اللغة الواضح ومنه الظاهر في الاصطلاح
فيكون النص قسماً منه **الظاهر** في اللغة الواضح ومنه الظاهر في الاصطلاح
سواه وهو النص وقد يفهم من جهة اللفظ وغيره وهو الظاهر **وقد تقدم** **الأول**
في باب المنطوق والمفهوم **والثاني** في صدر الباب لأن الظاهر مراد في
المبين وقد تقدم تفسير المبين **والثاني** **والظاهر** في اللغة الواضح ومنه الظاهر في الاصطلاح
يفهم المراد به وهذا قد فهم ان المراد به خلاف ظاهره ويخرج الظاهر لأن
المراد به ظاهره ويخرج المراد به ان الابدان به شيء **واما** **الناول**
فهو اللغة مستقراً كقولك اذ اجمع **ومال** **الناول** **والظاهر** في اللغة الواضح ومنه الظاهر في الاصطلاح
صرا **الناول** **والظاهر** في اللغة الواضح ومنه الظاهر في الاصطلاح
القرآن بالغة اذ هي حقيقة في الحروف لما قامت له دلالة العقلية القاطنة
على نفس الجسم حملنا ها على خلق حقيقة ها وقلنا اراد برامته
التي كثرها **الناول** **والظاهر** في اللغة الواضح ومنه الظاهر في الاصطلاح
التجسيم من الايات قرينة قوله تعالى ليس كشيء **والظاهر** في اللغة الواضح ومنه الظاهر في الاصطلاح

على بعض الولد فما يقهر العام على بعض ما يدل عليه **لقرينه اقصرها اي**
 الصن والقصر فقرينه الصن قد تقدمت وقدرته القصر ما عقليه كما في
 قوله تعالى والله اعلم كل شئ فليد فان طاهره العموم لكن القرينه العقليه كون
 بعض الاشياء لا تدل على مقدارها تعالى كما عيان افعال العباد
 وغير ذلك من التمثلان على تعالى قدرته على بعض الاوليات وكذلك
 سائر النقصان العقلية اما مقابل **كالمخمس** صان المقالية المتضلة
 والمنفصلة **فان قلت** لمفسر الماور والتاوتل ولم
 يقصر الظهور وانما الظاهر فقط **قلت** لان المقصود من العجز
 هو الظاهر دون الظهور فليس يقصود وانما الماور والتاوتل كان ايضا
 غير مقصود من العجز لان بيانه للماويل اليه اي بالحق الذي صرف
 اليه الظاهر فقام **والله اعلم نعم** والتاوتل ثلاثة اقسام لانه **قد يكون**
قريناً فيكون في اذنه لقرينه كما ذكرنا في تاويلي اليه بالنوع فانها حجاز
 في النعم في قوة العلاقة والتاوتل **في الجدل في الرأي على التصيق**
 في البعد قياساً على الامة لان هذا النوع من القياس الجلي فقد قصر العام
 على بعض الاوليات **وقد يكون بعيداً** وبعد محض خفاء العلاقة **فانما هو**
مرجح اقرب مرجح به التاوتل القرين لانه مرجح بالمرجح الذي من ذلك تاويل

بعض النسخة

بعض النسخة وبعض امتنا قوله تعالى فاطعام سنين مسكيناً بان المراد
 اطعام طعام سنين مسكيناً واحداً والذوالقادر المقصود دفع الحاجة
 وحاجة مسكين واحد في سنين وبمساكين سنين شخصاً لا فرق
 بينهما عقلاً ووجه بعده انهم جعلوا المقدم وهو طعام مذكور واجب
 الاداء مع ظهور ان يكون المذكور وهو سنين هو المراد لانه يمكن ان يقدر
 اطعام سنين مسكيناً وواحد في سنين يوماً الفضل الجماعي وكرهتم
 بدليله الله مع الجماعة وتطابق قولهم على الدعاء فيكون اقرب الى
 الاجابة ولعل فيهم مستجاباً بجلوه الواحد وفرد ذلك من الاوليات
 البعيدة على ما هو مبني وط في بساطة هذا الفن **وقد يكون حسفاً**
 لا يحتمل للمطاف **فان قيل** يجب في الحكم ببطلانه وذلك كتناويل الباطل مثل
 تاويلهم شعبان موسى بحجته وبيع الماء من بين الاصابع بكثره العلم وقولهم
 في قوله تعالى صرحت عليكم امرائكم المراد بالامرئ العلماء وبالامرئ هم
 مخالفهم ولما وبلغ الجوع الطاعون ابتكره عمره من الله عنهم وبالمعنى قوله تعالى
 الله يامرهم ان لا يحسبوا بعائنه وغير ذلك كثير من اناطيلهم وبما هم هذه النسخة
 فخرج بالجماع والبيان **الباقي من الباقي** **والله اعلم**
 في النسخة بطلان قوله مثل شمس الظل اي الله تعالى والقول والتاويل

Copy King University

مثل نسخ الكتاب يفتل عاقبة الى اخر ومنه المناسبة لنقل المال
 من دار الى اخرى قد اختلف في حقيقة في احدها مجاز في الاضرار
 مشترك بينهما فيقول هو حقيقة في النقل مجاز في الازالة وقيل العكس وقيل
 مشترك في الازالة لا يتحقق هذا الخلاف عرض علي **وفي الاصطلاح**
 الازالة الحكم الشرعي بطريق شرعي معناه انما نقل الحكم ولم يقل الازالة
 عية لان الازالة العين لا تبصر على الله تعالى لا يذو او هو مستحيل في
 حقيقة تعالى اذ لا ينكشف له عالم يكن قد علمه لانه عالم لانه مخيف لا يذو يمكن
 المتكلمين الفعل قبل الشئ والاعاد على عرضه بالنقص واذا عني من فعله
 خرج الامر مثله عن كونه عينا لم اذا تراها عن مثله في المستقبل علمنا ان هذه
 المصلحة فيه قد انقطعت بحسن نية حيث لا **وقوله** الشرع احتراز عن
 الحكم العقلي فان الازالة بطريق شرعي ليس نسخا وذلك كالدلالة المبحه ليع
 الانعام بعد ان كان محرما بحكم العقلي **وقوله** بطريق شرعي لم يقل دليل الشئ على القطع والظن
 وقوله شرعي يخرج الازالة الحكم الشرعي بالموت والنوم والجنون والغفلة فان لم يكن شرعا وقوله
 مع تراخ بينهما يخرج التخصيص فانه ليس نسخا وانما هو بيان للملك ولفظ التخصيص
 الحد اطلاقا على شرط النسخ وهو اربعة الاول ان لا يكون الناسخ ولا المنسوخ
 عقليا مثال الاول انتفاع التكليف بالنوم ومثال الثاني اياجه ذبح الهرام

مجاينا

كما بينا الثاني ان لا يكون الذي ينزل الناسخ صورة مجردة كنسخ التوجه
 الى البيت المقدس فان الناسخ لوجوب التوجه اليه لم ينسخ صورته وانما انزل
 وجوبه وكذلك كل صورة **الثالث** ان غير الناسخ من المنسوخ بان يكون
 من افعاله بوجه الرابع ان يفصل عنه احتراز من الغاية ونحوها نحو افعوا
 الصياح الى الليل فانما متصله بالجملة فلا يكون نسخا والله اعلم فان قلت
 هذا الحد لا يتناول نسخ التلاوة فقط انما الحكم باق لم يرفع قلت بل يتناول
 لأن نسخها قد رفع حكما لانه عبارة عن نسخ الأحكام المتعقبة بنفس
 النظم كالجواز في الصلاة وحرمة القراءة على الجنب والحائض **واعلم**
 انه قد اختلف في النسخ هل هو باق في عرف على معناه المنع ام هو منقول
 الى معنى اخر والصحيح انه منقول لانه في اللغة الازالة العيان وفي الشرع الازالة الاحكام
 وابن ابي عمير من الآخر حيث قد يكون حقيقة شرعية ان كان الناقل هو الشرع وعرفيه
 اصطلاحية ان كان الناقل هو اهل الشرع **والله اعلم** **والخارج** هو ان المنسوخ قد
 شذ الخالف فيه من المسلمين والاكثر على وقوعه الا عن اصغرهم من فروى عنه
 وان كان جائزا لكنه لم يقع وروى عنه انه منع من نسخ القرآن بالقرآن فقط
والصحيح المختار عند جميع العلماء انه جائز واقع **والدليل** على ذلك العقل
 والنقل اما العقل لانه قد ثبت انه صالح للعباد اما الواجب فلكونه الطائفة

مقرين فعل الطاعة العقلية واما المندوب فلكونها مسلمات للوجوب
واما الحرمة فلكونها مافاسده والشك ان جلب للف به اهم من جلب
المنفعة واما المكر وهما فلكونها مسلمات لا حتمية الحرمة وحينئذ فيلزم
ان تتغير بتغيرها فانها تقطع بان المصلحة قد تتغير بحسب الأوقات كما تتغير
بحسب الأشخاص فلا بعد في ان تكون المصلحة تقتضي شرع حكم في وقت
ورفعه في وقت آخر واما النقل فقوله تعالى ما ننسخ من آية او ننسخها
اي نؤخرها فانما ينسخ منها او مثله او مثله فانها موحدة بوقوع النسخ في القرآن
وايضاً فانه قد وقع وجود دليل الجواز وذلك كما جاء في التورات
ان آدم عليه السلام امر بتزويج بناته من بنييه وقد حرر ذلك باتفاق
وان كان قد روي عن ~~جعفر الصادق~~ عليه السلام المنع من ان يكون آدم
امر بتزويج بناته من بنييه بل انه انزل لابن آدم حورا فقلت فجازت
ابنتها لابن اخيه قال الامام المهدى عليه السلام لا النهراس وبه مشادة
مخوذة غير مشهورة عن الصادق عليه السلام والله اعلم قيل ونسخ من ضرورية
الدين فهو معلق بضرورة بدليل نسخ بعض احكام الشرائع السابقة من
شرائع الانبياء عليهم السلام بالادلة القاطعة على حقيقة تشرعنا ونسخ
بعض احكام شريعتنا بالادلة القاطعة منها والله اعلم وهو ايضا جائز

وان لم يقع

وان لم يقع الاشعارية على الاحتياط فلا يشترط في جواز ذلك ومنهم
من اشترط ان يقع الاشعارية ~~او لا~~ اي عند الابتداء بذلك المنسوخ مثل
قوله تعالى او يجعل الله لهن سبيلا لا تدركه الا ان الله يحدث بعد ذلك امرا
فالولاء الظاهر من الامر السواء والخطا انما يريد به طاهر فالحكم بغيره اشكال
لما قد ليس على المكلف وحمله على اعتقاد دوامه وهو قبيح فلا يجوز على الله تعالى
فيجب الاستعانة بان الحكم سينسخ دفعا لهذا الظاهر والجواب ان الالف لم
الاحتياج الى ذلك لان لفظ الامر لا يقتضي ذلك اي الدوام اللفظي
ولا عرفاً لا عاماً ولا خاصاً بأهل الشرع فاذا اعتقد دوامه لم يغير دليل فتداني
من جهة نفسه لانه حرة الله تعالى فيجوز له الايجاب الاستعانة به ~~والاحتياط~~
جواز نسخ ما قبله بالتأييد ان كان التأييد قيداً للفعل مثل ان يقول
صوما ابدان الدليل على ذلك انه قد ثبت جواز تخصيص العلم المؤكل بكل
واجمعين فيجوز نسخ ما قبله من الفعل بالتأييد بمثابة التاكيد بكل
واجمعين والنسخ والتخصيص واحد غير ان احدهما في الأعيان
والآخر في الأزمان وهذا الاقتض في قايينها فيما ذكر فان كان التأنييد قيداً
للوجوب وبيان مله بقاء الوجوب واستمراره فان كان نصاً فهو ان
يقول الصور واجب مستمر ابد لم يقبل خلافه وان لم يكن نصاً لظاهره مثل

الصوم واجبه في الأيام والأشهر زمان ونحو ذلك قبل النسخ
 الذي خلاف الثابت وحمل ظاهر التأييد على الجواز كالتمحيص
 ونحوه كذا اقرره بعض المحققين والله أعلم **ولذلك يجوز النسخ على الأصل**
الى غير بدل يعني انه يجوز نسخ التكليف من غير تكليف آخر بدل عنه ونحوه
 الشافعي وقال النسخ فرض الا اذا ثبت مكان فرض آخر والصحيح هو
 الأول والدليل على ذلك اما اولاً فقد ثبت ان الأحكام مباحة يجوز انقضاء الصلح
 ولا يدل لها ولا يمنع من ذلك عقل ولا شرع وأما ثانياً فإنه قد وجب وأنه
 دليل الجواز وذلك كمنع وجوب ~~الأمساك بعد الفطر~~ تقديم الصدقة
 قبل نحو الرسول فإنه كان واجباً ثم نسخ إلى غير بدل وكمنع وجوب الأمساك
 بعد الفطر كما قال جابر الله انه كان الرجل اذا أمسى حازله الأكل والشرب والجماع الى
 ان يصلي العشاء الأخره فإذا صلاها أو نأكل لم يفطر حرر عليه كل مفطر الى القابله
 ثم نسخ ذلك بقوله تعالى احل لكم ليلة الصيا الرفث الى سائلكم الآية من غير بدل
 ونحو ذلك كثير وكذا يجوز نسخ الحكم **الاحق بالحكم بالاشق كالعكس** اي
 كما يجوز العكس وهو نسخ الأشق بالاحق اما الثاني فتوافق بين
 من اثبت النسخ وكذلك النسخ بالماوي واما الأول فمنهم من منعه
 والصحيح الجواز والدليل عليه العقل والسمع اما العقل فقد ثبت ان

ان الأحكام

ان الأحكام مباحة والأمانع من ان تكون المصلحة بالاشق بعد الاحق
 أكثر وذلك كما ينظر من الصحة الى القسم ومن وهذا واضح
 واما السمع فادلت كثيره منها نسخ التخيير بين الصوم والفدية الثابت بقوله
 تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية الخ اي على المطيعين الصيام الذين لا عذر
 لهم فدية طعام ساكنين بقوله تعالى من سره منكم الشر فليصمه واشك
 ان التزم احد الأمرين اشق من التخيير بينهما ومنها نسخ صوم عاشوراء
 بصوم شهر رمضان وصوم شهر اشق من صوم يوم واحد ومنها نسخ وجوب
 الكف عن قتال المشركين الثابت بقوله تعالى وادع اذ هم ونحوها بأحكام
 القتل بآيات كثيرة مع التشديد فيه حتى اوجب ثلثاً الواحد للعشرة ثم للأثنين
 وهو اقل من الكف ونحو ذلك كثير **واعلم** ان المراد بالعكس في قوله
 كالعكس مجرد تقديم ما اخروا خيراً ما قدم الامعناهُ الاصطلاح اعني تبديل
 طرفي الفضيحة كما تقدم بيانه وتسميه ذلك عكساً تجوز للمناسبة بينهما والله
 اعلم ويجوز نسخ **الطلاق** فلا يبقى اللفظ قرأنا ~~ولا يبقى الحكم بحواله جميعاً~~
 قاله كافي في حال كون النسخ لهما جميعاً وكذلك كاري مسلم عن عمارته انهما قالت
 كان فيما نزل من القرآن عشر مضعبات محررات ثم نسخن بخمس فقط نسخ
 تلاوته وحكمه ويجوز ايضا نسخ **احد من الأخرى** اما التلاوة فلا يبقى

اللفظ قرأنا دون الحكم فيبقى وأما الحكم دون التلاوة بأن يبقى اللفظ قرأنا
 يتلى معجزاً أو لا يبقى الحكم الدال هو عليه مثال الأول ما روى الشافعي عن عمر أنه
 قال ما أنزل الله في كتابه الشيخ والشيخه إذا نزل نيافاً رويها البتة وفي
 بعض الروايات نكالا من الله وسوله والمراد بهما المحسن والمحسنه ثم نسخ
 تلاوته دون حكمه فهو باق وهذا الأول وهو مانع تلاوته وحكم الأصح
 أنه يجوز للمبني والجنب تلاوته ولمسه إذ ليس بقرآن حينئذ ومثل
 الثاني نسخ الاعتداد بالحوال في حق الميتة الثابت بقوله تعالى إلى الحول
 غير إخراج بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن
 بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ونسخ إيه السيف وهي في قوله تعالى كما أنزل
 الأشرار الحزم فأقتلوا المشركين الآية رأياً كثيرة كالآيات التي في
 الأعراض والصفح وقد قيل إنهما ناسخه لمائة وأربع وعشرين آية
 نعم والمراد بالأشهر الحرم ذو القعدة والحجة ومحررم ورجب
 وشعبان ومهرم وأضوف عند الأشرار وقيل المراد أشهر الأجل وبما حرمها
 لحرمه العبد والله أعلم ومانع حكمه تلاوته كما قدم لا يجوز
 للحدث تلاوته ولمسه لأنه قرآن ويجوز نسخ **مفهوم الموافقة** وقد تقدم بيانها مع
أصله أي الذي له المفهوم كأيضاً تحريم الضرب وأصله الذي هو تحريم

التأفيف

التأفيف وهو جوب قياً للأشياء وأصله الذي هو قياً للمائة المائتين و
 يجوز نسخ **أصله** أي أصل مفهوم الموافقة وهو أي ون المفهوم كما ينسخ
 تحريم التأفيف ويبقى تحريم الضرب ولا يجوز **أصله** أي يجوز نسخ المفهوم
 دون الأصل لكن إن لم يكن المفهوم **شخصاً** بل كان عاماً كما ينسخ وجوب
 قياً الواحد للعشرة ويبقى قياً العشرين للمائتين وأما إن كان محوياً
 فلا يجوز فلا ينسخ تحريم الضرب الذي هو أولى بالحرص من التأفيف لأن الذي
 فيه أكثر دون التأفيف فيبقى تحريمه وهذه آيات كثر من المختار عند المحققين
 من العلماء أنه لا يجوز نسخ الشيء قبل **إمكانه فعله** سواء كان قبل دخول
 الوقت أو بعده قبل انقضاء زمانه مع المأمور به فلا يصح أن يقول جواز هذه
 السنة ثم يقول قبل دخول عرفة لا تجوز أو لا أن يقول يوم عرفة
 قبل انقضاء زمانه يتبع لاسباب الحج لا يجوز **والدليل** على ذلك أنه لو
 صح نسخ الشيء قبل إمكان فعله أذا انتهى عن نفسه ما أمر به أو العكس فيكون
 أمارة بحيث تبين من بعد القبح أو الحسن أو قصد إلى النهي عن الحسن أو
 الأمر بالقبح أو عبثاً حيث لم يتبين له ما لم يكن عرفة مما ذكر وكل
 من ذلك محال في حقه تعالى وأما إذا كان محال فهو محال فيكون النسخ قبل
 التمكن من فعل المنسوخ حتى نسخ محالاً لأن المكلف مع عدم التمكن

منه غير مكلف به فلا نسخ وان كان قد كلف به ولم يتمكن منه فهو به كما
 بينا وما بعد التمكن فيجوز سوا كان قبل فعله او بعده فلا يترط
 الفعل ولا هم من جنس النسخ قبل الامكان واقتوى حججهم على ذلك ما اتجهوا به
 من ان ابراهيم عليه السلام امر بنسخ ولد ثم نسخ قبل التمكن والنجس انا لا
 نعلم ان **ابراهيم** عليه السلام امر بالنسخ على الحقيقة وإنما فعله من اضجاع ولده
 واخذ المديته فقط به ليل قوله تعالى يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا وهو لم يدمج
 وان سلمنا انه امر به فلا يخلو الامر اما ان يكون مؤقتا او لا والاول باطل
 اذ ليس في الاية ما يدل على التوقيت وان كان مطلقا كما هو الظاهر فلا حجة
 لهم فيه اذ ليس مما نحن بصدده لان الخلاف في الفعل المؤقت قبل
 دخول وقته او بعد دخول الوقت قبل انقضاء زمان يسع المأمور به
 والفعل عاجلا مطلقا موصوف غير مصيق به ليل فانظر ماذا ترى
 ولو كان مصيقا لما اشتغل عنه بمراودته وحسنه فالغرض حصول
 الفعل فيجوز ان يكون قد مضى وقت يمكن فيه ايجاد الفعل فالنسخ بعد
 التمكن لا قبله وذلك جائز كما بيناه **والله اعلم بالزيادة على العباد ونسخها**
اي للعبادة المريد عليها لكن لا مطلقا بل **ان لم يجز المريد عليه به ونهاى**
 ان كان الزيادة مخرجا للأصل عن الاعتداده بحيث يجب استشفافه لو فعل

وحده وقد كان يفعل اوله وحده ويجزى بحسب ما يكون مستقرا
 وذلك لزيادة ركعة او ركوع او سجود في احد الصلوات الخمس كما
 ركعتين في الصلاة فانه من غير ان يفرض شيئا من هذه في الحرف فان هذه الزيادة
 تبطل اجراء المريد عليه وذلك واضح وان لم تكن كذلك بل كانت معلقة
 به دون الزيادة وانما يلزم ضم الزيادة اليه لبحث الاستئناف فلا يكون
 نسخا وذلك لزيادة عشرين سجدة في صلاة الفجر فانه يادى التعريف
 الجدل في الزيادة وانما كانت الزيادة على العباد نسخا في الاول
 الثاني لانه ارفع برأى الدول حكم شرعي هو الاصل فان زيادة
 ركعة على الفجر تبطل اجراء الركعتين لو افترض عليها المصالح
 فلهذا ركعات متوالية بخلاف الثاني فان الزيادة لم ترفع حكما شرعيا بل
 ومن النسخ على كون المرفوع بالناسخ حكما شرعيا والله اعلم بما في
 الزيادة الغير المستقلة واما زيادة عبادته مستقلة عما في غيرها من
 العبادات المستقلة فنسخها على الصحيح كما اذا ريد على الصلوات الخمس
 سادسة وعشرين فالتل ذلك نسخ لا يخرج بزيادة صلاة سادسة
 صلاة الوسطى عنها وسطى فيبطل وجوب المحافظة غيرها وذلك حكم
 شرعي المحرّب ان الله يبطل وجوب ما صدق عليها انها وسطى فبطلت

وسطى وليس حكما شرعيا وكذا خير المكلف بين شيئين أو ثلاثة
 ثم زيد عليها واحد فان تلك الزيادة نسخ على الصحيح مثالها تخيير المكلف
 في خصال الكفارة بين ثلاثة أسبوع العتق والكسوة والأطعمة فانها
 تقتضي تحريم الأحلال بما فلو زيد عليها رابع كالصوم مثلا كان خالفاً لانه
 رفع تحريم الخلال بالثلاث وهو حكم شرعي والله أعلم **والنسخ** ما من العباد
 سواء كان جزئاً أو شرطاً **النسخ** من الجزاء أو الشرط اتفاقاً ولا يكون
 نسخاً **للجميع** من العباد **على المختار** اذ لم يرفع حكماً شرعياً لانه لم يرفع وجوباً
 ولا اجزاءً فلو نقص ركعة من أربع أو شرطاً منها بقيت على الوجوه غير دليل
 ثان ولو كان نسخاً لانتقلت الى دليل آخر وهو باطل بالاتفاق **والنسخ**
الأجماع وذلك برفع الحكم الثابت به لانه لو نسخ فما ينص قاطع أو
 بأجماع قاطع أو بغيرهما وكل ذلك باطل اما الأول فإنه يلزم ان يكون الأجماع
 على الخطأ لانه على خلاف القاطع وهو محال وما الثاني فلا يلزم منه خطأ
 احد الأجماع عين المنسوخ أو الناسخ لانه على خلاف القاطع واما الثالث
 فلا لانه ابعد مما قبله للأجماع على تقديم القاطع على غيره فيلزم خطأ هذا
 الأجماع مع تقديم الاضيق على الأقوى وهو خلاف المعقول **وكذلك**
لا يصح نسخ القياس بان يرفع حكم الفرع مع بقاء حكم الأصل قال المصنف

أجماعاً

أجماعاً يعني في كلا الطريقين والظاهر ان هذا العلم قول الأكثر وان
 الخلاف ثابت في كل الطرفين كما هو مذکور في بيان هذا الفن والله
 أعلم **لا يصح النسخ** بالاجماع والقياس غيرهما من الأدلة كما أنه لا
 يفسح عن القول **بالمختار** اما الأجماع فأما لم يفسخ به الأمرين الأول
 انا ما تعبدنا به بعده صلى الله عليه وسلم والنسخ بعده لان النسخ
 اغاير بالتغيير المصلحة ولا هداية للمكلفين الى ذلك والثاني ان
 الأجماع لا يخلو اما ان يكون عن نص أو غيره ان كان عن نص
 فهو الناسخ لا الأجماع وان كان غيره فإن الأول أي المنسوخ بالأجماع
 قطعاً لزم الأجماع على الخطأ وهو باطل كما وان كان ظاهراً في حق الأجماع
 دليلاً لأن شرط العمل به رجحانه وإفادته الظن وقد اشق معارضة القاطع
 له وهو الأجماع فلا يثبت له حكم فلا يتصور النسخ فتأمل **وقد** القياس فكذلك
 لا يصح به سواء كان جلياً أو خفياً الأمرين الأول أجماع الصحابة على منعه
 وجود النص وهذا ظاهر في عدم النسخ به والثاني نسخ معاذ رضي الله عنه فإنه
 قد فيه النص على القياس يدل على **جود** تقديم النص عليه وإنه لا عبرة به
 مع وجود النص خالفه أو وافقه **بالقياس** كان مخالفاً لذلك **والله**
أعلم **لا يصح** على المختار نسخ **على** باحاديث وذلك لأن التواتر

قطعي والأحادي قطعي والمظنون لا يقابل الفاطح هذا أو اعلم
 ان عدم جواز النسخ بالقياس والأجماع وكذا عدم جواز نسخ المنوات
 بالأحادي إنما هو عند من فرق بين التخصيص والنسخ وقال ان التخصيص
 بيان وجمع بين الدليل والنسخ ابطال الرفع لأحدهما واما من لم يفرق
 بينهما وحكم بأن النسخ بيان لا رفع وجعله نوعا من التخصيص
 فاما بالآراء بخلاف غيره فإنه يكون في الأعيان والأزمات فإنه
 يجوز النسخ بالأجماع والقياس مما يجوز التخصيص بهما ويجوز نسخ المنوات
 بالأحادي وجوبا نعم عما استدلل به الماتعون فذكر في المطلوب لا وهو قوله
جدا والله أعلم وطريقنا إلى العلم بالنسخ اعلم ان معرفة الناسخ من
 والمنسوخ طريقا منها صحيحة ومنها فاسدة والصحيحة هي ما ادله على
 بها في المعلوم والمظنون ومنها ما لا يعمل بها في المظنون فقط اما
القسم الأول من الطرق الصحيحة هو ما **النسخ الصادق** **النسخ الصادق**
ومن أهل الأجماع الذين هم جميع الأمة الذين يعتقد بهم الإجماع أو
 عترة النبي صلى الله عليه وآله عند من جعل إجماعهم حجة ويكون ذلك النص
 الصادق من ذكر ما صححنا أن يكون أي هو لا نسخ هذا مرة أو هذا
 ناسخ وهذا منسوخ وغيره من ذلك ما هو في هذا النص في قوله

صلى الله عليه وآله

صلى الله عليه وآله وكنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فرور وهالكين بكم من
 ادخال الحوم الاضاحي الافاد حروها وقوله تعالى ان حلف الله عليكم بعد
 قوله ان يكون عشرين صائرا ون يغلبون ما تسين وان يكن منكم مائة يغلبوا
 الفاضل الذين كفروا فربما ان الطريقان دليلان على ما في المعلوم والمظنون
والقسم الثاني من الطرق الأول بينه بقوله **والله أعلم** ويشترط فيها
 ان تكون **قوله** بحيث يحصل بها الظن بتعيين الناسخ من المنسوخ وذلك كما
الخبرين من كل وجه مع معرفة **الباقي منها** **فل** من احد الصحابة كان
 يقول هذا الخبر متأخر عن ذلك وهذه الآية نزلت قبل تلك فانا
 نقبله قال بعضهم ولو كان يقتضي نسخ التواتر بالأحادي لان النسخ انما
 حصل بطريق الشرح قلت وهذا على قول من يعمل بهذا في القطعي والظني واما
 من لم يعمل به الا في المظنون فقط كما سيأتي عن قريب فلا يقبله اذا كان
 يقتضي ذلك فتأمل والله أعلم فاما لو قال هذا ناسخ وهذا منسوخ
 فلانا لا نقبله لأنه من الطرق الفاسدة كما سيأتي او تعارضهما من كل
 وجه مع حصول **قوله** يحصل معها غلبة الظن كما يتأخر
 احدهما **الغلاة** اي ينسب الصحابي احدهما الى غلاة او ينسبه الى
 متقدمه وينسب الآخر من المتعارضين الى غلاة او حاله متأخره

Copyrighted material

نحو ان يقول نزلت هذه الآية في غزاة بدر وتلك في غزاة احد وقال هذا الخبر
 في خامسة العجوة وذلك في سادستها **في عمل بداء في المظنون**
فقط اي اذا كان الخبر الذي عرف نفيه بأي هذه الاماكن مطلقا فقط لا اذا
 كان محلوها فلا يعمل به لتلايودي الى ترك القاطع الظني **على المختار**
 لأن منهم من قال انه يعمل به في القاطع ايضا لأنه اذا تعارض قطعان
 تعين احدهما فاذا قال الصمائي هذا أخر عن ذلك سمع منه فالنسخ
 انما حصل بطريق التبع لا بقول الصمائي واجب عن هذا بأنه اذا قبله
 قول الصمائي في المتأخر كان النسخ في الحقيقة هو قول الصمائي اذ لو لا
 لما وقع النسخ وفيه ضعف **واما الطرق الفاسدة** فمنها قول الصمائي
 سواء عين النسخ بأن يقوله هذا الحكم منسوخ بكذا او لم يعينه نحو نحو ان
 يقوله هذا الحكم منسوخ اما الاول فلأنه لم يبين الوجه في كون ذلك
 فاسدا بل احواله علينا ولم يتحمل عهده فلا يقبل ولو كان الحكم ظاهرا
 واما الثاني فلا احتمال ان يكون مذهباه او مذهب الصمائي ليس
 بحجة كالتقدم **ومنها قبلية في المصنف** فإنه لا يشعر بقبلية في النزول
 لأن الآيات لم ترتب على ترتيب النزول **ومنها** ان من الصمائي
 لأنه متأخر الصمائي فلا يدل على تأخر ما نقله لان قوله متأخر الصمائي قد

يكون

يكون متقدما وبالعكس ومنها تأخير اسلامه وهو كاذب قبله
 ونحو ذلك فهذه هي الطرق التي تعين النسخ ومعرفة من المنسوخ
 وما ليس بناسخ ولا منسوخ والله الهادي فاذا عرفت هذا وتعلم النسخ
 من المتعارفين بطريق معين **منها** وجب التوقف حتى يظهر دليل
 الا لتخير فيها والابطالها والاخذ في الحادثة بغيرها لان مرجعها
 الى رفع حكمها مع العلم بأن احدهما حق وذلك مما لا يجوز **والله اعلم**
الباب التاسع من ابواب الكتاب **في الاحتياط والعمل** **امثال**
الاحتياط فهو في اللغة استنفاع الواسع في تحصيل الشيء ولا يستعمل
 الا فيما فيه كلفة مشقة في العمل الصغرى ولا يقبل احتياط في
 حمل النواة وهو مأخوذ من الجهد بصم الجيم وفتحها وهو
 الطاقة **وفي الاصطلاح** **استنفاع الفقهاء الواسع** في تحصيل الحكم شرعا
 فقوله استنفاع الفقهاء الواسع في فعل من الاعمال قوله حكم شرعا
 العقلي الغوي فلا يسمى استنفاعا لتحصيل الاحتياط او الحكم الشرعي اعم
 من ان يكون اصليا او فرعيا قبل والدولة يقال في تحصيل حكم
 شرعي ليعم القطعي والظني **الفقير في الاصطلاح** العلماء **في**

Copyright © King University

استنباط الشريعة **عن ادلتها** واما رتبها **التفصيل**
وقد تقدم بيان هذه القيود في الكتاب **وانما يمكن من ذلك**
اي من الاستنباط المذكور الفقيه وهو المجتهد على ظاهر كلام القوم وان
كان قد شاع اطلاقه على من يعلم في الفقه وان لم يكون مجتهدا او مجتهد
هو **محل من العلم ما يحتاج اليه** اي في الاستنباط والمحتاج اليه
في ذلك علوم قد يفتقها بقوله **من علوم العربية** من نحو صرف ولغة
وذلك لان الأدلة من الكتاب والسنة عربية الدلالة فلا يمكن من
استنباط الأحكام **منها** الا بفهم كلام العرب افراد او تركيبا
والذي يحتاج اليه **منها** قدر ما يتعلق باستنباط الأحكام من
الكتاب والسنة **والاصول** والمراد بها اصول الفقه دون اصول
الدين لانه **اي علم** الاصول مطلقا الاصول الفقه وسمى اصول الدين
علم الكلام كما هو محقق في البسيط وذلك لان علم الاصول مشتمل على
معرفة حكم العموم والخصوص والمجمل والمبين وشرط النسخ ما يصح
نسخه وما لا يصح وما يقتضيه الأمر والنهي من الوجوب والحظر والقور
والتراخي والتكرار وغيرها ومعرفة الأجماع والقياس وشروط
صحتها وفاسدها مع ما صم الى هذه من معرفة المفاهيم والرجحان

والحقيقة

والحقيقة والمجاز وغيرهما فلا يمكن استنباط الأحكام الا بمعرفة
هذه الأمور واما فروع الفقه التي ولدها المجتهدون بعد ان يفهم
بالاجتهاد فليست بشروط لأنها نتيجة الاجتهاد فلا تكون شرطا
له والزم توقف الأصل على الفرع وهو دور نعم يشترط ان
يعرف منها مسائل الأجماع كاسيأتي واما غيرها فانها ليست من كمال
الاجتهاد كما ذكرنا لكن يشترط في المجتهد ان يكون معرفته فيها الى حاجة
الناس اليها **والله اعلم** والكتاب وهو كتاب الله تعالى ولا يستلزم معرفة
جميعه كما نرى بعضهم بل المستطاع ان يعرف منها الرباط المتعلقة بالأحكام
التي تؤخذ الأحكام من ظواهرها ولا يشترط حفظها غيبا بل يكفي ان
يلو عن عارف بأوضاعها من السور حتى يرجع اليه في وقت الحاجة
من دون ان يعرض على القرآن جميعا وقد افردها كثير من
المعلم كتاب مستقل في تعيينها وبيان معانيها وما يؤخذ **منها** من
الأحكام **او سنة** اي سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يشترط فيها أيضا
الحفظ غيبا وان كان أحسن فيكون كتاب مصحح جامع لأكثر ما ورد
في الأحكام يعرف موضع كل باب بحيث يتمكن من الرجوع اليها وذلك
مثل كتاب الشفاء للتومير الحسين واصول الأحكام للأمام المتوكل

احمد بن سليمان واما الى احمد بن عيسى وكتاب السنن لا يلدو
 وقد قيل ان عدد الاحاديث يحتاج اليها الف الف حديث وقيل
 سبعة الف حديث **ومسائل** الأجماع أي المسائل التي وقع عليها
 الأجماع الصحابة والتابعين وغيرهم من صحبه هذه الأمة وهي قليلة
 جدا قيل سبعة عشر مسئلة وانما اشترط معرفتها **ليعلم** ان
 ما ادى اليه اجتهاده ليس مخالفا للأجماع بأن يعلم انه موافق
 لمذهب ائمه واجه متجده لا خوض في فيها لأهل الأجماع فيها فانه
 علوم الاجتهاد اذ على الصحيح وقد اشترط غير ذلك منها حال
 الرواية للأدلة قليل لا بد من معرفته حاله في القوة والضعف ومعرفة
 طرق الجرح والتعديل وهذه ليست بشرط الاعتدال من لم يقبل المراسيل
 واما من يقبلها فالمعتبر عنده من المصنف ثم العهد **عليه** **ومنها علم**
 اصول الدين فقليل ليس بشرط إمكان استفادة الأحكام من دلالتها
 لمن جزم بحقيه الأسلاك على سبيل التقليد وقيل بل هي شرط لتوقي
 الاستدلال بالسمعية على ثبوت الباري وصدق المبلغ ولا
 يعرف ذلك إلا به قليل وهذا في التحقيق من لو ان منصب الاجتهاد
 وتوابعه لا من مقدمانه واشرائطه والمختار عند المحققين **جواز** **النبي**

كتاب السنن
 في معرفة
 طرق الروايات

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم بالاجتهاد فيما لا نص فيه عقلا فانه لا مانع من جوازه
 ومنهم من منع من ذلك واحتج بأنه لو جاز ذلك لجازت مخالفة كائن
 المجتهدين لان جواز المخالفة من لوازم الحكم المجتهدين والأجماع
 متحقق على المنع من مخالفة **والجواب** عن ذلك ان قياسه على مثل
 المجتهدين قياس مع جواز الفارق بينهما ان الله اوجب علينا اتباع قول
 رسوله صلى الله عليه وسلم سواء عن وحى او عن اجتهاد بخلاف غيره
 واما وقوع الاجتهاد منه فقد اختلف فيه **فمنهم** من قال لم يقع ومنهم
 من قال بل قد وقع **ومنهم** من قال وهو المختار ان لا يقطع بوقوع
 ذلك ان الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم **ولا انتقائه** لعدم الدليل عليها
 وهذا في الأمور الدينية واما الأمور الدنيوية وفي الأراء والخلافات
 قد دل الدليل على وقوعه من ذلك اذ نه للمخالفين بالتخالف فانه كان
 عن اجتهاد بدليل انه عتب عليه في قوله تعالى عفا الله عنك ما اذنت لهم
 اذ لا يتجمل على ما كان بالوحى وكاروه انه صلى الله عليه وسلم في بدو احكامه **ومنها علم**
 بدليل انه سئل هل ذلك عن رأي او عن وحى فقال بل عن رأي فراجع فانتقل
 والقصة مستوفاه في سيرة بن هاشم وغير ذلك من الوقائع كثير كما في كتاب السير واما
 ما عده ذلك من امور الدين فلا دليل على وقوع الاجتهاد والاصل عدمه

فإنه تان على القول بقوع الاجتهاد منه **صلوات الله عليه** **الاول** اذا اجتهد
صلوات الله عليه في امر هل يجوز ان يخطئ فيه قيل لا والواجب اتباعه فيه وقيل يجوز
 بشرط ان لا يقر عليه قلنا اذا قلنا بقوعه فلا خطأ قطعاً اذا المطلوب من المجتهد
 ما أدى اليه ظنه لا غير ذلك فلا خطأ حينئذ مع توفيق الاجتهاد حقه فتأمل
الثاني اذا اجتهد **صلوات الله عليه** فقاس فرعاً على اصل فانه يجوز القياس على
 هذا الفرع لانه صار اصلاً بالنص وكذا اذا اجمعت الأمة على ذلك ذكره بعضهم
 والمختار ايضا انه يصح الاجتهاد في غيره **صلوات الله عليه** **انه قد وقع** من عاصره
في غيبته **صلوات الله عليه** لم يدل خبر معاذ رضي الله عنه حين قرأه **صلوات الله عليه**
 الى اليمن حين قال اجتهد رأيي وقرره وفي **حضرة** ايضا **صلوات الله عليه** كقول اي
 بكبريؤ حين من سلب قتيل غيره لاها الله اذا لا بعد الى اسد من اسد الله
 يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال **صلوات الله عليه** صدق وكلم
 سعد بن معاذ في بني قريظة في حضرته **صلوات الله عليه** ابقتلهم وبسب ذراهم
 فقال **صلوات الله عليه** لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعه ارفعه **والختار** ايضا
 ان الحق في المسائل **القطعية** وهي التي تكليفنا متعلق فيها بالعلم واليقين
 ولا يانفي فيها الدليل الظني بل لابد من القطعي المسائل العقلية والكلامية
 مع واحد والمخالف مختلط ثم سواء اجتهد او لم يجتهد يعني ان الحق

فبها مع

فيها مع واحد من اصابه فقد اصابه الحق ومن اخطأ فقد اخطأ فان
 مما يرجع الى الله وسوله فكفر والافأ بداع فاما المسائل الظنية التي تكليفنا
 متعلق فيها بالظن ولا يحتاج فيها الى دليل قطعي بل دليلها ظن العملية التي
 المطلوب فيها العمل دون الاعتقاد فكل مجتهد محصن اي لا حكم الله تعالى
 فيها معين قبل الاجتهاد وانما المطلوب من كل ما اداه اليه نظره فمراد الله تعالى
 وحكمه فيها تابع للظن لا للظن تابع لمراد الله تعالى فما ظنه فيها كل مجتهد فمراد الله تعالى
 فيها في حقه في حق مقارنه **والدليل** على ما ذكره المختار في الطرفين جميعاً
اما الطرف الاول اعني كون الحق في القطعية مع واحد فالدليل على ذلك اننا قلنا
 كل مجتهد فيها مصيب وان الحق فيها ليس واحد الا ذلك الى الحكم باجماع
 النقيضين وهو محال كما اذا قلنا **ظن** اصبه قوله من يقول بحدوث العالم وقوله من
 يقول بقدمه لم يكن اصبه الحدوث والقدر واحتما عهما وهو محال ونظائر
 ذلك كثيرة **الطرف الثاني** فيدل عليه امران عقل ونظري اما الفظي فتحرره ان
 يقال كل مسئلة من الأحكام العملية وغيرها نحن مكلفون بها ولا دليل عليها قاطع
 لا يخلو اما ان يكون مراد الله تعالى منها فيها متعينا في علمه او لا ولا قسم
 ثالث ان كان الاول اعني الله تعالى متعينا فلا يخلو ايضا اما ان يكون
 المطلوب منها في معرفته اي مراد الله تعالى الوصول الى العلم اليقين او لا ولا ثالث

Copy King University

الاول باطل اعني ان يكون المطلوب منا الوصول الى العلم اليقين لتضمنه
 تكليف بالاطلاق اذ المفروض ان لا دليل عليها قاطع فلا يكون ثم **طريق**
 وصل الى العلم اذ الموصل اليه هو القاطع والمفروض عدمه وان كان **الثاني** اعني
 ليس المطلوب منا في معرفته الوصول الى العلم اليقين بل الظن فقط فلا
 يخاف ان ينصب لنا اماره تثمر الظن بما اراده تعالى من ان كان الثاني
 اعني لم ينصب لنا اماره كذلك فباطل ايضا لانه امان لا يكون له منا
 فيها مراد نحن مكلفون به فهو خلاف الفرض اذ المفروض ان
 مكلفون بها وان كان له منا مراد فيها ولا دلالة عليه ولا اماره له فتكليفنا
 به امر الله تعالى بعينه تكليف بالاطلاق وذلك واضح وان نصب لنا اماره تثمر
 الظن فقط بمراده في ذلك فلا يخلو امان يريد منا يتقن اصابة الظن المطابق
 لمراده تعالى المتعين او لا ان اراد منا ذلك ادى الى احد باطلين
 الا انه امان يريد منا يتقن اصابة الظن المطابق لمراده تعالى ليرى ان يكون
 عليه دليل قاطع حتى يحصل التيقن وذلك يستلزم كون ذلك الظن علما علينا
 مطابقا بحقيقته وهذه هي حقيقة العلم كما تقدم في صدر الكتاب وهذا باطل
 لان الظن غير العلم قطعاً ولا يريد منا يتقن اصابة الظن المطابق لمراده
 تعالى وانما يريد منا ظناً اصابته سواء اصابناه او لم نصبه لزمه من ذلك ان

يكون

يكون مراده تعالى منا انما هو ما ادى اليه اجتهادنا ولا مراد له مناسا ذلك لان
 ارادة ما سواه ان يتعلق بنا تكليفنا اي كنا مكلفين به لك فهو تكليف بالاطلاق
 من حيث انه اراد منا ظناً اصابه الظن المطابق لمراده تعالى وهذا يلزم منه
 ان مراده منا ما ادى الى الاجتهاد وهو يريد منا سوا ذلك وانه اراد منا
 سوى ما ادى الى الاجتهادنا ولم يتعلق به تكليفنا فأراده عبث وهو في عبث
 والله تبارك وتعالى يتنزه عن ذلك وهذا ايضا باطل كما ترى فبطل
 بما ذكرناه يكون مراده الله في تلك المسائل منعينا في علمه تعالى وما اذا لم يكن
 له منا تعالى في تلك الأحكام التي لا دليل عليها قاطع مراده حين فاما ان يكون
 علينا فيها تكليف او لا ان لم يكن علينا فيها تكليف فلا اشكال وهو خلاف الفرض
 لان المفروض اننا مكلفون بها وان كان علينا فيها تكليف واد منا فاما ان
 ينصب لنا امارات ويامرنا بعمل بما اذننا تلك الامارات اليه من المظنون او لا
 ان لم ينصب كان التكليف بالعمل بها حينئذ تكليف بالاطلاق وان نصب فالعامل
 بما ادى اليه اجتهاده **حينئذ** تكليفنا بما امرنا به من الاجتهاد **حينئذ** قد فعل
 بمقتضى اماره التي نصبها تعالى ليس له تعالى فيها امر متعين وذلك واضح الاشكال
 فيه فيلزم من ذلك ان يكون كل مجتهد مصيباً لانه قد فعل مراده الله تعالى غير شك
 فلهذا هو **الدليل العقلي** على ان كل مجتهد في المسائل الظنية العملية مصيب

ذكر معناه الأمام المهدى عليه السلام في المنهاج قال عليه السلام وهو دليل
 قاطع لا غبار عليه مبنى على القول بالعدل والحكمة وهو واضح المالك ولما
الدليل النقلي فمن ذلك قوله تعالى ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها
 فبأن الله **وجه الاستدلال** بها انما نزلت في رجلين من
 الصحابة في حال حصار النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبني قريظة كان احدهما مجتهدا
 في افادتهم ليهم وقطعها والاخر مجتهد في تقويمها وقطعها فباغاه
 صلى الله عليه وآله وسلم خبرهما فاستخبرهما فالتما عن شأنهما في ذلك فقال الذي
 كان يفدها ما انا يا رسول الله فحسبت ان لا يحصل الاستيلاء عليهم واردت
 ان لا ينفعوا بها ان يقولوا قال الآخر وانا وثقت من الله تعالى بالطرسولة
 وتكليمه منهم فبقى ارضهم فيا للمسلمين ينفعون بها ففعلت الصلح لاذلك
 فتوقف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تصويب ايها حتى نزلت الآية مصرحا
 فيها بأنه اراد من كل واحد منهما ما اذاه اليه نظره لقوله تعالى فبأن الله
 والأذن منه تعالى في تلك الحال الا الارادة فكذا حال المجتهدين في المسائل
 الظنية **قلت** ومما يدل على الأصابة ايضا قوله تعالى قصة موسى
 وهارون عليهما السلام والاحيث قال حاكيا ما منعك اذ رأيتهم
 ضلوا الا تتبعني او عصيت امرى فقال هارون عليه السلام اي خشيت

ان تقول

ان تقول فرقت بين بني اسرائيل ولم ترقب قولي **وجه الاستدلال**
 بها انه اخبر هارون عليه السلام ان عدم اتباعه الاخيه كان عن اجتهاده وهو الله
 ظن انه اتبع اخاه لانه على مفارقة بني اسرائيل الا عن وحى بدليل قوله اي
 خشيت اذا خشيت عبارة عن الظن ولم يعترضه موسى عليه السلام بل
 قبل ذلك منه وصوبه وقربه فدل ذلك على انه مصيب في اجتهاده وان
 كل مجتهد مصيب فاقامل ومما يدل على الأصابة ايضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 كالنجوم بأيها اقتديتم اي اهتديتم فدل ذلك على ان كل مجتهد مصيب اذ لو كان
 الحق مع واحد وغيره محط في اجتهاده لم يكن سايعته هدى الى الهدى
 اي كما يكون في متابعة الحق دون الخطل جعل صلى الله عليه وآله وسلم الهدى
 في متابعة ايها كان واختلافهم في المسائل الظنية معلوم فدل ذلك على
 علاصاتهم جميعا فيها وذلك وضح فهدى الأدلة على ما ذكرنا هاهنا اقوى
 ما يستدل به على الأصابة لظهورها في ذلك وقد يستدل بغيرها لكن
الجواب عليها بأدنى نظر فتركناها لعدم الحاجة اليها وخشيته
 التطويل بذكرها ليعرف انه فقامل **والله اعلم** والمختار عند الجمهور ايضا
 انه في الشأن لا يلزم **المجتهد** اذ كان قد اجتهد في حادثة ووفى
 الاجتهاد وحققه فاداه نظره فيها الى حكم فانه لا يلزم حينئذ تكرار النظر في

وجه الاستنباط لتكرار الحادثة بعينها بل يكفيه النظر الأول فيها اذا كان
 ذكر المامضى من طرق الاجتهاد وما قضى به اياه فيها فبقي به اذ قد جاهد فيها
 الاجتهاد **الأول** وان جاوزنا ما يقتضيه بطلان ذلك الاصل عدمه وايضا
 لو وجب التكرار لذلك التجويز لوجب تكرار النظر ابدان وان لم يتكرر الواقعه
 لأن تجويز ما يقتضى بالتخيير محتمل ابدان غير مقيد بتكرار الواقعه والاتفاق على بطلانه
والله اعلم فان نسي ذلك لم يرد استنباط الاجتهاد فان تغير اجتهاده لم يرد
 العمل **بالثاني** والختم عند جمهور العلماء انه اي المجتهد اذا استدل بدليل يجب
 عليه البحث عن الناسخ لذلك الدليل هل هو موجود ام لا وكذلك المخصص
 حتى يعلم او يظن عدمها اي الناسخ والمخصص يعني ان المجتهد اذا اراد ان
 يستدل بدليل فان كان نصا في المقصود او ظاهرا فيه لم يستدل به على ما لا بد
 حتى يعلم او يظن انه غير منسوخ ولا متاويل بتأويل يخالف ظاهره وان كان ظاهرا
 فلا بد ايضا ان يعلم او يظن هل هو مخصص **وقد روي** في غير مخصص وقد روي عن الصيرفي
 ان ذلك لا يجب وقد تقدم في **كتاب العموم** استيفاء الكلام في بيان هذه
 المسئلة ومحقق خلاف الصيرفي فليرجع اليه **واعلم** انه لا يجب عليه البحث
 الا في كتابه اذ ظهر نص في كراهة الصحاح المشهورة او ما رواه علماء
 اهل البيت عليهم السلام في الكتب التي قد صحت عنهم وانما انما يجب عليه استيفاء

جميع الاخبار الواردة عنه صلى الله عليه وآله واستقصاؤها فلا تعد ذلك
 لكثرة ذلك الرواية عنه صلى الله عليه وآله والرواه حتى خرجت عن حد الضبط
 فتأمل ذلك موافق ان شاء الله تعالى والمختار ايضا عند اكثر العلماء انه لا يجوز
 له اي المجتهد تقليد غيره من العلماء في شيء من الاحكام الشرعية مع تمكنه
 من الاجتهاد لانه انما يكلف بطلنه ولا شك ان المجتهد يجد الطريق
 الى الظن وليس له العمل بتغير ظنه وهو ظن من يقدره ولو كان ذلك في بعض
 المسائل على القول بتجزي الاجتهاد **والله اعلم** ولو كان ذلك الغير اعلم منه
 ومنهم من ذهب الى جواز تقليد العلم ولو كان ذلك الاعلم منه صحابيا ايضا
 ومنهم من قال يجوز تقليد الصحابي ولو لم يكن اعلم منه والحمد لله تامة انفا
 لا يجوز له التقليد ايضا **فيما يخصه** ومنهم من قال يجوز فيها يخصه دون
 ما يقتضى به نعم هذا الخلاف انما هو قبل ان يجتهد في الحكم وما بعده فانه
 يحرم عليه ان يقلد بعد ان قد اجتهد اتفاقا بين العلماء واذا تعارضت على
 المجتهد الامارة في حكم رجع الى الترجيح بينها فيعمل بما ظهر له فيها
 من اي وجوه الترجيح الاتية ان شاء الله تعالى فان لم يظهر له رجحان فقد
 اختلف العلماء في ذلك فقليل اي قال ابو علي وابوهما ان المجتهد
 يجزئ حينئذ معني ان له ان يعمل بما يشاء **وقيل** اي قال ابن ابيان

بل يجب عليه ان يقلد اعلم منه في جميع العلوم او ذلك الفن التي تلك
الحائز فيه يعني انه اذا روى احد المتفكرين اعمام ممن
روى الاخر فانه يعدل الى روايه الأعمام من المرحلات لأن العلوم
على اختلافها تتركى الفطن العقلية فأكثر الناس علما اثبتهم عقلا ووجدتهم
ضبطا لما يرون وقيل والقائل ابو طالب عليه السلام واكثر الفقهاء بل اذا لم يدر له
مخرج فانه يجب عليه ان يطرحها لانها صار سا بالمتعارض كأنها لم يوجد وجبت
يرجع اما الى غيرهما من ادلة الشرع ان وجد ولا يرجع الى حكم العقل
في عمل بمقتضاه في ذلك الحكم ونحو هذا القول **الأمم الكهنة** عليه السلام
واعلم انه لا يصح المجتهد قولان متناقضان في حادثة واحدة في وقت
واحد بمعنى انه لا يصح له ان يقول في وقت واحد بتحليل امر وتحريمه او نفيه
واباحته بالنسبة الى شخص واحد لتعدد اجتماع التقيصين في حكم
واحد ولانه ان تعادل دللاهما وجب الوقف وان ترجح دليل احدهما
فهو قوله فيتعين قولنا المجتهد احراز من الأكثر لكثرة تناقض قول المجتهدين
وقولنا في حادثة واحدة لانه لا تناقض عند تعدد الحوادث وقولنا
في وقت واحد للقطع بجور تغير الاجتهاد وقولنا بالنسبة الى شخص
واحد لانه لا تناقض في التحليل لزيد والتحريم له وعند تعادل الأمرين

عند من يقول

عند من يقول بالتحيز فيصيح ان يفى بها في وقت لشخصين والتناقض
وما يحكى عن الشافعي رحمه الله تعالى هذا جواب سؤال مقداره قبل
قد حكتم بانه لا يصح لعالم قولان فاقولون فيما يحكى عن الشافعي فانه قد
حكى عنه انه قال في اربع عشرة مسألة فيها قولان فأجاب بانه تناول
بوجوه اصحابها ان معنى ان له فيها قولين قال بأحد ما ثم قال بصدقه
بعد واعتقه **والله اعلم** ويعرف مذهب المجتهدين في المسئلة بأمر منها قوله انه
اي المجتهد الصحيح على تلك المسئلة فخوان يقول كل المثلث حرام **ومنها بالعموم**
الشامل لتلك المسئلة ولغيرها فخوان يقول كل مسكر حرام فيعلم انه يحرم المثلث
عنده **ومنها** ما مثله تلك المسئلة مانص عليه من نظائرها فخوان يقول
الشفعة لجاره كان فيعلم ان جاره له **ومثله** عنده اذا لافرق بين الدار والدار كان
ومنها تعليله لمسئلة بعللة بوجه في غير مانص عليه فخوان يقول
يحرم النفاضل في بيع البر بالبر للأستواء في الجنس فيعلم منه انه مذهب في
الشعير وغيره كذلك وان كان ذلك المجتهدين جوار تخصص العلم فان
ذلك يمنعنا من الجزم بثبوت الحكم حيث وجدت العلم وانه مذهب في
ذلك ولا يلزمنا ان نتوقف حتى يبحث هل يقول بتخصصها في ذلك النظر
ام لا مهم لم يكن منه نص على تخصيصها بذلك المحل فهذه الأمور هي التي يعرف

بها مذهب العالم فيصير ان يخرج له مذهباً على ايمان الله اعلم
 واذا رجع المجتهد عن اجتهاده كان قد قلده فيه غيره وجب عليه ايدان
 مقلده برجوعه حتى يرجع ان كان مؤخر العمل بقتواه او كان العمل بما في
 المستقبل مما يتكرره كالصلاة او كان مما له حكم مستدام كالنكاح واما ما قد فعله
 وليس مما يتكرر ولا مما له حكم مستدام بل قد تعدوا احكام الرجوعه فيه فحوار
 يقلده في شئ من اعمال الحج ثم يرجع المجتهد بعد ان قد اده على اجتهاده
الاول فهذا الاحكام الرجوعه فيه فلا يجب الايدان فتأمل **والله اعلم** وحوار
 يخرج الاجتهاد في فن دون فن ومثله دون اخرى **خلاف** بين العلماء
 فمنهم من قال يصح لجواز ان يطالع القاصر عن الاجتهاد الاكبر على
 اماره فن او مسئله دون فن اخر ومثله اخرى فيصير في ذلك
 مجتهد او لا ما منع من ذلك ومنهم من قال لا يصح ذلك بمعنى انه لا يكل
 للاجتهاد الاصغر الا من يكل للاجتهاد الاصغر الا من يكل للاجتهاد
 الاكبر لجواز ان يتوقف شئ من ذلك على ما لا يجعله قلنا ذلك خلاف
 الفرض **والله اعلم** **فصل في التقليد في اللغة مشتق من القلاه**
 كان المقلد يحسن قول العالم الذي يتبعه فيه قلاده في عنقه او يجعل قوله الذي
 يتبع فيه العالم قلاده في عنقه العالم وفي الاصطلاح اتباع قول الخير من

دونجه ولا شبهه اي من دون ان يطلب المتبع صاحب القول بحججه ولا
 شبهه اذ لو طالب في ايها لم يكن متقلداً لغيره المقلد هو المتبع للخير سواء
 كان ناولاً للعمل بقوله ام لا واما المستفتي فهو من لم ينو العمل بقول عالم وانما
 يعتمد على السؤال وسواء عمل ام لا واما الملقن فهو من نوى العمل بقول عالم
 في مثله او اكثر مستمر او سوا عمل ام لا **واعلم انه لا يجوز التقليد**
في علم الاصول سواء كان من اصول الدين كعرفة الباري تعالى وقدمه
 ومعرفة صفاته واسمائه ومعرفة النبوات وما يتعلق بها والوعد
 والوعيد او من اصول الفقه او من اصول الشريعة التي هي الصلاة
 والصوم والحج ونحو ما تقر بان الحق فيها مع واحد والخالف مخيط اثم
 فلا يأن المقلد ان يكون من قلده مخطئاً فيكون على صلاله في دينه
 ويكون ولهذا احتسب الله تعالى على النظر والتفكر فقال ويتفكرون في خلق
 السموات والارض الاية افلا ينظرون الى الايل كيف خلقت وغير ذلك
 في القرآن كثير واجمع تحاشاً على الكفار في جميع القرآن ومنهم على تقليد
 علي الاباء في قولهم انا وحدنا اباناً على امه وانا على اثارهم مقتدون ولا
 يجوز ايضاً التقليد في العلم وان كانت من الفروع وذلك كما سطره
 الشافعية ووفق من خالف الأجماع وسميت علمه لانهم لم يتبعوا بها

كيفية عمل وفرعية لا يتنازعها على غيرها الآن المسائل المأخوذة من الأدلة
 اما ان تتعلق بها كيفية عمل وتسمى اعتقادية عليه وذلك كقولنا الباري تعالى
 سميع بصير لان الغرض منها مجرد اعتقاد العمل وتسمى اصلية ايضا لا يتنازع
 العملية عليها واما ان تتعلق بها كيفية عمل وتسمى عليه كقولنا الوتر منه واذ
 المقصود منها الأعمال وفرعية لا يتنازعها على الاعتقادية وتعلقها بالعمل
 الذي هو فرع على العلم وهذا يجوز التقليد فيها كما سيجيء **والجواز ايضا التقليد فيها**
يقرب عليها ان على العملية وذلك كالموا الاله للمؤمن وحقيقتها ان يجب له
 كل ما يجب لنفسه وتكره له كل ما تكره لها ومن ذلك عظميه وحرأ
 دمه وماله وعرضه فذلك وان كان عمليا فلا يجوز التقليد فيه لترتبه على
 امر على وهو الايمان وكذلك المعاداه وهي تقيض الموا الاله فهذه الامور المتقدمة
 لا يجوز التقليد فيها ولا العمل بالظن بل لابد من العلم اليقين عن الدليل
 الدال عليها والله اعلم **وجب التقليد من غير شرط في العملية المحضه اى**
 التي تتعلق لها بالعلم وذلك بدليل قوله تعالى فاسألوا اهل الذكر ان كنتم
 لا تعلمون فقيده تعالى الامر بالعله التي هي عدم العلم فيتكرر بتكررها فكما
 تحقق عدم العلم محقق وجوب السؤال فتأمل والله اعلم **ونهم من قال**
انما يجب عليه التقليد بشرط ان يسأل العالم لينبذ به على طريق الحكم وسين

له صحه اجتهاده بدليل والمختار انه يجب التقليد بغير شرط في العملية
 وسواء في ذلك الظنية وهي التي دليلها يثمر الظن كسائل الخلاف
 من الفروع والقطعية وهي التي دليلها يثمر القطع كوجوب الوضوء وقوله
 تعالى اذا قمتم الى الصلاه وكترهم الزنى في الأشياء **الظننه الثابت بالنص**
منه صلاتهم على النبي ونهم من قال انما يجب ذلك في الظنية فقط واما القطعية فلا
 والصحيح ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من وجوبه مطلقا **والدليل على ذلك**
 ان العلماء رحمهم الله تعالى لم يروا يستقون في المسائل القطعية والظنية ففتنوا
 ويتبعون ذلك من تفرقه بين معلوم ومظنون ولا بد من مستند وشاع
 ذلك عنهم وذاع وتكرر وتكرر عليهم احد وكان الجماعة على ما ذهبنا اليه
 من اللزوم من غير شرط واقتضاء التحميم ايضا فثبت ما قلنا وبطل
 ما قال الخطم والله الموفق وانما يجب التقليد فيما ذكر على غير المجتهد سواء
 كان عاميا صرفا او عارفا بطرف صالح من علم الاجتهاد لا المجتهد فلا يجوز
 التقليد كما تقدم ويجب على المقلد البحث عن كمال من يقلده اذا جبرل حاله
 في علمه وعدالته وذلك لانه يشترط في المقلد وصلاحيته لتقليد العلم والعقل
 والاطريق اليهما مع جهل الحال الا البحث فيجب عليه حتى يعلم هل هو جامع للاجتهاد
 والعقله فيقلده او لا فلا يقارنه وكيفيه اى المقلد عن البحث في جوار تقليد

من اراد تقليده انتصانه اي المقلد للفتيا في بلد امام محقق لا يجوز تقليد
 كافر التاويل وهم الجبرون والمشيبة وفاسقه وهو الناع على امام الحق وانما
 اشترط ذلك لانه مرهلم يكن انتصابه كذلك كذا لم يامن المستفتي الذي
 يجرم عنده تقليد فاسق التاويل وكافره ان يكون هذا المنتصب فاسق تاويل
 او كافره عنده فلا يجوز الأخذ عنه اذا لا يحصل ظن بصلاحيته فاما اذا كان
 انتصابه في البلد المذكور فانه يخل في الظن انه ليس كذلك نعم
وهذا الركان مغربا عن حال المفتي لان كان مجتهدا له وعارفا بصلاته
 فانه يجوز له التقليد والأخذ عنه وان لم يكن كذلك والله اعلم ولزم المقلد
 ان يتحرى الاكل من المجتهدين في العلم والورع من علماء بلده وغيره وذلك
 لأن اموال المجتهدين بالنسبة الى المقلد كالأدلة بالنسبة الى المجتهد اذا
 تعارضت فتكلا لا يجوز المجتهد اذا تعارضت الأدلة ان يصير الى ايها
 محكما بل لابد من مرجح كذا المقلد والترجيح في حقه انما يكون بالاحكاميه
 في العلم والورع فيلزمه تحري ذلك ليقوى الظن بصحة قوله تقليد المجتهد
 الحي اولى من تقليد المجتهد الميت وان كان يجوز تقليده على الصحيح وانما
 كان اولى العلم باستمراره على قوله بخلاف الميت اذا لم يكن له لو كان جازما
 عنه وايضا فان الطريق الى كماله يكون اقوى من الطريق الى الميت في غالب الأحوال

وايضاً فإنه

وايضاً فإنه قد خالف في صحة تقليده بعض من قال بالتقليد بخلاف الحق
 وكذا لك تقليد المجتهد الأعلم وسواء كان حيا او ميتا / **اولى** من تقليد المجتهد
 الاو بعد استكمالها النص الاجتهاد والعدالة ولان احدهما زاد
 في العلم والاخر في الورع فان الذي زاد في العلم **اولى** بقلده من زاده في الورع لأن
 الظن بصحة قوله اقوى لقوة معرفته بطريق الحجة **والله اعلم** بالمشهور
 بكال الاجتهاد من والعدالة من اهل البيت عليهم السلام كانوا من قوادعا
 كالقائم والهاد عليها السلام وغيرهما الاكابر بن الحسين والصادق وغيرهم السلام
 وغيرهم اولى بأن يقلدوا **وامرهم** من سائر المجتهدين عندنا وذلك لما
 بينا اتفاقنا انه يلزم المقلد تحري الاكل من علماء وعدالة اهل البيت عليهم السلام
 هم المخصوصون بالكمال في هذا الأمر **وجهم** عليهم السلام احصى للعدل والتوجه بالعلم
 من خصوصهم بذلك ومن تخطت حرم المجبرة والمشيبة اذ لم يسمع عن احد من
 الناس ان يقل عن واحد من مجتهديهم ما يخالف ما فهم خرجون عن الرذائل
 التي رويت عن غيرهم منها ايجاب القدره لمقدورها فانهم تسلموا الجبرن
 حيث انه يلزم ان لا يتعلق الفعل بالقادر ولا ينسب اليه بل انما يتعلق بفعل
 القدره لا بما موجه له وسبب فيه وفاعل السبب فاعل السبب **وهذا**
قد روي عن النجاشي بن ثابت الخ حبيبه بخلاف من قال انما يجوز له

فأنه لا يبرم ذلك كما هو مذهب أهل البيت عليهم السلام **ومنها** تجويز الرواية
على الله تعالى يوم القيامة فإنما تستلزم التشبيه له تعالى بالأجسام والأعراض
عن ذلك علواً كبيراً إذ يرسل الأما هو جسم أو عرض وذلك يستلزم حدوثه تعالى
وهذا قدره عن محمد بن إدريس الشافعي **ومنها** المصالح المرسلة وهي التي
لا يشترط لها أصل معين بالأعتبار ولا بالألغى كما تقدم وهي مرويّة عن مالك بن
أنس الحميري وأنه كان له بها كبح كثير حتى أنه نسب الحافظ مذموراً وهو قول الجواز
قل ثلث من لا يتباح دمه لبقا الثلثين والله أعلم **ومنها** التخييم تعالى يروي
عن أحمد بن حنبل فمر هذه الرائل أهل البيت عليهم السلام من هون عنها وكافوا
أهل علم أو عدالة بخلاف غيرهم فإنه قد روي عنهم شيء منها كما ذكرنا وهي تقتضي
الاختلال في العلم والعدالة وإن كان قد ذكر الأمام المهدى عليه السلام أن الفقهاء
المذكورين من هون عن تلك الرائل لأنها تقتضي اختلالاً في الدين ونحن من
اسلامهم على يقين فلا نتقل عن هذا اليقين الا بيقين واليقين اليقين في مثل ذلك
الا التواتر والتواتر عنهم بما يعني ابا حنيفة وشوكي لكن قيل في المثل من يسمع
يخجل وما يدل على أن أهل البيت عليهم السلام أولى بأن يقلدوا بما روي عنهم من
الآيات القرآنية والأخبار النبوية الدالة على أنهم الفرقة الناجية كما تقدم بيان ذلك
وتجويز تلك المسالك في حريّة الأجماع فليرجع إليه والله أعلم والتزام مذهب أهل البيت

في خصه وعزائمه كالحادس والقائم عليهم السلام وغيرهما من محدثي
أهل البيت عليهم السلام أو كما يحنقه والشافعي من محدثي غيرهم وسواء
كان حياً أم ميتاً **اولى** من ترك الألتزام رأساً والاعتقاد على السؤال
من عرض العلماء في معرض من الأحكام اتفاقاً بين العلماء القائلين بالتقليد وأما كان
أولى لبعده عن الترهوي في الدين وتبعية الشريعة كما سيأتي وفي حريّة الألتزام
لمذهب أهل البيت خلاف بين العلماء القائلين بالتقليد فمنهم من قال وهو المختار
لا يجب عليه ذلك بل له أن يقلد هذا في حكم وهذا في آخره بل وقوع ذلك
من الصحابة رضي الله عنهم فإنه كالعامي من ضل في منهم ما عرض له ولم
يسمع منهم الإنكار حتى أخذ من العامة بترك الألتزام لمذهب واحد منهم
فأقتضى ذلك الأجماع على حواره والآنكس وأولواكم والفعل كما نقل عنهم
الإنكار في غير ذلك ومنهم من قال بل يجب عليه ذلك والله أعلم وبعد التزم القائلين
بأى وجوه الألتزام الأتيه وسواء كان الألتزام لمذهب محله أي في جملة
المذهب بأن ينوي اتباعه في خصه وعزائمه أو في حكم معين فقط
بأن ينوي اتباع المذهب في ذلك الحكم وحده أو في أحكام معينة أيضاً
فأنه متى حصل ذلك يجرى على المقلد الانتقال حيث يجب ذلك الألتزام
أما جملة أو في حكم أو في أحكام معينة فأى ذلك حصل من المقلد من عليه الانتقال

على المختار ومنهم من جوز ذلك **والصحيح** الأول قياسا على المجتهد وبيانه
ان المجتهد اذا اداه اجتهاده الى حكم من الأحكام بعد ان وفى الاجتهاد
حقه لم يجز له العمل بقول غيره لعدم مرجح كاتقدم فلكذلك المقلد الذي قد
الترجم قول امام ايراد العمل بقوله لا يجوز له العمل بقول غيره لغير مرجح سوى
هو النفس فالأصل المجتهد والفرع الملتزم والحكم منه الانتقال والعلة كونه مرجحا
في ثابت عنده الامتزاج وهذا قياس قطعي اذا الأصل مجمع عليه والعلة كذلك
وحصولها في الفرع معلوم ضرورة قالوا تصويب المجتهدين اقتضى
ذلك اذ هو انتقال من صواب الى صواب لا الى خطأ **قلنا** هو مسلم
ولاكن يودي الى التمسك في الرذيل والوقوف من الذين يودون ايضا الى
تبع الشرائع وفصل العزائم وهذا مما لا يقر احد الا بخلاف
الانتقال بعد الالتزام في صورته واحده وذلك حيث تشمل المقلد على المجتهد
المؤيد **نفسه** ان كان ذلك المقلدا **هذا الترجيح** بان يستوفى طرق
الحكم الذي يريد الانتقال فيه ويحمله عليه من الكتاب والسنة والروايات
والقياس ودليل العمل فتستوفى حتى لا يغيب عنه شيء فما
يجمع به عليه مرجح خارج عنه جاز له الانتقال حينئذ الى ما مرجح عليه
بل بحسب ذلك كما لم يجز اذا مرجح عنه خلاف الاجتهاد وايضا فانما يصري

ذلك الحكم

ذلك الحكم مجتهدا لا يجوز له فيه التقليد وهذا مبني على جواز ترجيح الاجتهاد
وقبضه وقد تقدم ابيان ذلك **واعلم** ان ثم وجوها اخرى مجوزة
للانتقال عن ذكر المصنف منها الانتقال الى مذهب اهل البيت عليهم
السلام من كان قلة غيرهم من سائر المجتهدين فان يجوز له الانتقال الى
مذهبهم لما ثبت بالأدلة القاطعة من عصمتهم وانما يتخيرهم لفرقة
الناجيه كما ينبغي فيها معنى فذلك وجه ترجيح فيكون تقليدا الى جيل اولي
الاجماع على تقليد جوار غيرهم لكان يجب تقليد هم وحدهم لتلك الأدلة ومنها
انكشف للمقلد نقصان مذهبهم عن درجة الاجتهاد او كمال العدالة المشروطة
في المجتهد فانه يجب على المقلد حينئذ الانتقال ومنها ان ينكشف له ان ثم اعلم منه
او اوسع فانه ايضا يجوز له الانتقال عن مذهبه لانه اقلد لما يرى الترجيح بين
من يقلده من المجتهدين الا بالاعلية والاورعيه فهذا وجه مجوز للانتقال ولما
انه يوجب **فلا ومنها** ان يفتق المجتهد الذي قد كان المقلد التزم مذهبه
فانه ايضا يجب عليه الانتقال عن مذهبه فيما تعقب الفسق من اقواله
لا فيما حصله الا انه ينبغي له ان لا يعترضا اليه فيقال بل الى موافقه ان كان ثم موافق
والواجب عليه الانتقال فيها ايضا ان قد امكن تفقح خلافه بفقهه فانما يقبل
ان يفعل المقلد وجب عليه البقاء **والله اعلم** وامامنا يصير المقلد ملتزما

مالك انه اخبر نكاح الدينه من الناس غير روى ولا شهود اذا لم يتواطأ
على الكتمان روايه بناده لا يقدح في المثل المذكور واما الجمع بين
القولين لا على الوجه المذكور فلعل فيه الخلاف السابق في جواز تقليد امامين
والله اعلم وكان هذا السائل فرغ لتلك **والله اعلم** بعد هاتين
والله اعلم **واعلم** يجوز غير المجتهد ان يقتول المجتهد المخصوص
عليه حكمه لذلك مطلقا اي سواء كان مطلقا على المأخذ اهلا للنظر ام لا
ولا يشترط ذلك وانما يشترط الحفظ والعدالة واما اذا كان قنوة **تخرج**
لمسئله من مضمونه من نص عليها المجتهد فانه لا يجوز له ذلك الا اذا كان
غير مجتهد **مطلقا على المأخذ** الذي يريه ان يأخذ منه تلك المسئله وهي المسئله
التي قد نص عليها ذلك المجتهد اهلا للنظر في التخرج بان يكون عامرا
للاله الخطا وما هو ساقط منها وما هو مأخوذه وقد تقدم بيانها في المنطوق
واللفظ **فان كان** كذلك قبل منه التخرج والفاطه نحو ان يقول **تخرج** او
على اصل او على قياس او على مقتضى او على ما دل **مقال** ذلك ان يسأل العاقل
عن المجتهد هل يجب في محالوفه الغنم زكاة على منه المجتهد الفلاني وقد كان
نص على يجب في السائمة الغنم زكاة وقد عرف هذا النص وعرف مضمونه
الصحة وشروطه وان ما خوذ به عند ذلك المجتهد فيقول لا يجب فيه الزكاة

عنده

عنده **تخرج** من قوله سائمة الغنم زكاة وقبل منه ذلك هذا في
التخرج **واما القياس** فانه لا يقبل منه الا اذا كان عامرا بكيفية
الفرع المقيس الى الأصل المقيس عليه بان يعرف ان كان القياس الذي هو الأصل
والفرع والعلة والحكم وشروطها فلا بد ان يكون له ملكه يقتدر بها على
استنباط حكم الفرع من بان يكون مجتهدا في المذهب كما يؤيد بالله واري
طالب عليهم السلام وغيرهما من هو مضمونهما من سائر المذاهب فان يقبل
منهم ما افتوا به على مذهب الهادي والقائم عليهما **السلام** الا انهما لا يفرقا
فيه قياسا على ما قد نصوا عليه لمعرفتهم بشروط القياس لانهم مجتهدون
قتل **والله اعلم** واذا اختلف المفتون على المستفتي غير المتزم مع استوائهم
في العلم والورع وقوله غير المتزم اذ لو كان ملتزما وجب عليه اتباع من
الترزمة منهم فان التزم مذهبهم جميعا فقد تقدم بيان حكم نعم اذا كان
كذلك فقد اختلفوا بما اذا ايا احد المستفتي فقبل انه يؤخذ باول قياس
ايهم حصلت فيجب اتباعه في تلك الحادثة **وقيل** بل يأخذ بما طنبه الأصح
من اقاويلهم فيجب عليه العمل به **وقيل** بل يأخذ بما في الأقوال شافي
اي حادثة من حجر لأن المفروض استوائهم في العلم والورع فليس بعضهم
حينئذ أولى من بعض فله ان يسأل او لا من شاء وله ان يسأل ثانيا غير

من سأل أو أبا أيضاً فإن ذلك قد وقع في من الصحابة وغيرهم فإن الناس
 في كل عصر يستفتون المفتين كيف ما اتفقوا من غير تفصيل والفرق والالتزام ^{مفتي} السؤال
 بعينه وشاع ذلك ولم ينكر **والله أعلم** وقيل يفصل بأن يقال يا أخا الأخ
 من أقوالهم إذا كان ذلك في حق الله تعالى لقوله تعالى يه الله بكم اليس وما
 جعل عليكم في الدين من حرج ولأخذ بالأخف في حق الله تعالى يوافق
 الأتقين ويأخذ بالأسد منها في حق العباد لأنه أحوط وقيل لا يخفى في حق
 الله تعالى في أخذ بأبسطه لأن الله سبحانه أعلم بما في حق العباد فلا يعمل
 فيه بقول أيهم بل يحكم من الحاكم لأنه أقطع للشجار ^{لأنه أعلم} ومن لا يعقل معنى
 التقليد لفرط عاميته بأن لا يعرف شروط صحته وحقيقته وإن حصل منه
 فأذا قلده إماماً وهو لا يعرف شروط التقليد كان تقليده كالتقليد فأذا كان
 كذلك فالأقرب إلى الصواب **صحة ما فعله** من الأحكام الشرعية وإن كان
 خلاف ما يقوله من قلده إذا كان معتقداً الجواز كما يحصل من
 العوام في صلاة نهم من الحسن وعدم استيفاء الأركان فأنزلت منهم وإن
 كانت مخالفة لقول منهم ^{منهم} ينتهون إليه من الأئمة وكذلك من أسلم عن نكاح موافق
 لبعض الأئمة إذا **تجهم** وأما يصح ما فعله من يعقل التقليد ما لم يخرج
 الإجماع بأن يوافق اجتهاداً اعتد به لم يتعقد الأقبلة أو بعده إذا خرق الأئمة

لم يصح منه ولا يقر عليه لعدم موافقته لقائل من أهل العلم كما يقع من كثير
 العوام من ترك الركوع في الصلاة رأساً فإن صلاة من تركه لا تصح لعدم
 موافقته لقول قائل والله أعلم **ويقال** من لا يعقل التقليد فيماعدى
 ذلك أي ماعدى ما فعله كذلك عند مذهب علماء جهة الدين يجوز البريد في
 ذلك العمل إذا عدم علماء جهة عموم مذهب علماء أقرب جهة إليها
 أي إلى بلد والله أعلم وبما أذكركم الكلام في شرح الباب التاسع
الباقي من أبواب الكتاب في الترجيح
 بين الأمارات العقلية والفكرية ويلحق به بيان الحدود وترجيح
 السمعية منها بعضها على بعض كما يأتي في الحاشية إن شاء الله تعالى وإن
 الترجيح في اللغة جعل الشيء ^{أرجو} **والأصل** اقتران الأمارتين بما يقوى به
 على معارضتها أي إماراة أخرى تعارضها ومعنى المعارضة أن تقصى كل واحدة
 منها خلافاً لما تقتضيه الأخرى فإذا حصل اقتران إحداهما بتقوى به
 على المعارضة لها كانت سبباً لترجيحها إذا لم يكن ترجيح أحداهما على الأخرى
 من **فجب** حينئذ تقديمها أي الأماراة المقترنة بما تقوى به على الأخرى
 والعمل بها وأطراح الأخرى وأما وجب ذلك القطع عن السلق لما ضل
 الصوابه وسائر المحققين بأن يشار إلى الترجيح فإن من بحث عن وقائع الحكم في الحوادث

التي تتعارض فيها الأمازوت وخدم يقدمون الأرجح منها قطعاً فكان
 ذلك دليلاً على جوف الترجيح لتضمنه الأجماع **والله أعلم** إذ تقر ذلك فأعلم
 ان الدليلين القطعيين المتعارضين بينهما قطعاً اذ يلزم من ذلك اجتماع
 النقيضين ان عملهما او ارتفاعهما ان هلا معاً او التحاكم ان عمل باحدهما
 ولا يمكن الترجيح بينهما لانه انما يكون اذا امكن حقيقة الدليل معاً والقطعيان
 المتعارضان احدهما باطل لان محاله فلا يمكن الترجيح وذلك كدالة بثبوت الرواية وانعائها
 ولا يمس قطع ولا ظن اذ الظن لا يقاوم القاطع فيبقى الظن عند حصوله فلا يكون ذلك
الابن دليلين ظنيين فقط سواء كانا ثقيلين معاً كصين اما خبرين
 او ظاهريين او اجتماعين احاديدين او عقليين معاً كقياسين ظنيين او
 مختلفين بأن يكون احدهما عقلياً والآخر عقلياً كمتعارضين جبراً احادي وقياس
 فهذه الصورة هي التي يصح التعارض فيها فهي ثلاثة فصول كما ترى **اما الفصل**
الاول وهو الترجيح بين الثقيلين فترجيح من اربع جهات اما من جهة سنة او من جهة
 او من جهة مدلوله او من جهة ام خارج عنه اما الجبرية الاولى وهي الترجيح بحسب
 وهي طريق ثبوت فوجوه كثيرة منها ما يرجح الى الراوي ومنها ما يرجح الى الرواية
ومنها ما يرجح الى المروي ومنها ما يرجح الى المروي عنه ففي اربعة اقسام **الاول**
 في الترجيح بالسند بحسب الراوي وهو في نفسه وفي تركيبه فمما طرفان **الاول** وهو

في نفس الراوي وهو وجوه منها كثرة رواية وقد بينه بقوله في حرج الخبرين
 اذ تعارضين على الخبر الآخر المتعارض له لكثرة روايته دون معارضه مع اذا
 كان رواية احد المتعارضين اكثر من رواية الآخر فمما روايه اكثر يكون
 مقدماً **مثال الله** روايه اي رافع رضي الله عنه وهو انه رضي الله عنه انه
 صلى الله عليه وسلم وها حاله ان على روايه ابن عباس رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم
 فكما تكلموا وهو حرام اود ذلك لقوة الظن وذلك لان العدد الاكثر بعد من الخطأ من العدد
 الأقل والآن كل واحد من الرواية يفيد المظن فاذا انقسم الى غيره قوي حتى ينهي التواتر
 المفيد لليقين **ومنها** انه يرجح احد الخبرين المتعارضين يكون **اي**
 الراوي لاحد المتعارضين اعلم **بما يرويه** من الراوي الآخر بان يكون ذا بصيرة
 في علم العربية وعلم الشرائع والاحكام دون الآخر او يرويه عليه في فقهه **ومنها**
ثقتة بان يكون اكثر ورعاً وتحرزاً في دينه **والثقة** لما يرويه دون الآخر فان
 روايه المتصنف بهذه الأوصاف ارجح اذ يغلب ذلك ظن الصدوق وهذه
 الأوصاف راجعة الى الشيء وهي كون احد الراويين راجحاً على الآخر في وصف
 يغلب الظن بصدقه **والله أعلم** وذلك كما يرجح ما يرويه علي رضي الله عنه من رواية علي
 يرويه غيره من الصحابة رضي الله عنهم وذلك ظاهر **ومنها** انه الى الراوي
 لاحد المتعارضين المباشراً يرويه دون الآخر فان روايه ارجح مثال ذلك

ما رواه ابو رافع رضي الله عنه مولى رسول الله صلى الله عليه وآله انه نكح ميمونة رضي الله عنها
 عام اقصى عمره الحديديه وهو حلال وروى ابن عباس رضي الله عنه انه نكحها
 وهو حرام فان رواه ابي رافع اخرج لان المباشرة كان هو الصغير بينهما بخلاف
 ابن عباس وذلك لان المباشرة اعرف بالحال او كونه **صاحب القصة** فان
 روايته اخرج ايضا وذلك لقول ميمونة رضي الله عنها تروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 ونحو حلالا على رويه ابن عباس رضي الله عنه فان روايتها اخرج اذ هي صاحب القصة
 فمن اعرف منه بحالها او كونه مشافرا لم يروى عنه دون الآخر مثال ذلك
 ما رواه القاسم بن محمد بن ابي بكر عن عايشة ان مبررة اعتقت وكان زوجها بعد افيها
 رسول الله صلى الله عليه وآله فاختارت نفسها وروى عنها الأسود ابن يزيد النخعي
 انه حين اعتقت حر فان روايه القاسم اخرج لمشافهته لعائشة اذ هي محرر
 له لكونها عنه فقد سمعه منها مشافهة والاسود من خلق حجاب فكان اخرج الوجه
 ظاهر او كونه اي الراوي احد المتعارفين عند سماعه الحديث **اقرب مكانا**
 ممن يروى عنه والآخر ابعده منه فان روايه الاقرب اخرج مثال ذلك روايه
 عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله انه افرد التلبية ورواه ابن عباس رضي الله عنهما
 انه قرن ورواه سعد بن وقاص رضي الله عنه انه فتح فان رواه ابن عباس اخرج
 لقربه من رسول الله صلى الله عليه وآله حين التلبية اذ كان تحت ناقته صلى الله عليه وآله حين لي

هذا الحديث في
 نسخة من
 كتاب
 مناقب
 سيدنا
 محمد
 صلى الله عليه وآله
 من
 كتاب
 مناقب
 سيدنا
 محمد
 صلى الله عليه وآله
 من
 كتاب
 مناقب
 سيدنا
 محمد
 صلى الله عليه وآله

فالظاهر

فالظاهر انه اعرف او كونه من كبار الصحابة او متقدم الاسلاف والآخر من
 اصاغرهم او متأخر الاسلاف فانه اخرج لقربه من رسول الله صلى الله عليه وآله فيكون
 اعرف بحاله والانه اشتد صوابا لنفسه فيبعد عن الكذب او كونه مسبويا
 النب والآخر غير مشهود النب او كونه غير ملتبس قيل في روايته
 وقيل في اسمه والآخر **نفس** فان روايه هو الا اخرج ان الخبر فيهم فقط
 الجاه اكثر من سواهم **ومنها** ان يكون الراوي احد المتعارفين على الرواية
 بالغا والآخر صبيا فانه تخرج روايته على الآخر تحمله بالغا وذلك للاتفاق على
 قبول روايته دون الآخر فيكون الظن قوي فلهذا جوه الترجيح الي
 في نفس الراوي **والطرف الثاني** الترجيح باعتبار تركيبة الراوي وقدرتها
 بقوله **وكثرة المكين** الراوي احد المتعارفين دون الآخر وكثرة علمه بالكون
 ساهلين في رعاية التركيبة بخلاف المكين للآخر فان حديثه كان كذلك اخرج لقوة
 الظن **واذا كان المراد بالخبر المتعارفين** من تسليين جميعا فانه يترجح رويه احدهما
عرف من حاله انه لا يرسل الا عن عدل عارف في الخبرين **المسليين** والآخر عرف
 منه حاله ذلك او جهل حاله فان روايته من عرفته ذلك اخرج لقوة الظن وكان الاولى بغير
 هذا على قوله وكثرة المكين وهو يصحاح مرجع الى النفس الراوي وما يرجح الى الترجيح
 باعتبار التركيبة ما يرجح الى نفسها وقديسه بقوله **ورجح الخبر المصريح** بالتركية الراوي

Copyrighted material

على الحكم أي إذا كانت تركية أحد الراويين القول الصحيح كأن يركى أنه عيب وتركه الآخر
بالحكم بشهادته كان يقول أنه قد حكم بشهادته حكم فإن رواه من زل به في القول أرجح
لأن تركه بالحكم إنما تكون لتضمها القول والقول الصحيح والامتنان **والله أعلم وترج**
الحكم على العمل أي إذا كانت تركية أحد راويي المتعارضين بالحكم بشهادته وتركه الآخر
بالعمل بقوله فإن تقدم روايه من حكم بشهادته على روايه من عمل بقوله وذلك لأن الاحتياط في
الشهادي أقوى من الاحتياط في العمل بدليل قبول خبر الواحد والمراد دون سواه **والقسم**
الثاني في الترجيح بالسند يجب ما يرجح إلى الفن الرواية الحديث وهو محصل من
وجه وقد بينا بقوله **قيل** أي قال الراوي يرجح **السند على المرسل** أي إذا
كان أحد الخبرين المتعارضين **سند المرسل** والأخر **مرسل** فإنه يقدم.
المسند على المرسل وذلك للاتفاق على قبول المسند دون المرسل فيكون الظن به أقوى
والله أعلم وقيل أي قال ابن أبيان بل الواجب **العكس** أي يرجح المرسل على
المسند لأن المرسل لا يرسل إلا وهو كالمطاع بأن ما رواه صدر عن الرسول **صلى الله عليه وسلم**
مخلاف ما إذا أتى بأهل السند فأفقد حمل السامع العبد **وقيل** بل هما
أي المسند والمرسل إذا عارض مقتضاها فمراسوا لا يرجح أحدهما على الآخر إذ
المعتبر في الرواية اتماهي العدالة والضبط والفرض تساويها وقيل كل واحد منهما على
انفراده فلا يكون لأيهما على الآخر من به إذا اجتمع وهذا القول هو الذي احتاره

الأمم المهدى عليه السلام في المعيار وشرحه **نحو** والتعارض من دون ترجيح ممكن
عند الأكثر إذا لم يمنع من ذلك فثبت الترجيح في عمل بأمر ما شاع على قول والأطراح
على الصحيح **والله أعلم** ومن الترجيح بحسب الرواية قوله **ترجح المرسل على**
يثبت بالشهر غير منه إلى كتابه وغيره أي إذا ثبت أحد المتعارضين بالشهر والآخر
بغيرها كان ما ثبت بالشهر أرجح **وترجح** أيضا **مرسل** **التابع** أي إذا كان الخبران
المتعارضان متصلين لكن أحدهما رسله تابعي والآخر غير تابعي فأول مرسل التابعي أرجح
وترجح ما سنده إلى كتابه مشهور بالصحة **مثل** ما سنده إلى البخاري ومسلم على ما سنده
إلى كتابه غيرهم من سائر الكتب التي تعرف بالصحة يعني إذا سنده أحد المتعارضين
إلى الصحيح البخاري أو صحيح مسلم أو نحوهما عرف بالصحة من كتب الحديث النبوي
واسند الآخر إلى غيرهم مما لم يعرف بالصحة كان ما سنده إلى الصحيحين أقوى وأرجح
فقد هو حجة الترجيح بحسب الرواية **القسم الثالث** من الترجيح بحسب السند يجب
ما يرجح إلى نفس المروي وهو أيضا وجه منها إذا روى أحد المتعارضين بالسماع
من الرسول **صلى الله عليه وسلم** كان يقول سمعت رسول الله **صلى الله عليه وسلم** أو أخبرني قال
يقول قال الرسول **صلى الله عليه وسلم** فإنه يرجح ما ثبت بالسماع على ما ثبت بالتجسس **والله أعلم**
ونها أي يكون المتعارضان ثبتا بالكوشة **صلى الله عليه وسلم** والتقرير لكن أحدهما في حضرته
بأن شاهده وسكت عنه والآخر في غيبته بأن سمعه وسكت عنه فإن سكت عن غيره

Copy

مع الحضور ارجح مما سكت عنه مع العينه والسمع لأن الأول اغلب
 على الظن ومنها ان يكون احد المتعارضين وفيه صيغته منه **صلواته** ولم
 والآخر انما فهم منه فقط فراه الروي بعبارة نفسه فانه قدّم ما هو فيه صيغته منه
صلواته ولم على ما فهم منه فقط لقوة دلاله الصيغته وصعق دلاله غيرها **الفصل الرابع**
 من الترجيح بالسند مجتنب الى النفس المروية عنه وذلك نحو ان يكون احد المتعارضين
 ثبت من المروي عنه انكار لروايته والآخر لم يثبت فان لم يثبت فيه انكار ارجح
 مما ثبت فيه وذلك لأن الظن الحاصل به اقوى وسواء كان انكاره نسياناً أو وقوفاً
 أو انكاراً جرحاً وتكديباً فاما اذا كان احدهما انكاراً جرحاً **صلواته** فاحتاج
 والآخر انكاراً نسياناً فانه ما انكر انكار نسياناً ارجح ما انكر انكاراً جرحاً **صلواته** علم فانه ما
 يحتاج اليه من جهة الترجيح بين الثقيلين بالسند **واما الوجه الثاني** هو الترجيح
 بحسب المتن فهو يقع من وجوه **الأول** قوله **ويرجح النهي على الأمر** يعني اذا كان
 مدلول احد المتعارضين نهياً والآخر أمراً فانه يترجح ما مدلوله النهي على مدلوله
 الأمر لأن النهي أكثره لرفع المفسد والأمر لجلب المنافع والأهمل ارفع المفسد أشد
 من الأهتمام بجلب المنفعة وايضاً فان ما يحتمل النهي من المعاني اقل مما يحتمله الأمر
 وما كان اقل احتمالاً ارجح **الثاني** قوله **واما على الأباحه** يعني اذا كان مدلول احد المتعارضين
 أمراً ومدلول الآخر إباحة فانه يترجح ما مدلوله الأمر على ما مدلوله الإباحة وذلك للاحتياط

والخروج **العهد من الله علم** واما اذا كان مدلول احد المتعارضين إباحة والآخر
 نهياً فان ما مدلوله الإباحه ارجح اذ يحتمل كذا قريبه على تقدم النهي عنه وقيل بل
 يترجح النهي على الإباحه لمثل ما ذكرنا في ترجيح الأمر على الإباحه قلت **والثاني**
والثالث قوله والأقل احتمالاً الأعلى الأكثر اي اذا كان احد المتعارضين
 اقل احتمالاً للغير المطلوب والآخر أكثر فانه يترجح الأقل على الأكثر نحو ان يكونا أحدهما
 مشتركاً بين ثلاثه معانٍ والآخرين معنيين فانه ما هو مشترك بين معنيين
 ارجح لأن ما قل احتمالاً **قرب المطالب والله علم والرابع** قوله **والخروج**
 اي الوجه اذا كان احد المتعارضين يستعمل في المطلق حقيقة والآخر لا يستعمل فيه الا
 مجازاً فان الحقيقة ارجح اذ لا يتطرق اليها الخلل بخلاف المجاز **والخمس**
 قوله **والخارج على المشترك** يعني اذا كان احد المتعارضين مجازاً والآخر مشتركاً
 فانه المجاز ارجح من المشترك اذ المجاز اقرب ولا يخل بالتفاهم على ما تقدم في أول الكتاب والله
 اعلم **والسادس** قوله **والأقرب من المجازين على الأبعد** يعني اذا كان المتعارضين
 ولكن احدهما اقرب الى الحقيقة من الآخر فانه يترجح الأقرب وقرب المجاز من
 الحقيقة المقصود لترجيحه اما ان يكون أكثر من الآخر في التجوز فيه الشئ من الآخر
 نحو التجوز بالأسد في الشجاعة فانه أكثر من التجوز بالتجوز به في الشجاعة **والسابع**
 او بان يكون اقوى في التجوز بالظن من الآخر نحو التجوز بالطلاق اسم الكل على الجزء

فأنة أقوى من إطلاق اسم الجزء على الكل لأن الكل يستلزم الجزء بخلاف العكس
 نحو من سرق قطعت يده من سرق لم يقطع أنا مله أو بان يكون تجوز دليل التجوز
 فيه لرجح من دليل التجوز في الآخر وغير ذلك مما يقتضي قرب المجاز من الحقيقة
 والله أعلم **قوله** والنص الصريح على غير الصريح يعني إذا ثبت أحد المتعارضين
 بالنص الصريح الذي لا احتمال فيه والآخر بالنص المحتمل نحو أن يكون أحدهما صحيحا
 في المقصود والآخر محتمل المقصود وغيره فإن الصريح أولى لعدم الاحتمال ونحو
 أن يكون أحدهما محجلا والآخر مبنيًا فإن المبين أرجح لعدم الاحتمال والله أعلم
والثامن قوله والخاص على العام أي إذا كان أحدهما المتعارضين خاصا
 والآخر عاما فإن الخاص أرجح لأن دلالة على المقصود أقوى من العام احتمال تخصيص
 فيه والله أعلم **قوله** وتخصيص العام على الخاص يعني إذا كان المتعارضين
 يقتضي تخصيص دليل عام والآخر يقتضي دليل خاص فإنه يقدم ما يقتضي
 العام لأنه يقتضي على ما يقتضي دليل خاص ولعله المأثور والسماع **قوله**
والعام الذي لم يخص على حفظ يعني إذا كان المتعارضان
 عامين لكن أحدهما حفظ بدليل والآخر اختصاص بدليل أو على ما كان
 يخصف أرجح للاتفاق على جهة خلاف التخصص فيه الخلاف والله أعلم **قوله**
 والعام السطر على التكرار المتقيد وغيرها ومنه ملو المعج الحرق باللام على
 ضيق

الجس المعروف به هذه الترجيح باعتبار جميع العموم فإذا كان عموم أحد
 المتعارضين بصيغة الشرط وعموم الآخر يكون ذلك مقتضيه فإن العام السطر
 أرجح لأن الحكم فيه مطلق فيكون ذلك أدعى إلى قبوله من بدل أدنى فالتجوز
 ما لو قيل الدقل على قوله وكل إذا كان عموم أحد المتعارضين باعتبار
 أو ما أجمع المعروف باللام وعموم الآخر باعتبار كون جتأ معروفا باللام فلذلك
 باعتبار ما إذا أجمع من غير المذكور لأن دلالة على العموم أضعف **قوله**
 في المعهود قتل اقلو المشركين أو من ترك ما لو قيل المشرك لا يقتل وما خرج
 من التبليغ حدث مع ما لو قيل خارج من التبليغ ليس يحدث أيضا ما ختم
 إليه من الترجيح بين الفقلين حسب المتن **الجملة الثالثة**
 الترجيح بحسب المبدأ أو ما يدل عليه المتعارضان هو من وجه **قوله**
الوجوب على النيب أي إذا كان أحد المتعارضين يقتضي وجبا للآخر
 فلا بد أنه يقدم الوجوب على النيب للاختصاص ولأنه قد حصل النيب بزيادة بخلاف
 العكس **قوله** الثاني أنه يرجح **النيب على النفي** أي إذا كان أحد المتعارضين
 يقتضي نيات أمر والآخر نفيه فإنه يرجح ما يقتضي النيات لاختصاصه لأن النفي
 عن الفعل لكثرة غفلة الإنسان عنه مثاله حديث بليل هو العنة **قوله**
 ما يلهي عن الله ولم يدخل البيت الحرم وصلى وقال اسم دخل ولم يصل فإن

بل لا يرجح لكونه ثابت الفعل والله اعلم **والثالث** انه يرجح الدار المحمدية
على الموجب له يعني اذا كان احد المتعارضين يقتضي من جهة سقوط
 والارض يقتضي وجوبه واميانة فان ما يقتضيه الدار يرجح لما في الدار من مقتضى
 مرجح المقتضى يستلزم بدليل قوله تعالى ربنا الله ربكم اليس ما جعل
 عليكم في الدين من حرج **والرابع** انه يرجح الموجب للطلاق والعنف
على الذي لا يوجبهما يعنى اذا كان احد المتعارضين يقتضي العقاب
 والطلاق والآخر خلافه فانه يرجح الموجب لذلك لموافقة الأصل
 اذا الأصل عدم ملك البضع وملك البهي والله اعلم **والخامس** يرجح
 وهو الترجيح بأمر خارج فهو ايضا يحصل من وجوه منها انه يرجح
 الخبر ايضا لموافقة الدليل **اخر** **اول** اهل المدينة والخلفاء **او** **للعلم** يعني
 انه اذا وافق احد المتعارضين اي هدم الامور الاربعه فانه يكون المرجح
 الاول انه يوافق دليل اخر من كتاب او سنة او اجماع او عقل او خبر
 يرجح لونه اعطى على الظن ولان مخالفه دليلين مستمدة وراى مخالفه دليل
 واحد الثاني ان يوافق احد المتعارضين على اهل المدينة النبي صلى الله عليه
 افضل الصلوات **ثالث** دون الآخر فانه يرجح لونه المدينة موضع الوجه **رابع**
 باحكامه **الخامس** ان يوافق على الخلفاء السديين فانه يرجح لونه امره صلى الله عليه

رابع

باتباعهم والافتدائهم فينبغي عليه **الظن** **الرابع** ان يوافق احد المتعارضين
 فان يرجح لكونه اعرف باحكام الشرع **والسادس** ان يوافق الله اعلم منها انه
 يرجح احد المتعارضين **ينبغي** **والسابع** ان يوافق الله اعلم منها انه
 يعني اذا فسروا احد المتعارضين ما رواه دون الآخر كان خبره يرجح لونه
 تقتضيه بقوى الظن والله اعلم **ومنها** انه يرجح احد المتعارضين باقتضائه بقرينة العلم
تأخر اي اذا كانت في احد المتعارضين قرينة العلم تأخره فانه يرجح على الآخر
 اما تأخر اسلام روايه فانه يوزن الزاوي للآخر سمعه قبل اسلام هذا او أمّا
 تأخره تاريخا مضيقا لقبول موته صلى الله عليه وسلم يسير والآخر مواعدا
 ان يكون فيه تدوين الآخر فانه قرينة لتأخر تدوينه لم يعمى الا بعد ظهور
 الاسلام وقوة سوكه فمنها انه يرجح احد المتعارضين بموافقة القياس وهذا
 قد خلق قوله ويرجع الخبر بموافقة الدليل **اخر** **القياس** دليل كما لا يخفى
 جملة الاربعين بين العقلين باقتسامها **واما الفصل الثاني**
 وهو ترجيح بين العقليين وهما اما قياتسان او استدلالان اما الاول
 فالمرجع فيه من جهة او اما من جهة اصله او من جهة فرعها فتعاقب
القياس **والرابع** بين القياسين بحسب لاصل ومقتضى اما التبع
 الاول فقد بينه بقوله ويرجع احد القياسين على الآخر وهو الاول

يرجح بكون حكم الأصله قطعياً والأخرطنياً يعنى اذا كان حكم الأصل في أحد
 القياسين قطعياً والأخرطنياً فأن ما حكمه قطعي **الترجيح الثاني** قوله لم يكن
 حكم الأصل في أحدهما قطعياً فأنه يرجح ما دليله **القوى** أى يكون الترجيح
 بينهما بحسب الدليل في الأصل فيقدم الأقوى فالأقوى وقد تقدم
 في الترجيح النقلين وجه القوة **الثالث** قوله ولون حكم الأصل القياسين
 لم يشح بأتفاق والآخر مختلف في حكم أصله هل نسخ أم أفاء ما اتفق على
 النسخ فيه ارجح منه الآخر والوجه في ذلك ظاهر فلهذا الوجه الثلاثة بحسب
 حكم الأصل **واما النوع الثالث** اعنى الترجيح بين القياسين بحسب
 حكم الأصل فهو انه يرجح أحد القياسين بكونه عليه **القوى** أى حكمه **القوى** أى حكمه
 حكم الآخر وقوله اما القوة طريق وجودها في الأصل في أحد القياسين بأنه يكون
 وجودها في أحدهما معلوماً أو مضموناً بالظن الغالب وطريق وجودها في الآخر
 دون ذلك **مثاله** ما إذا قيل في الوضوء طهارة حكمية ففتقر إلى النية
 كالتيتم مع قول الآخر طهارة بمانع فلا تفتقر إليها كغسل النخاسة فإن الأول
 ارجح لقوة طريق علمه اعنى كونه طهارة حكمية كونه معلوماً ولقوة طريق كونها
على **القوى** أى بكونه طريق علمها في أحدهما لها وفي الآخر تلبس نص
 وأن ما طريق علمه النص ارجح على ما تقدم في بيان طرق العلم في فصل

القياس أو بأن يصحها **الترجيح** أحدهما القياسين المتعارضين علمية
 أخرى غيرهما يقوى أى يقوى تلك العلم فيكون أحد القياسين
 كالمطل بعلتين دون الآخر **مثاله** ذلك كالحليل وجوب النية في الوضوء
 بكونه طهارة حكمية كالتيتم فإن هذه تصح بها علمية أخرى وهو كونه عبادة
 كالصلاة بخلاف تعليله كونه طهارة بمانع **القوى** أى علمه فإكان علمه أقوى
 بأن هذه الوجوه فأنه ارجح وأقدم وذلك ظاهر أو يكون حكمها حظراً
 أو جوباً دون معارضتها بعنى انه اذا كان الحكم الصادر عن علم
 أحد القياسين المتعارضين حظراً أو جوباً والحكم الصادر عن علم
 الآخر إباحةً أو ندباً فأن ما حكم علمه الحظر أو الجوب ارجح **مثاله** ذلك كالتعليل
 الوضوء بأنه عبادة فتجب النية فيه كالصلاة لا طهارة فلا تجب كغسل
 النخاسة وتعليل حرمة التفاضل في البر مثل بالكيل فيقتضى ذلك تحريمه
 في النوى وحظره لا يطعم فلا يقتضى ذلك فيهما والله أعلم أو بأن تشهد لها
 الأصول أو تكون أكثر اطراداً يعنى اذا كانت علمه أحد القياسين
 المتعارضين تشهد لها الأصول بأن تكون منزهة من هذه الأصول دون علم
 الآخر فأن ما تشهد له علمه الأصول ارجح كما في تعليل وجوب النية في الوضوء بكونه
 عبادة فأن هذه تترسخ من الصلاة والصوم والحج بخلاف تعليله بكونه طهارة

فلا أصل لها إلا الزالة الخاسرة أو متزعة من أصول كثيرة فإن ما علمه
 كذلك أرجح وينظر في الفرق بين هذا وبين قوله أو نشهد لها الأصول
 فإن الظاهر أنها شيء واحد كما في غير هذا المختصر والله اعلم أو يجعل بها الصحاح
 أو الثر الصحابة يعني أنه يرجح أحد القياسين على الآخر بأن علمه على
 بها الصحابة وعلمه الآخر على بها صحابي أو كثير الصحابة أرجح كما يعمل
 الصحابي أو أكثر الصحابة تحريم التفاضل بالكيل والتابعي أو الأقل بالظن
 الوصف الحقيقي على غيره يعني إذا كانت علمه أحد القياسين وصفا حقيقيا وعلمه
 الآخر اعتباريا فإن ما علمه الوصف الحقيقي أرجح للاتفاق على تحليل الحكم
 به دون غيره وقد تقدم ويرجع الوصف الثبوتي على الوصف العدمي أي إذا
 كانت العلم في أحد القياسين وصفا وفي الآخر وصفا عدسيا فإن ما علمه
 الوصف الثبوتي أرجح مما علمه الوصف العدمي للاتفاق أيضا على التحليل
 بالثبوتي دون العدمي والله أعلم والباعث على الأماهة أي إذا كانت الحالة في أحد القياسين
 باعثة على الحكم وفي الآخر أمارة فقط فإن ما علمه باعثة أرجح للاتفاق عليها
 وترجيح العلم المطردة والمنعكسة على خلافها وهي غير المنعكسة وترجيح
 العلم المطردة فقط أي من دون أن يحاسب على المنعكسة فقط أي من دون أن يطرد
 يعني إذا كانت علمه أحد القياسين مطردة بأن يوجد الحكم بوجودها ولا تنعكس

أي لا يلتقي

أي لا يلتقي الحكم بانتفاءها وعلمه الآخر بالعكس فإن ما علمه مطردة أرجح مما
 منعكسة ويرجع الشرع على المناسبة أي إذا ثبت أحد القياسين المتعارفين
 بالسبر والمقيس وعلمه الآخر بالمناسبة بينهما وبين الحكم فإن ما ثبت علمه
 بالسبر أرجح لتضمنه اتفاقا غيرهما كما تقدم في القياس وترجيح المنعكسة على
 السبرية أي إذا ثبت علمه أحد القياسين بالمناسبة وعلمه الآخر بالسبرية فإن ما ثبت
 علمه بالمناسبة أرجح لأن الظن الصالح بها أقوى والله أعلم **وأما القسم الثاني**
 وهو الترجيح بين القياسين بحسب الفرع فإنه يرجح أحد القياسين بالقطع
 بوجود العلم في الفرع يعني إذا قطع بوجود العلم في الفرع في أحد القياسين ولم
 يوجد في القياس الآخر كما هو ما قطع بوجود العلم في فرع آخر ويرجع
 أحدهما بكونه أي حكم الفرع ثابتا بالنص في الجملة في أحد القياسين دون الآخر
 أي إذا كان قد ثبت حكم الفرع فيه في أحد القياسين بالنص في الجملة وحسب
 بالقياس للتفضيل والآخر ليس كذلك بل يحاول إثبات الحكم في الفرع بالقياس
 ابتداءً فإن ما ثبت فيه حكم الفرع بالنص جملة أرجح لأن تفضيل الشيء الثابت
 أهون من إثباته من أصله **والله أعلم** ويرجع بمساركة أي الفرع للأصل في عين الحكم
 وعين علمه على الثلاثة الآخر وهي المشاراة في جنس الحكم وعين علمه أو عين
 الحكم وجنس العلم أو جنس الحكم وجنس العلم يعني إذا كان الفرع في أحد

القياسين مشتركاً للأصل في عين العلة وعين الحكم وفي الآخر الفرع مشترك
 للأصل في الثلاثة الأخيرة فإن الأول يرجح على ما تقدم في فصل الكتاب
 ويرجح أحد القياسين على الآخر **مشاركة الفرع** في عين أحدهما أما العلة
 أو الحكم وجنس الآخر على المشاركة له في **الجنس** يعني إذا شارك الفرع الأصل
 في أحد القياسين في عين الحكم وجنس العلة وعين العلة وجنس الحكم والآخر
 شارك الفرع فيه الأصل في جنس الحكم وجنس العلة كان يشارك
 فيه الفرع الأصل في عين أحدهما وجنس الآخر يرجح مما يشارك فيه الفرع
 الأصل في **الجنس** ويرجح أحد القياسين على الآخر مشاركة الفرع للأصل
 في عين العلة مشاركة في جنس الحكم على المشاركة في العكس أي في عين الحكم وجنس
 العلة يعني إذا كان الفرع في أحد القياسين مشتركاً للأصل في عين العلة وجنس
 الحكم في الآخر بالعكس فإن الأول يرجح إذا العلة هي الأصل في التعديده والله
 أعلم وهذا ما يحتاج إليه من الترجيح بين العقليين وبالله التوفيق
وأما الفصل الثالث وهو الترجيح بين المختلفين أي الثقلي والعقلي
 فبيان أن تقول الثقلي إما خاص أو عام والخاص إما أن يدل بطلانه
 بطلانه أو يفرضه فإن كان خاصاً الأصل الحكم بطلانه فإنه يرجح على
 المعقول من قياس أو اجتراد لأن النص أصل بالنسبة إلى القياس والاجتراد

ولأن طرق

والآن تطرق الخلل إليه أقل من طرقه اليها مثالها أن يقول الشارع يجب
 اليه في الوضوء مع قياسه على إزالة النجاسة بكونه طهارة جماع فلا
 يجب فإن النص يرجح والله أعلم وإن كان خاصاً المفهومه فلا بد من
 مختلفه باختلاف المفهوم في القوة والضعف والترجيح فيه على حسب
 الناظر وإن كان الثقل عاماً فهو على الخلاف في جواز التخصيص بالقياس هل
 يجوز أم لا فهذا هو العدة في باب الترجيح والله الهادي إلى الصواب وإن كان قد
 يحصل بغير ذلك إذا المعلوم أن وجه الترجيح لا يخص فيما ذكر فقط ولكن به
 التحقيق لهذا المذكو ومعرفة أن يخفى على القطن اعتبارها أي اعتبار
 غير الوجه المذكور مع توفيق من الله عز وجل والظن للعبد يحصل به لتوهم
 في القلب والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
خاتمة لباب الترجيح وهي في بيان ماهية الحق
 وأقسامها ووجه ترجيح السمعية منها **واعلم** الحد في اللغة بمعنى المنع
 ومنه مسمى البواحد المنع من الداخل والخارج وفي الاصطلاح ما يعبر
 الشيء عن غيره أي ما يعبر المحرود عن دخول غيره فيه ويسمى بذلك المنع غير
 المحرود عن الدخول في المحرود وهذا التعريف شامل للعقلي ويعرف بالماهيات
 والسمعية كتعريف الأحكام واللفظي والمعنوي أيضاً وهو أي الحق في اللفظ وهو ما

يقصد به تفسير مدلول اللفظ **معنوي** وهو ما يقال على الشيء لا فاده تصويره
 فاللفظ حقيقة كشف لفظ باللفظ اجلي منه مراد فله كما يقال العصفور هو الأسد
 والعقار هي الخمر في اشتراطه للمرادفه نظر ادجيوان يكون بالاعم المقصود
 به انما هو تفسيره لاول اللفظ سعدان نيت فانه نيت يعجم السعدان وغيره
 وذلك ظاهر والمعنى وقد عرفت حقيقة ينقسم الى قسمين **حقيقي** وهو المسمى بالحد
 عند المنطقيين **وسمي** وهو المسمى بالرسم عندهم **وكلاهما** اي كل واحد من الحقيقي والرسم
 ينقسم الى قسمين **ايضا** **وناقص** **فالحقيقي** التام ما ركب من جنس **الشيء**
 وحقيقه الجنس هو القول على الكثرة المختلفة الحقائق في جوارب ما هو **وصوله**
 وحقيقه الفصل ما يقال على الشيء في جوارب اي شيء هو في ذاته وقوله **القريبين**
 صفة الجنس والفصل فالقريب من الجنس ما يكون الجوارب به عن الماهية وعن بعض
 المشاركة فيه ايضا كالحيوان في حق الانسان فانه جنس قريب له
 والبعيد منه ما لا يكون الجوارب عن السؤال عن الماهية وعن بعض المشاركة
 فيه جوارب عن الماهية وعن جميع المشاركة فيه بل عنها وعن البعض كالجسم
 مثلا في حق الانسان وقد تقدم معنى ذلك في باب **الجمال** الحقيقة والجمال والقريب
 من الفصل ما يميز الشيء عن المشاركة في الجنس القريب كالناطق في حق الانسان
 فانه يميزه عن المشاركة له في الحيوانية والبعيد منه ما يميزه عن المشاركة في الحيوانية

كالحيوان في حق الانسان ايضا فانه يميزه عن المشاركة له في الحيوانية
 تركب من جنس الشيء وفصله القريبين فهو الحد التام وذلك كحيوانه ناطق في
 تعريف الانسان فالحيوان جنس قريب للانسان والناطق فصل قريب
 له كما بينا وسمى حد لما تقدم من انه مانع من خروج شيء من افراد الحد ودون عن
 دخول غيره فيه وقاما له فقال هو على جميع الذاتان والاكثري للتركيب
 الجنس على الفصل ويجوز العكس فيقال ناطق حيوان واحد الحقيقي التام
 ما كان بالفصل المفرد صفة كاطق في تعريف الانسان او بالفصل
 القريب جمع جنس اي الحدود والبعيد وذلك كناطق في تعريف الانسان
 ايضا فالخمس جنس بعيد له والناطق فصل قريب كما تقدم وسمى **بافضل** لظهوره
 عن بعض الذاتان كالحريية والرسى التام ما كان بالجنس القريب وقد تقدم
 بانه **الحق** وحقيقته هي القول على ما تحقيقه واحد فقط كجنس **صاحك**
 في تعريف الانسان فان **الصاحك** ^{خاصة} للانسان وبمن سمي **لكنه** تعريفه
 بالخاصة التي هي من افاد السور راسي الشئ لشره وقاما لشيء به بالحد التام من حيث
 انه وضع فيه الجنس القريب بما حصل الماهية والرسى التام وقاما لخاصة
 وصفا كالصاحك في تعريف الانسان او بالخاصة مع الجنس البعيد كجنس
 صاحك في تعريفه سمي **بافضل** لظهوره عن بعض الذاتان ايضا وسمى **لكنه** لظهوره

بما هو التعريف العرضي التي تختص بملئها واحدة بحقيقة واحدة والاتحاد
مجتمعة الا فيهما وان وجه كل واحد مفردا في غيرها فان التعريف يكون رسما
ناقضا ايضا اما كونه رسما فلانه ايضا بالاشياء اما كونه ناقضا فلعدم ذكر الذي
بالانما ذكرت العرضي العامة والله اعلم وذلك كقولنا في تعريف الانسان ماش
على قدميه عريض الاطراف يادي البشره مستوي القامة صا حركه بالطبع
فان هذه العرضي الجملة اتحد مجتمعها الا في الانفس فصح التعريف بها اذا قد
افادة تمثيل الان عن غيره المقصود من الحد والله اعلم **واعلم ان**
يجب الاحتراز في الحدود دعي **ام** منها تعريف الشيء بما يابو به في الجلا
والخفا فلا بد في المعرف من ان يكون مساويا للمعرف بحيث يصدق احدهما
على جميع ما يصدق عليه الاخر فاذا وجد احدهما وجد الاخر وهو معنى الاطراد
وبه يكون الحد جامعا واذا اعدم احدهما اعدم الاخر وهو معنى الاخر اذا
وبه يكون مانعا ولا يكون نفس المعرف وان يكون اجل من المعرف وارجح
منه بحيث لا يصح بالاعم من المعرف والاضيق منه فلا يصح تعريف الانسان
بالحيوان فقط والتعريف الحيوان بالانسان وذلك لان المقصود بالتعريف
هو افادة تصور المعرف اي نفسه كما في الحد التام او وجهه بغيره عما عداه وان
لم يوصل الى كنهه كما في الحد الناقص والرسم مطلقا والاعم والاخص لا يحصل بهما ذلك

فتأمل والله اعلم

فتأمل **والله اعلم** واذا لم يصح التعريف بالاعم من المعرف والاخص منه كانه لا يثبت
بالمباين اولى واخرى وكذلك لا يصح التعريف بما لم يكون اجلا من المعرف بل معاويا
له فلا يصح تعريف الاب بمنزلة الام والعكس الاشياء متساوية في ضرورة معنى
انها لا يتحققان معا وكذا لا يصح بالاضيق من المعرف فلا يصح تعريف الحركة بالليس
بتكون كونه اخفى منها اذ لا يكون عدم الحركة عما من شأنه ان يتحرك ولا
تعريف النار بالجواهر الشبيهة بالنفس لذلك ولا تعريفها بالحقيق المطلق بل
يعرف معنى الخفة **ومنها** تعريف الشيء بما لا يعرف ذلك الشيء الا به بان
يكون معرفة الحد متوقفة على معرفة الحدود او لا بد من مساواة ذلك التوقف **ومنها**
وسمي ذلك الدور الظاهر مثل تعريف الكيفية بجهة مما به يقع الشايرة والاشايرة
ثم يعرف تلك الشايرة بالاتفاق في الكيفية فالاشايرة متروكة على الكيفية بمرتبة
واحدة **او كما عبرت** اكثر من واحدة وسمي الدور الحق مثل تعريف الاثنين بأول
عدد ينقسم مساويين ثم تعريف المساويين بالسيئين الغير المتفاضلين
ثم تعريف السيئين الاثنين فاما مساويين بتوقفان على الاثنين عبرتين
احدهما توقف المساويين على الشيعين والثانية توقف الشيعين على **ومنها**
الاحتراز عن استعمال الالفاظ الغريبة التي لا تعرف بالنظر الى الما لب الذي
التعريف له بان تكون غير مأنوسة الاستعمال عنه كما تقدم في تعريف الله الخفيف

المطلق لمن لا يعرف الخفة فهدى بيان الحدود واقسامها واما ترجيح السمع
منها فقد بينه بقوله **وتخرج بعض الحدود السمية وهي الموصلة الى التصور الشرعية**
ان المقصود بها تعريف الأحكام الشرعية لا العقلية وهي التي يقصد بها تعريف **المأهيات**
والمراد من الحدود السمية **وهي التي الظنية القطعية فلا تعارض بينهما كالحج اذا اقرر**
فترجح بعضها على بعض منها اذا تعارضت بأن يقتضي أحد الحدين غير ما هو
يقتضيه الآخر كما في الحج بأمر **الأول** يكون الفاظه أي الفاظ أحد الحدين المتعا
رضين **أخرج** من الفاظ الآخر بأن يكون الفاظ أحدهما ناصه على الغرض المطلوب
دالة عليه بالمطابقة أو التضمن **والفاظ الآخر غير صحيحه** بأن يكون فيها تجوز
أو استعارة أو اشتراك أو غرابه أو **ضطرب** أو دالة على الغرض بالالتزام فإن ما
الفاظه اخرج اخرج من الآخر وكونه اقرب الى الفهم وابتعد الى الخل والآخر
ضطربا مثال ذلك ما يقال في الجناية حدوثه صفة شرعية في الإنسان
عند خروج المني أو عند سببه **ينبغي من الفرائض** لا الصوم مع قول الآخر الجناية خروج
المني على وجه الشبهة فإن **الأول** ارجح من الثاني لأن في الثاني تجوز اذ سبق
الى الفهم منه ان خروج المني الجناية واما الجيب صاحب المني والأول
يدل على ذلك بالنص كما ترى ووجه التعارض فيهما ان الأول يقتضي ان الجناية
غير خروج المني كما اوضحه بقوله حدوث صفة عند خروج المني والثاني

يقتضي

يقتضي ان الجناية نفس خروج المني **والله اعلم الثاني** قوله او المعرف
فيه اعرف أي يترجح أحد الحدين المتعارضين بكون المعرف فيه اعرف
واشهر من المعرف في الآخر فيكون الى التعريف اقرب كما اذا كان
المعرف في أحدهما حسيا وفي الآخر عقليا أو شرعيا فالحسي اقدم من غيره
أو كان في أحدهما عقليا وفي الآخر عقليا أو شرعيا فالعقل اقدم من غيره
أو كان في أحدهما عرفيا وفي الآخر شرعيا فإن العرف اقدم من غيره **مثال**
الثالث قوله ويعوم به أي يترجح
الحدين المتعارضين بكون مدلوله اعم من مدلول الآخر بأن يكون باعتبار
حرف **متناول** للحدود آخر فإنه يترجح بذلك لقائه **مثال** اذا
لا اعم يتناول ذلك وغيره فتكثر جزئيات الحدود فيه **مثال**
ما يقال في الخمر هو ما أسكر مع قول الآخر هي التي من ماء العنب
اذا أسكر فإن الحدين متعارضان **متناول** الأول ارجح
لتناوله غير الخمر من سائر المسكرات ووجه التعارض ان
الأول يقتضي ان كل مسكر يسمى خمر بخلاف الثاني **والله اعلم والرابع** قوله
وعرفته النقل السمع أو اللغوي أي يترجح أحد الحدين المتعارضين بعرفته النقل
السمعي أو النقل اللغوي وتقرر له لوضوحه على ما لم يوافقها لبعدها الخلل عن الموفق
لها وكونه اغلب على الظن كما مر في الخمر فإن الأول موافق للنقل السمع

لقول الشارع كل مسكر خمر واللغو ايضا لان معناه عند اهل اللغة ما
 يخامر العقل وهو معنى الأسكار والثاني لا يوافق ما يقتضيه **القول**
 ويعمل اهل المدينة والخلفاء **الأربعة** الذين هم على كرم الله وجهه وابوبكر
 وعمر وعثمان او يعمل العلماء او يعمل بعضهم يعني اذا عمل بأحد الحديث
 المتعارضين اهل المدينة النبي صلى الله عليه وسلم او الخلفاء الأربعة او
 العلماء او بعضهم من المشهورين بالاجتهاد والعدالة فإنه يرجح منها
 ما عمل به اي هو الا على ما لم يعمل به اذ هو اقرب الى الانقياد واغلب
 على الظن كما اذا نقل عن اي هو الا انه يقول في الخبر هو اسكر ويعمل
 بمقتضاه وعن غيرهم هي التي من العيب اذا أسكر **والسائل** وتقرر
 حكم الخطر وحكم النفي يعني اذا كان احد الحديث المتعارضين يقرر حكم
 الخطر والآخر يقرر حكم الأباحه كما ما يقرر حكم الخطر ارجح او كان احدهما
 يقرر حكم النفي والآخر يقرر حكم الأتباع اي يلزم من العمل بأحدهما
 تحريم النفي والآخر يقرر حكم الأتباع فاما يقرر حكم النفي
 ارجح مثال الأول ما مر في الخبر فان قولنا هو اسكر يقرر حكم الخطر
 في كل مسكر بخلاف الآخر ومثال الثاني ما يقال في الحديث هو انتقام من
 الطهارة الشرعية بخروج شيء من السبيلين او بسبب حروجه مع

قول الآخر

قول الآخر انه انتقام الطهارة بخروج ما يخرج من باطن آدمي او بسببه
 الأكثره او القرينة في الصلاة البالغ فالأول الذي حكم النفي الأصل في
 النفي والقهره اعني انها غير ناقضة بخلاف الثاني فيكون الأول ارجح ووجه
 التعارض بينهما واضح **والنفا قول** ويدل أحد يعني اذا كاليوم
 هل العمل بأحد الحديث المتعارضين در الحد والعقوبة ومن الآخر
 اثباته فان ما يلزم منه الداء ارجح مثال ذلك ما يقال في الزنا الموجب
 للمراة اثبات المراه في فعلها من غير ملكها النكاح او غيرها مع قول الآخر بل
 فرج في فرج محرقة قطعاً مشتهى طبعاً فان موافق له الحديث اتيان
 المراه في دبرها فيكون ارجح بخلاف الثاني ووجه التعارض ان الأول
 يقتضي ان اتيان المراه في دبرها واتيان غيرها لا يسمى زنا بخلاف الثاني
والله اعلم الى غير ذلك المذكور من مرجحات الحدود السمعية بالاعتبار
 من له طبع سليم وفهم عريق وتوفيق وهداية من الفتح العظيم
والله يعدي من يشاء الى صراط مستقيم **والله**
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 وعلى النبي وآله افضل
 الصلاة والتسليم
 يا شهاب المصابين
 يا امير المؤمنين
 يا علي بن ابي طالب

وقع الفراغ من نبر هذا السفر الجليل يوم الجمعة

الموافق غرة جمادى الأولى سنة ١٢٦٠

وثلاثمائة والف بقلم احقر الورى

اسير الذنوب والخطايا

عبد الله محمد ابن

علي بن احسن

بن احسن

السهيلى

الحمد لله لقراءة القرآن العظيم والعلم الشريف

والعمل بهما امين يا رب

العالمين وصلى الله

وسلم على سيدنا

محمد وآله

الطيبين

الطاهرين

ام

مكتبة التراث
جامعة الكويت
رقم قديم
مخطوطات